التعاونيات/ الحماية الشعبية

إصلاح أم تقويض للرأسمالية

د. عادل سمارة

الأرض المحتلة 2018

المحتويات

مقدمة

مقاربات نـــــــــظرية

* العمل اختلاف مادي...مثالي
* ملاحظة في مفهوم وأخلاق التعاون
* التنمية والاقتصاد السياسي
* العمل الاجتماعي والإنتاج الإجتماعي
* التكنولوجيا الوسيطة وكثافة التشغيل
* التنمية
* في اسس التنمية
* المكان الزمان والواقع
* اقتصاد الطبقة
* اقتصاد الحزب
* قانون قيمة وطني
* الفائض: التحكم به وإعادة توزيعه
* حماية أم قطيعة أم فك الارتباط
* التعاونيات والسوق...تخالف/تناقض

بدأ التعاون قرمطياً لا في الغرب الراسمالي

* التعاونيات في المرحلة الراسمالية
* انواع التعاونيات
* في المستويين الإداري والأدائي

في خصوصية الأرض المحتلة

* رؤية لآليات التعاون في الأرض المحتلة
* فائض الأرض وبيئة التعاونيات
* تعاونيات المرأة في الانتفاضة

تجارب تعاونية

* الاتحاد السوفييتي
* التعاونيات في البلدان الرأسمالية
* التعاونيات في الولايات المتحدة:
* إسبانيا
* أرجنتين
* موزمبيق
* نيوزيلندا
* كندا
* الهند
* إثيوبيا
* تونس
* تنزانيا
* الصين وإمكانية الردة
* تعاونيات الشبكة العنكبوتية نمط جديد
* معيقات الحركة التعاونية

ملاحق نُشرت في مواقع وأوقات متباعدة

* الرأسمالية تسرطن شعبها، فهل تسمح بالتعاون
* منسانتو...حالة نموذجية للسرطنة المعولمة فهل يصدها التعاون؟
* لا يزال الوقت مبكراً جداً على ذبول الدولة في كوبا
* نقاش في مقالة كليف دوراند "التعاونيات الجديدة في كوبا"
* الاقتصاد السياسي لتفكيك الجُماعيات في الصين. زهون كسيو
* برديم التنمية بالحماية الشعبية، عادل سمارة
* مقارنة حالتين في مواجهة أزمتين كوبا والأرض المحتلة 1967.عادل سمارة
* English Abstract

شكر وتقدير

هذا البحث نتاج حوارات وجدل سواء مع رفاق يحوز الفكر التعاوني والاشتراكي على اهتمامهم، بل هو شاغلهم الرئيسي سواء في المدرسة التعاونية خلال الانتفاضة الأولى 1988، أو ورشات النقاش والمحاورات فيما يخص التنمية والتعاونيات.

وهو بالطبع ثمرة جدل الفكر مع نتاج العديد من المفكرين الذي ناقشوا هذه المسألة القديمة قدم الإنسان والباقية ببقائه في صراعه مع الطبيعة ونضال الطبقات المنهوبة والمستغَلَّةعلى يد راس المال.

في هذا السياق كان للرفيق مسعد عربيد مساهمته في تركيز القضايا الرئيسية في هذا البحث، ومناقشة الأمور التي لا تنضج فردياً.

وأشكر الرفيق وسام رفيدي لمراجعتة للأفكار والمصطلحات واللغة بالطبع وما قدمه من ملاحظات دقيقة ومفيدة.

أخيراً، أدين للحراك الشبابي وخاصة صبايا وشباب ''منتدى نبض الشبابي'' الذين كان لتساؤلاتهم دوره في حفز وإنجاز هذا البحث.

بقي أن أقول بأن ما بين دفتي هذا البحث هو مسؤوليتي وحدي العلمية والأخلاقية على أمل أن يكون مقدمة تساهم في الوعي النقدي والتطبيق العملي.

د. عادل سمارة

بيت عور الفوقا

الأرض المحتلة

أيار 2018

مقدمة

هذا البحث محاولة أوليّة في قراءة التعاون. لكن مقتضيات تكامل وتكميل الصورة بل الواقع اقتضت قراءة التعاون في علاقته بالاقتصاد السياسي كإطار عام وبالتنمية بالحماية الشعبية والتي هي صنو التعاون وتطوره، وكل هذه ايضاً في هدفها لبلوغ مآلها الأخير اي الاشتراكية. لذا، كان لا بد من تحليل التعاون مع الميل للتعاطي مع التنمية بالحماية الشعبية وعلى أرضية التحليل الاقتصادي السياسي.

أبعد من العمل على اهميته التاريخية في خلق الإنسان، هكذا يمكننا توصيف التعاون لأنه عمل جماعي يتجاوز فيه الفرد فرديته تأكيدا على مقولة «الإنسان مدني بالطبع» ومدنيته التي ما كانت لتقوم إلا على علاقات عمل جماعي والذي بدوره كان بدء مدنية الإنسان. ولا أعني بمدنية الإنسان وصوله طور إقامة المدينة أوأن ذلك يتجاوز دور المرأة في الزراعة وإقامة القرية، بل اقصد الحياة العامة الاجتماعية.

والعمل وجماعية العمل أي التعاون هي فطرة قبل أن تصبح اكتسابا وثقافة وخطة وقراراً وسياسة وفوق كل هذا موقف ثوري يواجه أعتى خلل في التاريخ، اي الملكية الخاصة، وبالتالي هو موقف طبقي أي مستوى من الصراع الطبقي ومن هنا أصالة التعاون في صراعه المديد مع الملكية الخاصة متجلية في هيمنة السوق وكسب السوق للحرب، حتى حينه، وخاصة بعد تفكك معظم المنظومة الاشتراكية مع العقد الأخير من القرن العشرين وسيطرة حقبة في الراسمالية متوحشة منفلته هي العولمة في حضانة اللبرالية الجديدة كتوليد أبشع من اللبرالية الأم.

وكما اشرنا أعلاه، فإن جماعية العمل فطرة إنسانية وُجدت في مختلف التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية. كانت طوعية عفوية في المشاعيات، وأصبحت عملاً اجتماعيا قسراً في مرحلة العبودية وما بعدها. إن العمل هو الذي خلق الإنسان كما طرح فريدريك إنجلز، كما ان العمل الاجتماعي قد طور الإنسان، ولكنه في المجتمعات الطبقية زاد إنتاجية الإنسان وزاد اغترابه.

لعل أفضل تمثيل على هذا التوليد هو توليد الراسمالية الاستيطانية البيضاء في الولايات المتحدة، التوليد الأكثر توحشاً، من رحم الرأسمالية البريطانية، بلد تأسيس الراسمالية وتأسيس النهب والاستغلال والتآمر والتجسس وبشكل خاص جذب المعارضات وصولاً إلى عولمة المعارضات وطحن المعارضين لتركيعهم ليتحولوا غالباً إلى خونة بعد دور نضالي، فأية مفارقة!

وبجُماعيتها، فالتعاونيات هي نعم انوية وتأسيس للتنمية بالحماية الشعبية وللاشتراكية وكل ذلك في نطاق وإطار الاقتصاد السياسي، ويكون الفيصل، أين وكيف يتجه هذا الفريق أم لا وأين يصل؟ وإذا كان الإنسان قد اسس الدولة قبل ستة آلاف سنة في العراق القديم (طبقاً لآخر ما توصلت له الحفريات في التاريخ والعلم) فإن التعاون سابق على الدولة، وكلما ارتقى اقترب من تجاوز الدولة عبر ذبولها أو تذويبها.

من هنا، وجدت أن التنمية "التنمية بالحماية الشعبية" ممكنة بدون دولة، بل هي غالباً ضد دولة بمعنى الدولة الراسمالية الطبقية بما هي باغية بالطبيعة، بل يجب على الدولة أن تلحق بالحماية الشعبية لأن الأخيرة هي قوة وقرار ومصلحة الشعب.

كما غيرت الملكية الخاصة جوهر العلاقات الاجتماعية في التاريخ وفي كل مجتمع بعد المشاعيات الأولى، وبغض النظر عن تعدد التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية هنا وهناك، وكذلك بغض النظر طبعاً عن اي نمط إنتاج مهيمن وأخريات متمفصلات معه، فإن هذه الملكية الخاصة قد أدخلت المجتمع الإنساني في حرب متواصلة بين الخاص والعام، بين الفردي والجماعي، بين طبقة وأخرى وكأن البشرية قد دخلت مع الملكية الخاصة حرب غوار مديدة تكون نهايتها الأكيدة، ذبول الدولة وإلغاء الملكية الخاصة والعملة/النقد. ولو كنت اعرف من اخترع العملة لقتلته، فليس الأمر ان نملكها أم لا، بل الأمر انها تحاول أن تملكنا.

التعاون في المبدأ محاولة لنفي الاغتراب لأنه يقوم على علاقات عمل جماعية من حيث القرار والإنتاج والتوزيع. صحيح أنه في التشكيلات الراسمالية يرتبط بالسوق أو ينتهي في السوق، ولكنه ارتباط اضطراري لا اختياري مما يجعل النضال

ضد السوق من أهم أهداف التعاون حتى لو لم يُثبت هذا في كثير من أدبيات التعاونيات غير الجذرية. وأقصد بالسوق هنا الخضوع للسوق وليس تداول القيمة الاستعمالية[1].

صحيح أن الأنظمة الرأسمالية الحاكمة بتدرجاتها في المركز والمحيط تثرثر بخطاب متحذلق عن ضرورة وأهمية التعاونيات. وتُحدث وزارات للتعاون وتوفر أحيانا إرشادا ما. ولكن هذا جميعه بشرط غير مكتوب وهو بقاء أفق وطموح التعاون ضمن العلاقات بالسوق ، الخضوع لإيديولوجيا السوق وقوانينها. ومن هنا، فالتعايش بين السوق والتعاونيات هو تعايش الإضطرار من قبل التعاونيين الحقيقيين، والسيطرة والتحكم من قبل السوق، بينما التنمية بالحماية الشعبية هي رفع التعاون إلى درجة أعلى جوهرها انفصال الاقتصاد الشعبي عن الرسمي وإرغام الرسمي على اللحاق بالشعبي، وهذا يفسر ترابط التعاون بالتنمية بالحماية الشعبية.

في التعاونيات عموماً يتم تجاوز العلاقات الاجتماعية الطبقية القائمة على الملكية الخاصة بما يتجاوز تقسيم العمل القائم على اساس التخصص بين عمل جسدي وعمل ماهر أو ذهني أو القائم على النوع ويتم تدوير بذل الجهد لكل شخص في العملين الجسدي والذهني. وفي العمل التعاوني نحصل على إنتاجية أعلى وبإجهاد أقل.

ومثل كل مستوى في الحياة، فإن الاختلاف بين منهجيّ التفكير المثالي والمادي يشمل الاختلاف على العمل وبالتالي على التعاون. فالعمل مكروه لدى المثاليين ، وبالتالي ينسحب هذا على التعاون رغم طلاء كثير من ادبيات هذه الفلسفة بمساحيق التعاون، بينما التعاون كما العمل في صلب المدرسة أو المنهج المادي في التفكير. (أنظر لاحقا). هناك لا شك اختلاف بين الحاجة للراحة وبين الكسل أي قتل الوقت والزمن فالزمن انتاج بشرط أن يكون العمل جذاباً، ولا يكون جذابا إلا إذا تجاوز الاغتراب[2].

1 هناك جدل مديد فيما يخص القيمة. قيمة العمل تحديداً. لكن ما يهمنا في الاقتصاد السياسي الماركسي أن قيمة الشيء كامنة في مقدار الجهد الإنساني المبذول في عملية إنتاجه. والقيمة ذاتها عاشت تاريخيا في حالة ازدواجية، فقد إنتجها الإنسان اصلاً من أجل حاجته الاستعمالية لها وليس من اجل بيعها أو مبادلتها بالنقود. وحينما أخذ يُنتج ما يزيد عن حاجته أخذ يبيع فائض ما انتجه ليتبادل به مع حاجات أخرى. وكان هذا اساس القيمة التبادلية للسلعة وهو التبادل الذي يتم في السوق.

2 الاغتراب Alienation بالمفهوم الماركسي قائم على نظرية ماركس في قيمة الشيء أو المنتوج بأن قيمة المنتوج قائمة على العمل المُنتج الذي هو جهد العامل العضلي والذهني في إنتاج منتوج ما. وهذا المنتوج حينما يُعرض في السوق تصبح له قيمة تبادلية أو سعراً. وليس شرطا أن يتطابق سعره مع قيمة قوة العمل المبذولة فيه، لأن هذه السلعة

بالمجمل، يغطي هذا الكتاب ما أمكن المستوى النظري في التعاون والمستوى التطبيقي التجريبي في عدة بلدان رأسمالية واشتراكية سابقة أو حالية.

لم نقم بتقديم اقتراحات عن الترتيب أو البنية الإدارية داخل التعاونية وذلك لأننا على قناعة بأن الإدارة، رغم الكتابات عنها والكتب التعليمية الأكاديمية والأوامر البيروقراطية الحكومية وأدبيات الأجزة، هي في الأساس إبداع ميداني حيث يقوم الناس في تجربتهم العملية بإبداع شكل العلاقات الذي يلائمهم.

ومن جهة ثانية، لم نقدم في الباب الرئيسي من الكتاب، وهو المتعلق بالتعاون في المناطق المحتلة، مقترحات للبدء بهذا المستوى أو المجال التعاوني أو ذاك، أي تعاونيات استهلاكية ام إنتاجية أم خدماتية...الخ لأن هذا ايضا أمر منوط بمتطلبات كل موقع وشروط نجاح العمل فيه.

يجد وتجدين، تفاوتا في امتداد فصول هذه المحاولة. وهو بالمفهوم الأكاديمي المعلَّب والبارد أمر ليس مقبولاً. ولكننا نرى أن الأهمية هي في عرض ما هو ضروري بعيداً عن توازن الحجوم.

قِوام الفصل الأول من الكتاب بعض القضايا النظرية كتأسيس للثقافة التعاونية في تعالقها بالتنمية بالحماية الشعبية وصولاً إلى الطموح الاشتراكي، لأنه التراتب الطبيعي. وموضَعَة المسألة النظرية مثابة اساس لوعي سياسي تعاوني نقدي بما هو ضمانة استمرار الإلتزام التعاوني لا سيما في قساوة الظروف والتحديات الراسمالية، وهي هائلة. صحيح أن كثيراً من المفكرين يعتبرون النظرية فتح للذهن، لكننا نراها ابعد من ذلك إنها فتح للواقع. فلا معنى لفتح الذهن بعيدا عن دخولها الواقع وتفجيره.

يبدأ الفصل الثاني بنقد مزاعم أن الحداثة أوروبية حصراً، التي هي حداثة، لكن ليست وحدها الحداثة وليست الحداثة الأم أو الحداثة كبدء، لذا أوردنا فيما يخص

تخضع في السوق للعرض والطلب. ما يهمنا هنا أن السلعة ينتجها العامل لقاء جزء ضئيل من قيمتها يسمى الأجرة. وبعد ان يُنتج السلعة يتم فصلها عنه وامتلاكها من الرأسمالي. وهذا الفصل هو الاغتراب او تغريب السلعة عن مُنتجها، بحيث لا يعود مالكا لها ولا حتى بوسعه شرائها فتُخلق حالة من علاقة الحرمان بينه وبين ما انتج اي بينه وبين جهده وهذا العلاقة تسمى الصنمية Fetichism البضاعية اي تحول البضاعة إلى وثَن أو صنم يعبده من بعيد ولا يناله أو يسترجعه. وهذه قمة الاغتراب. يمكن الرجوع في مسألة الاغتراب إلى دراسة عادل سمارة: الفلسطينيون بين الاغتراب، الأنومي، الاقتلاع من الوطن واقتلاع الوطن المفترض من الذاكرة، في مجلة كنعان العدد 141 نيسان 2010 ، ص ص 122-91.

التعاون بعض الصفحات عن الحركة القرمطية كثورة في حينها كانت متجاوزة للتعاون باتجاه اشتراكية أولية.

هذا إلى جانب ذكر انواع التعاونيات وبعض الملاحظات عن البناء الإداري والتطبيق الأدائي للتعاونيات، وإمكانية خلق واقع إنساني ملائم.

والفصل الثالث هو الموضوع المركزي للبحث/الكتاب حيث يتناول ضرورة وإمكانية الحركة التعاونية في الأرض المحتلة على ضوء فرادة الحالة بمعنى النضال التعاوني في شروط استعمار استيطاني اقتلاعي. ووجود سوق يخضع لتبادل لا متكافىء تحت السلاح بمعنى الاستباحة التامة ما يجعل العمل التعاوني في حالة من التناقض والصراع اي: ضرورة وصعوبة معاً. لهذا لم يُغفل البحث حقيقة أن العامل الحاسم أو قانون الحركة Law of Motion في الأرض المحتلة هو السياسة الصهيونية ما يجعل الصراع مشتدا وممتداً في آن، ويؤكد وجوب أن يكون الموقف الفلسطيني مواجهة قانون الحركة الاستعماري الاستيطاني بقانون المقاومة. ويُكمل الفصل بعرض لتجارب تطبيقية في التعاون في التشكيلات الرأسمالية والتشكيلات الإشتراكية. وقد حاولنا تأسيس نقاش العرض على أرضية تناقض التعاون مع الراسمالية ، مع السوق، مع توضيح أن الحركة التعاونية كثيرا ما تلجأ إلى المساومة لعدم قدرتها على اقتلاع راس المال، وبأنها في كثير من الأحيان تكتفي بالدور الإصلاحي.

لم نناقش مزاعم الصهيونية بأن الكيبوتصات حركة تعاونية او إشتراكية، وذلك تأسيساً على أمرين:

الأول: أن الكيبوتصات هي حالة اغتصاب الأرض بما هي قاعدة اي نشاط اقتصادي، وبالتالي حتى لو ازدهر مشروع قام على الاغتصاب/التقشيط فذلك ليس من باب الإزدهار لأنه أقيم بجهد واملاك الغير المقهور.

والثاني: أن الحركة التعاونية في الكيان الصهيوني الإشكنازي هي حركة مرتبطة بالسلطة والسوق، وهي أكذوبة تم تسويقها بالتناسب مع تكريس الكيان الصهيوني، ولذا كلما قوّى اغتصابه لفلسطين كلما أهمل المستوى "التعاوني" وصولا إلى حد قارب الانتهاء وذلك انسجاما من اقتصاد الكيان مع

تبني النيولبرالية في حقبة العولمة والتي يمثلها بشكل فاقع حزب الليكود الأشد يمينية.

قد يكون ما يلي لافتاً جداً فيما يخص الأساس غير الاشتراكي للكيبوتصات:

" ... وكذلك استمرت السلطات الألمانية في حفز غير مباشر للهجرات اليهودية إلى فلسطين خلال ألأعوام 1940-41. وحتى فترة متأخرة من عام 1943، كما بقي على الأقل "كيبوتص" صهيوني واحد يعمل بإذن رسمي كمركز تدريب لمهاجرين محتملين قد بقي يعمل في ألمانيا بزعامة هتلر[3]"

أما بتلهيم فوصف الكيبوتصات بأنها:

"... هي كميونات زراعية اشتراكية صغيرة (تضم بين 50-100) عضو ...انها انجح في رعاية الاولاد من انجاز مساواة في تقسيم العمل والعلاقة بين الجنسين[4]".

تناولنا في الفصل الرابع تجارب تطبيقية في التعاون في التشكيلات الرأسمالية والتشكيلات الإشتراكية. وقد حاولنا تأسيس نقاش العرض على أرضية تناقض التعاون مع الراسمالية ، مع السوق، مع توضيح أن الحركة التعاونية كثيرا ما تلجأ إلى المساومة لعدم قدرتها على اقتلاع راس المال، وبأنها في كثير من الأحيان تكتفي بالدور الإصلاحي. وهذا ما يتضح من خطاب "ويكيبديا" كمصدر غير موثوق، ولكن كان ذلك لندرة المصادر. وقد ميزنا بين المقتطفات وتعقيباتنا.

هذا وصولاً إلى ملاحق البحث حيث أرفقنا بالبحث ستة ملاحق لإلقاء مزيد من الضوء عبر تجارب وتنظيرات في التعاون والحماية الشعبية والاشتراكية. كان مفيداً بل مغريا البدء بملحق عن التواطؤ بل التسلط العلني بين السلطة وراس المال في الولايات المتحدة حيث تحمي السلطة أكبر شركة احتكار للأغذية بعدم السماح بوضع إشارة تفيد بأن في هذا المنتوج أو ذاك مواد مسرطنة، وهو أمر يجب أن يدفع للنضال من أجل التعاون.

3 Y. Arad, et al., eds., Documents On the Holocaust (1981), p. 155. (The training kibbutz was at Neuendorf, and may have functioned even after March 1942.INSTITUTE FOR HISTORICAL REVIEW You are here Zionism and the Third Reich. by Mark Weber

4 Bettelheim .B, 1969 , The Children of the Dream, , London : Thames and Hudson.

أما ملحق رقم 2، فهو نقاش للكاتب نفسه عادل سمارة لمقالة كليف دوراند "التعاونيات الجديدة في كوبا فيما يخص التجربة الكوبية في التعاون، وهل نضجت الظروف في ذلك البلد لذبول الدولة أم كلا بعد.

ملحق رقم 3: مقال BERNARD MARSZALEK برنارد مارسزاليك عن التعاونيات ومجالات العمل ومقترحات لأنماط من التعاون وهي قراءة لثلاثة كتب في التعاون.

وملحق رقم 4: قراءة في الاقتصاد السياسي لتفكيك الجُماعيات في الصين كاتبها زهون كسيو. وهي مثابة رد علمي على الذين يدافعون عن العودة السلطوية في الصين إلى الطريق الراسمالي بعد ماوتسي تونغ، وهي مؤشر على أن الأمر في الصين لم يحسم بعد.

وقد اضفنا ملحق رقم 5 لشرح ما لبرايم التنمية بالحماية الشعبية للكاتب ذاته لعادل سمارة نظراً لوروده في العديد من مواقع الكتاب.

والملحق الأخير رقم 6 هو مقارنة حالتين في مواجهة أزمتين كوبا والأرض المحتلة 1967.عادل سمارة

مقاربات نـظرية

العمل اختلاف مادي...مثالي

أساس التعاون هو العمل، ورغم أن التعاون موجود في خطاب كل من الماديين والمثاليين إلا أن النظرة إليه والهدف منه مختلف بين المنهجين. لكن اختلاف نظرتيهما إلى العمل تبينّ تناقض النظرتين بشكل لا يقبل التمويه، وفي الوقت نفسه يضيء على الفهم المثالي المخادع للتعاون.

هناك الكثير من الكتابات في مختلف كتب النيوكلاسيك الاقتصادية تصور العمل بمصطلحات سلبية مثل اللافائدة، او التضحية، وغالبا ما يعرض السوسيولوجيون والاقتصاديون العمل بهذا المعنى على انه ظاهرة عابرة للتاريخ ممتدة من الإغرق القدماء حتى اليوم وستبقى كذلك. وهكذا فإن المنظّر الثقافوي الإيطالي اريانو تلغير، كتب عام 1929: " كان العمل لدى الإغريق مجرد لعنة ليس إلاـ وقد دعم مزاعمه بمقتطفات من سقراط ، وأفلاطون، وكزينوفون وأرسطو وسيسرو ورموز أخرى، وهم الذين يمثلون المنظور الارستقراطي في الإنتكويتي (المجتمعات القديمة)[5]

وقد ظل هذا التوجه أو الفهم قائماً وسائداً، كما لاحظ الاقتصادي الألماني ستيفن رتزل عام 2009، بأن «النظرية النيوكلاسيكية تجادل بأنها لضرورة سيئة أن نخلق دخلا كي نستهلك».

لكن الاستهلاك غير الاستهلاكية، وتظل العبرة في:

- » طالما وُجدنا فيجب ان نعمل والعمل يخلق منتجات
- » كما أن السؤال : ننتج ماذا ومن أجل ماذا؟
- » العمل يعطي قيمة ولكن هل هي للاستعمال أم للتبادل.
- » وإذا لم يعمل من سبقونا، فكيف بقوا وأنجبونا؟
- » وإذا لم نعمل كيف نبقي؟

5 Adriano Tilgher, Homo Faber (Chicago: Regnery, 1958), 3-10; Aristotle, The Politics (Oxford, UK: Oxford University Press, 1958).

يقوم احتقار العمل على مرتكزين سلبيين:

الأول: هو مرتكز طبقي يكرِّس عبودية طبقة لصالح أخرى. كانت هذه العلاقة الاجتماعية موصوفة بالعبودية واليوم بالاستغلال، ولكن جوهرياً لا فرق

والثاني: العيش بانتظار ريعٍ ما، سواء من الله، أو من الطبيعة ببدائيتها أو من استغلال أمة لأخرى.

بالمقابل، بنى الماديون في الأنتكويتي/المجتمعات القديمة افكارهم على معرفة أصيلة للعمل واحترام لما يقدمه للعالم- وذلك في مواجهة حادة ضد المثاليين، الذين يمثلون احتقار الارستقراطية للعمل اليدوي، حيث يُطرون اساطيراً سماوية ومثاليات ضد العمل. يمكن ملاحظة هذه الرؤية في تصريح منسوب إلى كزينوفون: « إن ما يسمى الفن الميكانيكي يحمل عاراً اجتماعيا وهو في الحقيقة لا يُحترم في مدننا[6]»

بينما لا يوجد أوضح من وجهة النظر الرائجة عالميا للماديين الإغريق الذين رأوا العمل بأنه تجسُّد للعلاقات العضوية والديالكتيكية بين الطبيعة والمجتمع التي تاثرت عميقاً بوجود العبودية. وعلى اية حال، كان لهذا اثر عظيم على الارستقراطية، التي كانت معتمدة بشكل ضخم على عمل العبيد، أكثر منه على ألعامة من الشعب demos بقواعده في المواطنين الأحرار، الذين يمثلون بشكل غالب الحرفيين والفلاحين. هذا التمييز او الفصل الطبقي في المدينة/ الدولة قد انعكس في انقسام وجهات النظر بين المثاليين والماديين.

وهذا بالطبع يفتح على أمرين:

الأول: أن الصراع بين المادية والمثالية قديم في الحياة البشرية وهو أقرب إلى أن نسميه بين الخير والشر.

والثاني: وجوب تغيير طريقة مناهج التعليم وحتى التأريخ والتحليل للحقبة اليونانية التي يتم عرضها بشكل مثالي سواء في الفلسفة أو السياسة، اي ضرورة عرض الصورة بشقيها.

6 Karl Marx, Grundrissse (London: Penguin, 1973), 611–12. Marx was here referring to the same passage from Smith quoted above.

بدوره تناول ماركس مسألة العمل من مدخل الإنتاج وإعادة الإنتاج، في نقده لأب الاقتصاد الراسمالي الكلاسيكي، آدم سميث، وبرودون وآخرين، بأن العمل تضحية. كتب ماركس:

" طبقا لوجهة نظر سميث فالعمل لا يغير قيمته، بمعنى ان كمية محددة من العمل هي دائما كمية محددة معروفة من العمل بالنسبة للعامل. مثلا، عند سميث، تضحية بنفس الكم من ال magnitude. نفس كمية الحجم او الكتلة مهما كان لدي الكثير او القليل من ساعة عملت بها- وهو يعتمد على انتاجيتها او وظروف اخرى- فإنني اكون قد اشتغلت ساعة واحدة. فإن ماعلي ان ابذل نتيجة عملي، اجوري، هو دائما نفس ساعة العمل ، مهما تغيرت النتيجة[7]. ويضيف:

" ان كميات محددة من العمل، يجب في كافة الاوقات وجميع الاماكن ان تكون لها نفس القيمة بالنسبة للعامل أي في ظروفه الصحية الطبيعية والقوة والنشاط وفي الدرجة العامة من المهارة والتسهيلات، التي يحصل عليها، فإن عليه دائما ان يتخلى عن نفس جزء مطابق من راحته وحريته وسعادته. ومهما كانت كمية او تكوين السلع التي ياخذها كتعويض عن عمله، فالسعر الذي يدفع له هو نفسه دائما. طبعا، فهذا السعر سوف يشتري كمية، احيانا اقل واحيانا اكثر، من هذه السلع، ولكن فقط لأن قيمها تتغير، وليس قيمة العمل الذي يشتريها. وحده العمل، بناء على ذلك، لا يغير قيمته الخاصة. وبناء على ذلك فإن السعر الحقيقي للسلع، النقود هي فقط قيمتها الإسمية[8]"

كتب ماركس: "وهذا العمل بالنسبة ل سميث هو لعنة صبها يهوه على آدم In the sweat of thy brow shalt thou labour! was Jehovah's curse on Adam. وعليه "فإن العمل برأي سميث هو لعنة... عيب، فالكسل يبدو، كما تبدو الراحة على انها الحالة المناسبة، المتطابقة مع "الحرية"، و"السعادة". يبدو انه قد غاب عن ذهن سميث بان الفرد "في حالته الصحية الطبيعية، والقوة، والنشاط والمهارة والتسهبلات يحتاج ايضاً إلى قسط او حصة طبيعية من العمل[9]"

7 A.Smith. Work as Sacrifice. (Senior's theory of the capytalist's sacrifice) (Proudhon's surplus.) – A.Smith, Origion of profit. Original accumulation. Wakefield. – Slave and free labor. – Atkinson. – profit.- Origin of profit.

8 ed by Grainier. Vol.I, pp. 64-6.) (Notebook , p.7.) In the sweat of thy shalt thou labour! Was Jehovah's curse of Adam.(Genesis iii, 19)

9 Karl Marx, Grundrissse (London: Penguin, 1973), 611–12. Marx was here referring to the

إن ماركس لا شك على حق هنا، ولكنه يقصد بضرورة العمل كرغبة بالطبع بعكس او بعيدا عن الأشكال التاريخية غير الإنسانية مثل عمل-العبيد، عمل-الأقنان (عبيد الأرض في الإقطاع) ، والعمل-المأجور، حيث يكون العمل قسرياً وبالتالي مكروها دائماً بما هو عمل مفروض من الخارج وليس عملاً من الناحية المعاكسة، اي «بحرية» وسعادة» اي عملا غير مقترن بالإغتراب.

[في مثل هذه التشكيلات الاجتماعية] فإن العمل ... لم يلقَ بعد لنفسه شروطه الذاتية والموضوعية ... التي يصبح فيها العمل عملا جذابًا وبالمناسبة، ليس في ذهن آدم. سميث سوى عبيد رأس المال.

وهنا فإن سميث يحاجج بأن فكرة الحرية "بما هي ليست عملاً، فهي بعيدة عن أن تكون حقيقة مطلقة، هي نتاج شروط تاريخية محددة، مترافقة مع العمل المأجور المستغَل. ولا يصبح العمل شغلا جذاباً، حسب ماركس إلا تحت ظروف غير مغرَّبة، أي حينما لا تعود سلعة. (وهذا يشترط ، اشكالا جددية (جديدة) أعلى من التشكيلات الاجتماعية تكون بالضرورة تحت سيطرة المنتجين التشاركيين). وهذا (نجده كل هذا) نجد له جذوره بالطبع في نقد ماركس المبكر. كل مواطن، رجلا أو إمرأة، يمكن ان يتطلب في مسار حياته ميلاً أو رغبة في الفراغ. ومن وجهة نظر بيلامي، لا يزال يُفهم العمل على انه ألماً لا متعة وعليه، تكون المسألة الأهم هي تجاوزه في نهاية المطاف[10].

يمكن المجادلة بان جيرز في كتابه الأخير"الرأسمالية والاشتراكية والبيئة" هو أدق نوعا ما، ولكن في عمله الأخير تبنى مضمون المفهوم الكلاسيكي للعمل بأنه من باب "الألم والضيق والإجهاد" ، وبأن فكرة العمل كجزء من عملية الخلق هي اختراع الحركة العمالية في القرن التاسع عشر، حيث صرح: "إن إيديولوجيا العمل حيث تجادل بأن "العمل هو حياة" وتطالب بوجوب أن يؤخذ هذا بشكل جاد، وأن يُعامل كنزهة، في مجتمعه اليوتوبي الذي يحكمه المنتجون التشاركيون (مفهوم ماركس) إنما يعمل/يسقط في ايدي المشغِّلين ويقوي العلاقات الراسمالية في الإنتاج والسيطرة، ويشرعن امتيازات النخبة العاملة[11].

---

same passage from Smith quoted above.

10 Karl Marx, Grundrissse (London: Penguin, 1973), 611–12. Marx was here referring to the same passage from Smith quoted above.

11 Gorz, Paths to Paradise, 29–40, 53, 67, 117; Herbert Applebaum, The Concept of Work (Albany, NY: State University of New York Press, 1992), 561–65.

ملاحظة في مفهوم وأخلاق التنمية:

سأبين أدناه ما معنى التنمية، أما هنا فأود الإشارة إلى تطاول وفلتان محلي على مفهوم التنمية، فما بالك بالممارسة. هل تتعدد «الفلتانات» في الأرض المحتلة، لأنها محتلة، رغم وجوب العكس. هنا تزعم سلطة الحكم الذاتي أنها دولة، وهذا الزعم يسمح لها بأكثر حيث تزعم أنها تقوم بالتنمية وتضع سياسات تنموية، فلا بد من زعم أنها دولة إذن. ولكن سياساتها الاقتصادية أقل من التحديث ولا تُطاول النمو، وسياساتها السياسية تطبيعٌ، ويلحق بالسلطة لفيف من الكتاب، بتعدد قاماتهم، متورّطين ومورطين القارىء في تيهٍ وطني تحت غطاء الفكر، فيسمون المحتل في العام 1967 بأنه فلسطين، ومجلس الحكم الذاتي بأنه تشريعي، والانتخابات في ظل أوسلو بأنها «الأكثر شفافية في العالم»، نعم هي شفافة جدا لأنها بلا جوهر وتكشف عن العورة تماماً. وهذا تطبيع بوعي ينتهي إلى جر المواطن للاعتراف بالكيان الصهيوني الإشكنازي، وإلا ما الذي يرغمهم على هذا الاستخدام!. يزعم هذا اللفيف أنه يكتب في التنمية دون أن نلمس وراء كتاباتهم ماذا يريدون، فهم ينقدون اقتصادات السلطة ويعملون تحت ظلال أوسلو، وينقدون المموّلين الأجانب باعتبار أموالهم مسمومة ويصطفّون في نهاية الشهر على أبوابهم، فلماذا لا يتبسم الأجنبي شماتة واعتداداً بالنفس، وهناك من يرتكز على ماضٍ يساري دون أن ترى في كتابته ملامح رؤية «تنموية»، ينقد اللبرالية الجديدة ولا يطرح بديلا، ولو اقتصاداً مختلطاً، تأشيرياً...إلخ؛ فما بالك لو قلت له، ماذا عن فكر اشتراكي؟ بالعلاقة مع الأجنبي/ية غدا مهذَّباً وطيباً، يرى في الطبقة لغة متخشبة وفي القومية شوفينية وفي الاشتراكية طوبى، ويرى في الحركة العمالية انتظاماً لينينياً عتيقاً، وفي الحركة الطلابية صبيانية يسارية وفي خطاب الشيوعية شيئاً عتيقاً ويصر على أنه يسار!. هذه العِدَّة لازمة لها/ه كي يعرف كيف يتحدث وهو يقبض الشيك من الأجنبي، أو يوقع على منحة دراسية جوهرها عمل إخباري. هناك كتابات في «التنمية» يُزعم أنها ميدانية/إمبريقية عن قرية دون ذكر اسمها! ربما هذا من أصول العمل السري تحت الاحتلال! وبأسماء دون ذكر المكان وكأنها كُتبت على الطاولة، وهذا امتدادٌ لدراسات الجدوى في الأرض المحتلة في الثمانينيات. في هذه الكتابات يختلط نمط الإنتاج بشكل الإنتاج، وتحل الكتابة الصحفية السردية، في شكل رومانسي يسرده نصف مستشرق، محلَّ

الفكر التنموي، ويحلُّ المحتل في العام 1967 محلَّ فلسطين، ويختمون بضرورة إعادة «توحيد شطري الوطن». فالوطن هو جغرافيا الضفة والقطاع حسب أوسلو، والفلسطينيون هم من يعيشون فيها حينما جرى توقيع أوسلو، بل حينما تمّ الإيقاع بالقضية. ربما إحدى أخطر مسببات هذا وغيره هو تواطؤ النقد الفكري مع الواقع النقودي! أما فريق هذا التواطؤ فهم مثقفوا الطابور السادس الثقافي الذين امتهنوا دور كتاب البلاط مقابل الأعطيات المالية، وهو دور نمى مع م.ت.ف في الخارج وتواصل مع سلطة الحكم اذاتي.

لا يكفي في الأرض المحتلة أن تنقد السياسة الاقتصادية لسلطة الحكم الذاتي حتى تكون كتابتك تنموية. فلا بد للكتابة التنموية من أسس فكرية جوهرها اشتراكي، ومن أسس جغرافية جوهرها السيادة، ومن أسس وطنية جوهرها أن فلسطين هي كل فلسطين التاريخية وليست الضفة والقطاع، ومن أسس أخلاقية تؤكد أن الديمقراطية لا معنى لها تحت الاحتلال، ومن أسس دينية تؤكد أن الوطن وُجد قبل الدين وأن تحرير الوطن أسبق من تطبيق الشريعة.

التنمية والاقتصاد السياسي

لم تعد التعريفات السابقة للاقتصاد السياسي كافية للإحاطة بتطورات العصر المتسارعة والمعقدة، ولم تعد معاني الاقتصاد السياسي مقصورة على نطاق اقتصاد البقاء أو النمو ودراسة توزيع الموارد والتحكم في مجموع النشاط الاقتصادي أو سياسة توزيع وتراكم الفائض. ولم يعد تعريف الاقتصاد السياسي كنظرية للمجتمع المدني كما رآها آدم سميث بمعزل عن المجتمع السياسي كافياً.

قد تكون المقاربة الأفضل لهذه المسألة كامنة في دخول الاجتماعي على الاقتصادي السياسي، أي قراءة الاقتصاد في علاقته بالسياسة وتأثيره وتأثره بالواقع الاجتماعي عبر المسألة الأكثر حضورا في هذا العصر، أي التنمية. وعليه، يصبح الاقتصاد الساسي معنياً أكثر بموضوعة التنمية ومصالح وصراع الطبقات. ومن هنا لم يعد ممكنا لنا أن نقرأ التنمية خارج نطاق الاقتصاد وخارج قراءة ونقد نطاق السياسة الاقتصادية للدولة، فالاقتصاد كي يكون اقتصاداً بالمفهوم العلمي

يتطلب المجتمع والمجتمع يتطلب التنمية والتنمية تتطلب سياسات اقتصادية، وتطبيق أية استراتيجية تنموية لا يتم خارج الاقتصاد. هذا ما أوجب قراءة التنمية بأدوات الاقتصاد السياسي، وهو ما ينطبق على التعاون بالطبع.

إذا كان للاقتصاد، والاقتصاد السياسي، ذلك التداخل المفروض والضروري لقراءة التنمية، فلا بد أن يعني هذا تداخلاً بين مكوناتهما، المكونات الأساسية على الأقل. إن أساس الإقتصاد هو العمل محوَّلاً إلى إنتاج وكل ذلك بدافع الضرورة، ضرورة حفاظ النوع الإنساني على وجوده واستمراره وتطوره ورفاهه، وبالطبع ترافق مع هذا العمل الإنساني التعاوني، بغض النظر عن كونه في مرحلة ما بسيطاً أو في أخرى متفدماً. هذه القاعدة الأساسية من أكثر التجمعات البشرية بدائية وصولا إلى اليوم وبعده. أما التنمية هنا، وهي علم حديث، فتعطي الاقتصاد بجوهره الإنتاجي بعده الاجتماعي بالضرورة متجاوزة محدودية الاقتصاد في نطاق السياسات الاقتصادية المجردة ناهيك عن السياسة الاقتصادية في خدمة طبقة ما أي الطبقة الحاكمة/المالكة.

(لا يكفي في الأرض المحتلة أن تنقد السياسة الاقتصادية لسلطة الحكم الذاتي حتى تكون كتابتك تنموية.. فلا بد للكتابة التنموية من أسس فكرية تدفع باتجاه تعاون بنهج تنموي جوهره اشتراكي، ومن أسس جغرافية جوهرها السيادة، ومن أسس وطنية جوهرها أن فلسطين هي كل فلسطين التاريخية وليست الضفة والقطاع، من أسس أخلاقية تؤكد أن الديمقراطية لا معنى لها تحت الاحتلال، ومن أسس دينية تؤكد أن الوطن وُجد قبل الدين وأن تحرير الوطن أسبق من تطبيق الشريعة كما ألمحنا سابقاً.

وسواء اتفق أو اختلف الناس على طبيعة علاقة التعاون والتنمية بالاقتصاد السياسي، فإن الفيصل الذي يفرض تعالقها معاً هو العمل والإنتاج، فعلى قاعدة عمل/إنتاج تقوم الحياة وتتواصل وترتقي، وهذا يقودنا إلى مكونات المعادلة الاقتصادية.

العمل الاجتماعي والإنتاج الاجتماعي

يستغرق هذا العنوان ثلاثة مكونات جميعها مكونات أساسية، بل الأساسية، في التنمية. فالعمل هو الذي خلق الإنسان، حسب فريدريك إنجلز، والأصل في عمل الإنسان الفرد هو اجتماعي اي تعاوني بغض النظر عن وعي الإنسان لذلك في مرحلة ما من تطور وعيه المرتكز على الواقع المادي آنذاك. ومع تقدم البشرية وسيطرة الملكية الخاصة بدأ العمل الاجتماعي في الخضوع للمضمون السلعي، للقيمة التبادلية، وهنا يصبح العمل، أو ينتقل، من الفردي إلى الجماعي، لكن مضمونه الاجتماعي يتوارى نظراً لخضوعه لقوانين التبادل ومعه تراجع بالطبع العمل التعاوني، لكنه لم يمت. أي انه مع التطور الاقتصادي الاجتماعي يصبح العمل جماعياً، أي باحتواء مكان العمل على عدد من العمال وهي حالة متقدمة من حيث القدرة الإنتاجية ومن حيث الإنتاج الأكثر والأفضل لعدد من العمال يعملون جماعيا بالمقارنة مع نفس العدد من العمال وفي نفس المهنة حيث يعملون فردياً. فالعمل الجماعي هو غير العمل الاجتماعي، ولا يعود العمل اجتماعياً إلا بعد دخول المجتمعات مرحلة تعاون جذري كمدخل إلى الاشتراكية، ومن هنا تعلُّق العمل الاجتماعي بالتنمية. إن العمل الجماعي والعمل الاجتماعي التعاوني هي نشاطات إنسانية أساسية يقوم بها المجتمع ومن أجل ذاته.

التكنولوجيا الوسيطة وكثافة التشغيل

بما هي مقدمة للاشتراكية، فإن التعاون والتنمية بالحماية الشعبية معنية بالشغل أو التشغيل لكل من هو في عمر العمل من المجتمع. والتنمية غالباً هي للمجتمعات الأقل تطوراً والتي لا تتوفر فيها فرص عمل تستوعب قوة العمل من الرجال والنساء. لذا، غالباً ما تعتمد التنمية تكنولوجيا وسيطة ليست عالية التعقيد لكي تستوعب أكبر عدد ممكن من الناس، وليس ذلك فقط لتوفير دخل للأكثرية بل كذلك كي يساهم أكبر عدد ممكن من الناس في العملية الإنتاجية الإيداعية بعملهم الذهني والعضلي.

وليس المقصود هنا العودة إلى الأدوات البدائية، ولكن المقصود هو عدم حلول الآلة محل العامل لأنه حلول يقود إلى البطالة وتشويه توزيع الدخل. وبالطبع، فإن وصول المجتمع إلى تكنولوجيا أرقى يفتح حلولاً لمسألة التشغيل بمعنى تبلور آفاق لصناعات وتصنيع زراعي وزراعات جديدة ومتطورة. بيت القصيد هو أن التعاون والتنمية هي للطبقات الشعبية ويجب أن تتكيف حسب ظروف هذه الطبقات كي تنتمي الطبقات إليها وتحميها.

ودون تكريس التنمية للناس، يتم تهميش قوة العمل إنتاجياً، وبالطبع يتبع هذا تدهور مداخيلها ومستوى معيشتها وينتهي إلى تهميشها اجتماعيا وسياسيا، وهذا يعني وصول الأزمة إلى الاحتقان ومن ثم الثورة.

التنمية كنقيض للنمو بالمفهوم الرأسمالي

مفهوم التنمية Development ومن ثم مشروع التنمية هو مفهوم جماعي على مستوى الدولة القومية سياسيا وسياديا وعلى مستوى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية اجتماعياً وطبقياً. نحصره، في حوارنا هذا، في الدولة القومية لأن العالم ما زال مجزءاً على هذا الأساس، في حين أن هذا المفهوم هو أممي من حيث فكرته وفكره ومن حيث كونه مقدمة للاشتراكية، وهو مفهوم شمولي بمعنى أن التنمية تكتنف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتربوية، وعليه فالتنمية شاملة قبل أن تكون مستدامة، ولا تصبح مستدامة إلا إذا كانت بتخطيط وشاملة أيضاً، وهذا أكثر ما يميزها عن النمو Growth، بل وهذا ما ينقض وينقد سردية السوق حيث تقوم على الفردية وتفريد كل ما هو جماعي.

فالنمو هو حصيلة مجموع نتاج مختلف العمليات الاقتصادية في مجتمع معين، تعمل كل واحدة منها بمعزل عن الأخريات حيث تعمل كل واحدة من أجل الحصول على الربح الخاص وبالتنافس مع نظيراتها وطبعا حسب حجمها وطاقتها. وهذا حسب ماركس ب فوضى الإنتاج. ويتبين مقدار النمو عبر إحصاء الناتج المحلي الإجمالي لبلد معين كمجموع عملية/ات فوضى الإنتاج، وهي عملية يعتورها الربح والخسارة والمنافسة البسيطة والقاتلة...الخ.

وهذا يفتح على أحد الفوارق الجوهرية بين التنمية والنمو. فالنمو هو الحاصل النهائي حسابيا/رقميا/مالياً في فترة زمنية معينة للعملية الاقتصادية، أي الإنتاجية المحلية، بما تحتويه من صراع اجتماعي في مواقع العمل بين العمل وراس المال، أي في سياق الاستغلال الطبقي الذي تمارسه الطبقة الراسمالية على الطبقات الشعبية وحتى مختلف الشرائح والطبقات الأخرى.

وهذا ينقلنا إلى فارق اساسي آخر بينهما وهو العنصر الإنساني، فالتنمية مشروع عام لخدمة الأكثرية وخاصة من يعملون وينتجون، أما النمو فهو شرعنة وحفز الاستغلال الطبقي والإشادة به وتحويل جهد الناس :

- إلى ارقام صماء تخفي الاستغلال.
- وإلى قيمة زائدة مستلبة من المنتجين.

إن مصطلح أو عنوان النمو هو جوهرياً تغييب للجوانب غير الإنسانية التي يقوم عليها النمو الاقتصادي. كما أن التنمية مشروع لا يجزّأ مكانياً، بمعنى أن يشمل التخطيط والتنمية كامل الوحدة السياسية/السيادية التي تتبنى استراتيجية تنموية لتصحيح الإعوجاجات والحرمان الذي في الغالب يصيب الأطراف، وبالتالي إحداث توازن اقتصادي في البلد ككل. وهذا يفتح على فارق كبير بين التعاون والتنمية، هو فارق في الدرجة وليس في النوع. فالتعاون تدريجي ويبدأ في مواقع متعددة وليس شرطا مترابطة منذ البداية، بينما التنمية هي أقرب إلى كونها سياسة اقتصادية إجتماعية عامة وجماعية او على الأقل تهدف تغيير النظام الاقتصادي.

والتنمية بما هي تجاوز للجغرافيا، فهي تتجاوز تقسيم النوع الاجتماعي إلى قسمين بمعنى أنها تعتبر الإنسان نوع واحد تحرره من عملية الإجحاف التاريخي في تقسيمه إلى «نوعين» وذلك في مشروع صعب وقاسٍ تاريخياً هدفه التأكيد أن الاستغلال والسيطرة اساسهما طبقي وحافزهما الملكية الخاصة واغتصاب الفائض، هذا مع التأكيد أن التجربة التاريخية بطولها الثقيل قد أكدت أن المرأة هي المهزومة في هذا الصراع ما قاد لاعتقادات وقناعات أن الصراع هو بين الرجل والمرأة. وهذا الصراع أو التناقض بين الرجل والمرأة هو في الحقيقة أحد تجليات السبب/الأسباب الأساسية للاستغلال والسيطرة، وليس هو السبب الحقيقي أو

الأول والمؤسِّس[12].

والتنمية كذلك من القاعدة وإلى القاعدة. فبما هي من أجل الأكثرية فلا بد أن تقوم على عملية حوار متبادل قبيل التخطيط كي تكون الخطة التنموية طبقاً لحاجات الناس ورؤيتهم لما يجب أن يكون عليه حال البلد. إن الحوار المتبادل هو القاعدة الديمقراطية الشعبية للتخطيط ومن ثم التطبيق التنموي. فالحوار المتبادل وحده الذي يُشعر كل مواطن أنه يساهم في بناء المشروع التنموي وهو ما نسميه التنمية بالحماية الشعبية حيث تشتمل الحماية ضمناً على المساهمة. فلا يحمي مشروعا معيناً أكثر ممن ساهموا في بنائه بالجهد الذهني والجسدي وبالزمن الشخصي وبالإمكانات مهما تواضعت. وهذه العلاقة الحوارية هي التي تخلق حب العمل ودافع بذل الجهد والنشاط وجاهزية المساهمة في التطبيق لدى المواطنين. وهنا، تتداخل التنمية بالتعاون، بمعنى أن الشروط والخطاب والتصور هو نفسه، ولكن درجة واتساع التنمية تتجاوز التعاون الذي يطمح لوصولها.

إن التنمية كمشروع إنساني ديمقراطي يقنع المواطن بالمساهمة بجهديه الذهني والعضلي، وبكفاءاته الثلاثة: الجسدية والزمنية والمالية. وتَوفُر هذه المساهمة والرغبة هي أحد اهم شروط نجاح المشروع التنموي. وبمعزل عن مختلف هذه الشروط والمناخات الإنسانية والحافزة لا يمكن للمشروع التنموي أن ينجح، بل سوف يتحول إلى إهدار للموارد العامة والكفاءات الخاصة. وحين يحصل هذا يتحول المواطن من مؤسس وحامي للحماية الشعبية إلى متبرِّم ومرور وداعية نقد سلبي وتيئيس، ومن هنا ضرورة الدقة والحرص والرقابة كي ينجح المشروع وكي لا ينقلب من نعيم إلى لعنة.

وإضافة إلى إشراك ديمقراطي للجميع، لا بد من عدم التساهل مع الكسل واللاإبالية، فالمجتمع الذي يعبر إلى التنمية لا يأتي من مناخ مثالي قطعياً، بل من مناخ فيه اختلاطات فكرية وإيديولوجية ونفسية وثقافية ودينية وتراثية مما يضع على كاهل حاملي المشروع :

» التعامل مع هذه الاختلاطات.

» ونقضها أو مفصلتها أو صهرها مع، ولصالح مفاهيم المشروع الجديد.

12 أنظر كتاب تأنيث المرأة بين الفهم والإلغاء، عادل سمارة، منشوررات ارواد، دمشق 2010

وهذا يتطلب درجة من ضبط النفس والقدرة على استيعاب مختلف الخلفيات طالما النوايا حسنة، والحرص على الوقت. ولا يتمتع بهذه الصفات سوى من لديه بالطبيعة، ومن ثم بالوعي، جاهزية الخدمة والتطوع دون اشتراط ذلك بقيام الآخرين بما يقوم به.

إذا قسنا هذه الأسس على واقع المحتل في العام 1967 نجد خلطاً يُقزِّم التنمية إلى التحديث، تماماً كما يقزم فلسطين إلى فلسطين «الجديدة" والمخترعة حسب أوسلو أي الضفة والقطاع –ناقص!!

في أسس التنمية

المكان/ الزمان والواقع

التنمية حالة فعل إنساني لتجاوز ظروف معينة باتجاه حياة افضل جوهرها ومنتهاها تحقيق الاشتراكية. هي تدريب بشكل جماعي على الاشتراكية لأن الاشتراكية قمة العمل الاجتماعي والجماعي ايضاً. أن المكان اساسي للتنمية وهو ما تشترك فيه مع الاقتصاد بمعنى أن تحقيق التنمية يشترط وجود المجتمع وحاجته وتبنيه للمشروع التنموي وهذا تطلب العمل والعمل الاجتماعي وكل هذه لا تتحقق إلا بوجود المكان اي في المكان.

ولكن الوجود المجرد للمكان ليس كافياً، فلا بد أن يكون المكان مؤاتياً وذلك بوجود بيئة اجتماعية وسياسية إن أمكن متقبِّلة للنشاط التنموي وهذا هو الواقع المجتمعي. وهذا يفترض قيام علاقة عميقة ومنسجمة وتعاونية بين طلائع، أو مريدي، العمل التنموي والوسط الاجتماعي.

التنمية بما هي عمل إنساني إنتاجي، بما هي إنتاج قيم لحياة أفضل للناس، فهي مطلوبة وضرورية في مختلف المكان والزمان. هي ليست زمانيا مرحلة انتقالية لأن طورها الأعلى هو الاشتراكية وصولا إلى الشيوعية، اي أن الأخيرتين هما تطور وتصاعد المسيرة التنموية.

لا ننسى أن الزمان والمكان محايدين، فهما فرضيتين فكريتين بل فلسفيتين. وما يعطيهما معنى ملموساً هو الواقع الاجتماعي الاقتصادي /التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ونمط الإنتاج المهيمن في هذه المرحلة أو تلك، اي الناس. التنمية مطلوبة لكل مكان وزمان ولكن تحقيقها متعلق بمدى موائمة أو مجافاة الواقع المتعلق. أن مجرد العمل على تحقيق التنمية يعني أنها عملية كفاحية، عملية تغيير الواقع.

ليس شرطاً أن تبدا التنمية على نطاق كلي دفعة واحدة، اي لتغيير تشكيلة اجتماعية اقتصادية بأكملها. قد يتم هذا على مستوى التخطيط لتنمية شاملة على صعيد الدولة القومية، لكن التعيير الشامل يبقى هدفها.

إن فرقة او عصبة محدودة العدد في قرية زراعية فلاحية يمكن أن تكون نواة مشروع تعاوني وإلى حد ما تنموي ناجح إذا ما كانت من صلب البنية المجتمعية، قادرة على العمل مع الناس والتشارك معهم في العمل والإنتاج، وتجسيد نموذج مثالي في السلوك والتضحية والعلاقات الحميمة، لكنها لا تتحول إلى حالة تنموية بمعزل عن افق عام وهدف شامل.

إن نجاح هذه الفرقة الصغيرة هو مثابة تطهير موقع مجتمعي وتحويله بحيث يصبح أكثر اعتمادا على النفس في أوسع نطاق ممكن وقيامه بحماية ما أنجز كنموذج للحماية الشعبية من الشعب لما قام هو نفسه بإنجازه.

وما ينطبق على قرية أو بلدة يمكن أن يتسع لينطبق على إقليم ودولة وهنا ينتقل من التعاون إلى التنمية بالحماية الشعبية. بعبارة أخرى، فالتنمية هي حالة أو مستوى من المقاومة حينما تشتد تتحول إلى هجوم تغييري على الصعيد الوطني/القومي الشامل.

اقتصاد الطبقة

تزعم البرجوازية دائماً أنها تمثل المجتمع بأسره، وهذا مأخوذ على أية حال من الزعم المشوه والتضليلي من قبل البرجوازية الأوروبية البيضاء (منذ دخلت الثورة الصناعية التي بتضخم إنتاجها كان لا بد لها أن تحتل اسواق العالم،فكان لا بد لها أن تزعم أن أوروبا تمثل كل العالم وأن ما ينطبق عليها وفيها ينطبق على العالم بأسره. أليست البرجوازية في بلدان المحيط صدىً ونسخة مسودة للبرجوازية في المركز؟

ولكن الحقيقة وراء زعمها هذا معاكسة له. فالبرجوازية تمثل مصالحها وتُخضع مصالح الطبقات الشعبية لهذه المصالح، وكل هذا عبر عملية الاستغلال الاقتصادي الذي تتم تغطيته بخطاب بليغ عن الوطن والمصلحة القومية وتطوير الاقتصاد والنمو والتسابق مع الأمم الأخرى، والحرص على الاقتصاد وضرورة الاستقرار واحترام القانون والنظام وإطاعة أولي الأمر...الخ. وهذه جميعاً تلخص في مسالة مركزية هي مصلحة البرجوازية في الاستمرار في السلطة والملكية الخاصة.

ليس صحيحاً أن ما يسمى الاقتصاد الوطني هو لكل الناس. هو درجات من الملكية ودرجات من الاستغلال، وطالما هو درجات، فهو لا يعبِّر عن المساواة قط.. وقد يكون قياس معدل النمو ومتوسط دخل الفرد هو أكثر اساليب التزييف في هذا المستوى، وهو نفسه إذا ما أحسننا قراءته يكشف لنا زيف وتزييف هذا الادعاء.

فحين يقولون أن متوسط دخل الفرد في مجتمع معين هو 10.000 دولار في السنة، فهذا يعني أن كل فرد يحصل بالتساوي على هذا المقدار. وفي حقيقة الأمر فإن نسبة من المجتمع قد لا تصل 5% من عدد السكان تحصل على الملايين، ونسبة تصل إلى 40% لا تحصل على أكثر من دولارين في اليوم. فهل اقتصاد هؤلاء وأولئك واحداً[13]. ؟

13 "...ان الفجوة التي تفصل اغنياء العالم عن فقرائه داخل البلد الواحد وما بين البلدان، هي هائلة وتتسع. ففي عام 1992 بيَّن برنامج الأ م المتحدة الانمائي عدم المساواة بشكل درامي حيث عرض التوزيع العالمي للدخل برسم بياني على شكل زجاجة شمبانيا تُظهر أن 20 بالمئة من سكان العالم الذين يعيشون في البلدان الأكثر ثراء يحصلون على 82.7 من الدخل العالمي، وبأن 1.4 بالمئة من دخل العالم يذهب الى ال 20 بالمئة الذين يعيشون في البلدان الأفقر في العالم. اما في عام 1950 اي في الوقت الذي حصل فيه الالتزام العالمي بتقدم التنمية - بلغ متوسط الدخل ل ال 20 بالمئة من سكان البلدان الأكثر ثراء ثلاثين ضعف دخل ال 20 بالمئة من سكان البلدان الأشد فقرا . وبحلول عام 1989 تضاعف الفارق ب ستين مرة" Korten C. David, When Corporations Rule the World

إن نفس الإحصاءات التي تتحدث عن متوسط دخل الفرد تقول كذلك أن نسبة الذين تحت خط الفقر هي 30 أو 40 بالمئة من المجتمع. كيف يحصل هذا؟ والأهم: كيف نقرأ هذا الرقم وذاك الرقم دون أن نرى التناقض بينهما؟ أن التقاط التناقض في هذا المثال هو التطبيق الفعلي للتفكير النقدي والنقد المشتبك.

ملخص القول أن الحديث العام عن الاقتصاد الوطني هو حديث وإقرار بالهيمنة الاقتصادية للبرجوازية. فلكل طبقة اقتصادها الذي هو احد اسس تسميتها طبقة.

إن قراءة دقيقة للمادية التاريخية وخاصة الصراع الطبقي تؤكد لنا أن الطبقات في صراع يقوم اساساً على تناقض المصالح المادية، على رفض الطبقات الشعبية لما يقع عليها من استغلال وسلخ القيمة الزائدة، ويبين لنا، بأن المشروع السياسي للطبقات الشعبية هو تغيير الواقع واستعادة حقوقها في ما تنتجه قوة عملها. لا يكون هناك اقتصادا وطنيا عاما إلا في حالة استثنائية وحتى بعيدة:

- الحالة الاستثنائية وهي وقوع البلد أمام تحدي كيانها، وما يسميه البعض تهديد الهوية، أو تهديد الوجود كما هو حال الفلسطينيين. وهذا الأمر الذي طالما استغلته البرجوازيات الغربية الاستعمارية في مشروعها الاستعماري وهو تهديد مزعوم لأنها احتربت مع بعضها تنافساً على المشروع الاستعماري الذي لم يتوقف ولن يتوقف إلا بانهيار النظام الرأسمالي ونفيه، أي لم تتصارع قلقاً على تعرُّض هوية أي منها للضياع.
- والحالة الإنسانية المتقدمة أي إلغاء الطبقات في النظام الاشتراكي كبوابة إلى الشيوعية.

ومن هنا أهمية التنمية بالحماية الشعبية أي بناء اقتصاد الطبقات الشعبية وتحريره ولو تدريجيا من هيمنة اقتصاد الطبقة البرجوازية. وهذا لا يتأتى بدون مشروع تنموي.

Copupublication of Kumarian Press, Inc, and Barrett-Koehler Publishers, Inc 1996 p.p. 106-97

اقتصاد الحزب

يبقى المشروع التنموي بما هو مشروع إنتاجي غير مستقر ولا ثابت ما لم يكن له حاملاً سياسياً منظماً. والحامل السياسي هو حامل اجتماعي اساساً، وهذا يلتقي مع المبدأ الأساسي للتنمية. إنه في تطوره الأعلى، الحزب السياسي الشعبي الذي يمثل الأغلبية الشعبية والذي تبنيه هذه الأغلبية ليخدمها وتحميه تماماً بموجب مشروع التنمية بالحماية الشعبية. وهو المشروع الذي إن لم يأخذ فرصة التحقق وطنيا/قومياً يجب أن يأخذ فرصة التحقق حزبياً في اقتصاد الحزب الذي يمكنه ان يبدأ تعاونياً.

والحامل السياسي للتنمية ليس مجرد تراكم اعضاء ومراتبية، بل بنية متفاعلة تبادلياً، أفقيا وعامودياً، لأن التنمية عمل وإنتاج على اساس تعاوني في الحد الأدنى. وبهذه البنية وطبيعة هذه البنية يتكون اقتصاد الحزب السياسي الذي يتحول إلى خلية مجتمعية نموذجية تعتمد على ذاتها.

لن يكون الحزب السياسي مثالاً يُحتذى ما لم يكن قادراً على كفاية نفسه. فحينما يرتهن الحزب معيشياً للدولة أو المساعدات الأجنبية او تمويل الأجزة لا يمكن أن يقيم تنمية حقيقية لأنه سيكون مرهوناً لتلك المصادر.

بما أن الحزب السياسي فريق/فرق من الناس لديها عقيدة ورؤية لليوم والمستقبل، فلا بد أن يكون له ذلك الانسجام الداخلي الذي يؤصل روح العمل والتضحية ومن ضمنها التنمية.

ليس غريباً أن التبعية الاقتصادية تقود إلى التبعية السياسية ومن ثم الفكرية والبرنامجية، وإذا كان هذا ينطبق على الدول والأفراد فهو منطبق لا محالة على الحركة السياسية، وما لم تعتمد الحركة السياسية على نفسها، فإنها لا شك سوف تُفرغ من شحنتها الثورية وانتمائها للتغيير وحمل مشروعه بالطبع. فالحزب إن لم يعتمد على التمويل الذاتي والاعتماد على دعم الطبقات الشعبية بشرط الإنحياز لها عبر التربية العقائدية، للطبقات الشعبية لدى اعضاء الحزب، وفرز قيادات منخرطة في في الهم التنموي...الخ.

قانون قيمة وطني

التنمية باتجاه اشتراكي هي نقيض ومقابل للاندماج والانخراط في النظام الرأسمالي العالمي. والعلامة الفارقة والمميزة بينهما مسألة قانون القيمة المسيطر في هذا النظام والذي يسحب نفسه على مختلف البلدان التابعة ولكن بموجب مصالح دول المركز وتحديداً الطبقات المالكة/الحاكمة في تلك البلدان.

إن نظرية قيمة العمل هي الطريقة التي يتم بها استخلاص فائض القيمة وحيازته في ظل قانون وحكم رأ س المال. يرى ماركس أن قانون القيمة هو قانون راسمالي يبقى ويتواصل عمله حتى في المرحلة الانتقالية الاشتراكية التي يجب خلالها أن تعمل الدولة الاشتراكية على تجاوزه..[14]. تمزج أو تصهرنظرية ماركس في قانون القيمة العلاقات الكمية بين المنتجات والعلاقات المشروطة تاريخياً بين المنتجين. فهو يبيِّن أن السلعة قيمة استعمالية ، وبانها شيىء/موضوع مفيد –انها قيمة تبادلية. ويرى أن القيمة هي مقولة أو معطاة اجتماعية تعبر عن منظومة من العلاقات الاجتماعية السائدة في لحظة تاريخية معطاة. إن إنتاج وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية المتجسدة في الإنتاج السلعي لا تشكل شكلاً كونياً للوجود الاقتصادي في التاريخ الإنساني. وبالنسبة له فإن المقولات المستخدمة في توصيف نمط الإنتاج الرأسمالي هي ''اشكال من التفكير التي تُستخدم اجتماعياً بشكل مشروع. وبناء على ذلك فهي موضوعية، بالنسبة لعلاقات الإنتاج التي تخص نمط الإنتاج الاجتماعي المحدَّد تاريخياً، مثلاً، الإنتاج السلعي[15]''.

'' إن قانون القيمة هو قانون موضوعي لمجتمع مُنتج للسلع، إنه ينظم تبادل السلع طبقاً ل للعمل الضروري اجتماعياً الذي يُنفق أو يُبذل في إنتاجها. وفي معرض ترتيب او تضبيط التبادل الراسمالي للسلع، فإن هذه القيمة تضبّط كذلك توزيع

---

14 The Role of state in socialism to minimize the role of the law of value:"Therefore, with regard to the production of major products in the rural collective economy, the regulating role of decisive importance is still played by the law of planned development of the national economy. The law of value merely plays a secondary role. Only for products which are not important to the state and the people, those not included in the state plan or procured through contracts, are the level of prices and the magnitude of income of greater importance". ..(Maoist Economics and the Revolutionary Road to Communism: The Shanghai Textbook, Banner Press, New York 1994 p.144-45)

"The state plan plays a primary and decisive role. The law is still useful, but it plays only a secondary and supportive role"(Maoist Economics and the Revolutionary Road to Communism: The Shanghai Textbook, Banner Press, New York 1994 p.p.145).

15 "Marx, Capital, vol.1, p 169.

العمل ووسائل الإنتاج بين مختلف أفرع الإنتاج. وعليه، فإن قوة العمل لا تعود تشكل سلعة في ظل الاشتراكية»[16].

وإنه من أجل تطويع إبداع هذه الأطروحات كي تتقبل التنمية لا بد لذلك أن يحصل عبر قطع مع كل ما يتضمن خضوعاً لقانون القيمة العالمي، وبكلام آخر، إنه يتضمن فك الارتباط. والقبول بهذا، يعني الإقرار بأن التنمية ضمن النظام الراسمالي العالمي تبقى، بالنسبة لبلدان المحيط، في حالة إنسداد.

يفسر هذا ما كانت صين ماوتسي تونغ، تحاوله في تجاوز قانون القيمة، بما هي التجربة الاشتراكية الأكثر جذرية، حيث لم تقطع معه تماماً بما هو قانون راسمالي، ولكنها كانت تحاول بشكل متواصل إنجاز ذلك القطع عبر الإبقاء المؤقت على دور قانون القيمة على الصعيد الوطني إلى جانب عدم توسيع الدخول في السوق اعالمية واالارتباط بقانون القيمة المعولم.

إن ما قصدته (انظر لاحقا) بتوجه الانتفاضة الأولى لإبداع قانون قيمة وطني، وإن كان هو قانون رأسمالي، إلا أنه كان يعمل ضمن علاقات السوق في الضفة والقطاع فقد كان مجرد وجوده تقليلاً للارتباطات بقانون القيمة العالمي، لأنه أدى إلى زيادة التبادل داخل الضفة والقطاع حيث الإنتاج المحلي يُسوَّق محلياً رغم المعيقات الصهيونية. وطبقاً لتزايد فك هذه الارتباطات، فقد أُعتبرت خطوة إلى الأمام على الرغم من كونها تأخذ موضعاً أو مكاناً على صعيد السوق وضمن مساحة صغيرة التي يُشرط نجاحها الاقتصادي بانخراطها في الاقتصادات العربية.

قد يتبع الإنتاج الذاتي والعفوي لقانون القيمة الوطني الزعم بأن هذا المدخل هو طبعة من الأوتاركية/القطيعة، ولكنه كموديل التنمية بالحماية الشعبية ليس فيه ما ينسبه إلى القطيعة، فلا بد من التاكيد بأن تصميم قانون القيمة الشعبي هذا يجب أن يُربط بالثورة الثقافية كسبيل للتطوير المتواصل لهذا القانون.

16 Maoist Economics and the Revolutionary Road to Communism: The Shanghai Textbook, Banner Press, New York 1994 p.xix.

كيف يعمل قانون القيمة في الرأسمالية، وكيف تم انتقاله ليعمل في ظل الاشتراكية؟

"... حين يرى الراسمالي تلك الفرصة السانحة لتحصيل الربح في قطاعات متعددة يُسارع للاستثمار هناك. وفي القطاعات المختلفة يُحجم راس المال عن الاستثمار. وهكذا، فإن الإنتاج الاجتماعي يتطور ضمن هذه الشروط العمياء. تُعلن هذه الشروط أن قانون القيمة في النظام الراسمالي هو قوة مغرَّبة تعمل من خلف ظهر الناس وبأنه هو المضبِّط الشامل للإنتاج الاجتماعي... إن قانون القيمة لم يعد القوة المغرَّبة التي تتحكم بالناس. وبشكل اساسي، فإنه يُستخدم بشكل واعٍ لخدمة البناء الاشتراكي».[17] عبر التخطيط المركزي؟

وطالما أن الاشتراكية تتطور، لا بد ان يتراجع دور قانون القيمة، إلا أن هذا لا يعني إلغائه. «...وهكذا، أخذاً بالاعتبار إنتاج المنتجات الأساسية في الاقتصاد الجماعي الريفي، فان الدور التضبيطي للأهمية الحاسمة ما زال يُلعب بقانون التخطيط الاقتصادي للاقتصاد القومي. يلعب قانون القيمة دوراً ثانوياً. فإنه فقط في حالة المنتجات غير الهامة بالنسبة للشعب والدولة، تلك التي لا تُشتمل في خطة الدولة أو يتم إنجازها (كسبها) من خلال التعاقدات، هو مستوى الأسعار ومقدار الدخل اهمية كبيرة» إن الخطة نفسها تلعب دوراً اساسياً وحاسماً.

ما زال قانون القيمة مفيداً للاستخدام، ولكنه يلعب دورا ثانوياً وداعماً، وحتى في المجتمع الاشتراكي، كالصين خلال الثورة الثقافية، ولم يعد سهلاً بعدُ اقتلاع قانون القيمة. وذلك لأن:

"...قانون القيمة...هو من بقايا الاقتصاد الخاص، وطالما أن قانون القيمة موجودٌ، فلا بد أن تترافق معه حقوق للبرجوازية، ولا بد ان تلحق الضرر بالانتاج الاشتراكي، لذا لا بد للدولة الاشتراكية أن تكون شديدة الحذر، ولا بد ان تبحث، وتدرس، وتُجمل التجارب. وفقط بهذه الطريقة يمكننا الاستفادة من مفاعيلها المضادة على الانتاج الاشتراكي، مع ضرورة أن نُقيِّد في الوقت نفسه سلبياتها، ونتائجها المدمرة»[18]

17 Maoist Economics and the Revolutionary Road to Communism: The Shanghai Textbook, Banner Press, New York 1994 p.143-44)

18 Maoist Economics and the Revolutionary Road to Communism: The Shanghai Textbook, Banner Press, New York 1994 p.p. 144-45.

إن هذه تحذيرات اجتماعية من قانون القيمة، وتركيز على دور الدولة، وهذا يعني ثانية أن وجود الدولة الإشتراكية لا يعني أن قانون القيمة قد هُجر. ومن المفيد الإشارة هنا أن الدولة الاشتراكية في الصين خلال فترة ماو كانت الدولة «الاشتراكية» الأقرب إلى الاشتراكية، الموديل الأقرب إلى الدولة التي تجادل من أجلها التنمية بالحماية الشعبية، ولكن هزيمة الماوية في الصين، دفعت باتجاه إعادة تقييم تجربة الاشتراكية الماوية.

بما أن التنمية بالحماية الشعبية هي ضد قانون القيمة العالمي، فإنها بطبيعتها تعمل باتجاه استبدال هذا القانون أو إلغائه بما هو مقود بعوامل السوق في النظام الراسمالي، فهي تستبدله بقانون قيمة وطني كما كان في الانتفاضة الأولى. وفي حالة الاعتماد على الذات مناطقياً، فإن قانون القيمة الوطني سيكون على نطاق إقليمي. فطالما بوسع بلد ان يضبط وارداته وصادراته وبوسعه إنتاج أكبر قدر ممكن من وارداته، فإن بوسعه خلق قانون قيمته الخاص الأقل ارتباطاً بقانون القيمة العالمي. ومن الواضح أن قانون القيمة هذا سيكون في تناقض مع الاستهلاكية. وهذا لا يعني أنه صار بالوسع التخلص تماماً من قانون القيمة، فما زال الإنتاج والتبادل يُمارسان طبقاً لمحددات السوق ومن أجل السوق، وللتعاونيات وللسوق الراسمالي كذلك.

خلال الانتفاضة الأولى، فإن مستويين من قانون القيمة قد تشكلا:

الأول: وهو الداخلي اي التبادل (التسويق) بين الطبقات الشعبية التي خلقت قانونها الذاتي للقيمة، وتقديرها الخاص للقيمة، الكلفة، الأسعار...الخ وآلياتها الخاصة للتوزيع تحت الإجراءات الصهيونية القاسية في الإغلاق. من السهولة على البعض تسمية ذلك قطيعة، ولكنها ليست كذلك. إنها نموذج تنمية على الأرض، في الميدان كاستراتيجية بقاء.

وثانياً: وبالتوازي مع هذا، فإن الطبقة الراسمالية قد تمسكت بقانون القيمة العالمي، وخاصة عبر التمسك الواعي بعادتها الاستهلاكية. لذلك واظبت هذه الطبقة على استهلاك المنتجات الصهيونية والأجنبية من جهة، وتسويق ما بوسعها تسويقه من هذه المنتجات (رغم اسعارها العالية) في السوق

السوداءالمحلية على الرغم من مختلف المنشورات من القيادة الوطنية الموحدة لداعية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية إلى جانب نشاط اللجان الشعبية التي كانت تحاول منع التجار من استيراد وتسويق تلك المنتجات. وإضافة إلى ذلك، فإن شركات التعاقد من الباطن قد تزايدت في فترة سلطة الحكم الذاتي/اتفاق أوسلو منذ عام 1993. إن عادتها الاستهلاكية ومصالحها كنخبة متغربنة هي في انسجام مع اقتلاعها للجان الشعبية. فلو لم تكن سلطة الحكم الذاتي نظاماً كمبرادورياً، لكان للتنمية بالحماية الشعبية فرصة الذهاب إلى حد توسيع قانون القيمة المحلي. وفي الحقيقة فإن أنظمة الولايات المتحدة والكيان قد جلبت سلطة الحكم الذاتي إلى الضفة والقطاع لكي تحتجز وتقوض الانتفاضة ومن ثم الحيلولة دون تصاعدها إلى انتفاضة اجتماعية ثقافية وتنموية. ولعل ما جعل اغتيال الانتفاضة قيد الإمكان هو خلو الساحة من حركة ثورية تقوم بتعميق ثقافة التنمية بالحماية الشعبية ومقاطعة منتجات الأعداء وهي الحركة التي تعمق ثقافة المقاومة. ولسوء الحظ لم تكن الحركة السياسية الفلسطينية من هذا الطراز؟

ونظراً للسنوات الطويلة من الإلحاق والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي على شكل «تبادل لا متكافىء مسلح»، فإن الضفة والقطاع انتهت إلى فقدان تماسكها الداخلي وغدت بدون مركز اقتصادي إضافة إلى تقويض مختلف علاقاتها مع الاقتصادات العربية. وقد استمرت الوضعية نفسها إثر مفاوضات واتفاق مدريد/أوسلو إلى حد أن متاجرة الضفة والقطاع مع الأردن تراجعت لصالح المتاجرة مع الكيان. لقد تنامى خلال الانتفاضة مركزا داخلياً يرتكز على قانون قيمة وطني. ولكن، ولسوء الحظ، تم خنق ذلك عبر عملية سلام راس المال التي احتجزت المقاطعة الشعبية للسلع الإسرائيلية. وفي سياق عدوانها الوحشي على الانتفاضة الأولى، فقد ركز الاحتلال جهوده على كسر العملية التنموية بما فيها قانون القيمة المحلي الذي طورته لتقوية استراتيجيات البقاء. ركَّز الاحتلال على تصفية القطاع التعاوني عبر فرض ضرائب باهظة عليه إضافة إلى تخفيض سعر صرف الدينار الأردني بما هو العملة الأكثر استخداماً بين الطبقات الشعبية في الضفة والقطاع، وهو التخفيض الذي استنزف مدخرات هذه الطبقات، وهذا ما قاد إلى ركود وتصفية قطاع الإنتاج لهذه الطبقات وقوض قدرتها الاستهلاكية

الفائض: التحكم به وإعادة توزيعه

ألمشروع التعاوني، ومن ثم التنموي هو مقدمة موضوعية شعبية للاشتراكية على مستويي التثقيف والتنفيذ العملي. هو بالتعبير الغرامشي كسب «حرب موقع بعد موقع».

إن التحكم بالفائض ومراكمته واستثماره داخل البلد هو نقطة الانطلاق لكل من النمو والتنمية اي أن هذا التحكم هو حجر الأساس للاقتصادين الراسمالي والاشتراكي على حد سواء من أجل التطور، بغض النظر عن مدخل كل من الراسمالية والاشتراكية وبغض النظر عن هدفهما من التطوروتسخيره لخدمة اية طبقة. كل مجتمع في حركة، اي في عمل وإنتاج وما يتبع ذلك من توزيع وتبادل واستهلاك وادخار واستثمار...وهكذا.

لكن المشروع التنموي لا يتوقف عند حدود التحكم بالتراكم المالي الناتج عن العملية الاقتصادية في المجتمع، بل يَطال كل ما هو فائض أو ساكن من ثروات المجتمع. ففي القطاع الزراعي مثلا، هناك أراض كثيرة لم تطالها يد المصادرة الصهيونية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه الأراضي لا يتم استغلالها من قبل مالكيها، اي انهم ليسوا معنيين حتى بالريع الذي يمكن تحصيله منها لو استخدمها آخرون. في هذه الحالة، فإن استغلال هذه الأراضي هي مسؤولية تنموية سواء لحمايتها من المصادرة الصهيونية أو لتشغيل من لا يعملون على اساس تعاوني، والمساهمة في تأمين الكفاية أو الأمن الغذائي.

هنا تغدو ثقافة التنمية والتعاون والاشتراكية تحت الاختبار، بمعنى أن هذا الشكل من الملكية الخاصة هو اقل من راسمالي، هو ثقافة تعطيل العملية الاقتصادية وتحويل الأرض إلى مساحات كسولة. وهذا يستدعي تغييراً في الوعي والقناعة لتوظيف هذه المساحات للخدمة العامة، وقد يكون هذا التوجه هو بداية للتثقيف بضرورة التأميم وتوزيع الأرض على الفلاحين على اساس تعاني.

حماية أم قطيعة أم فك الارتباط

تشتمل التنمية على استثمار الموارد المحلية والتحكم بالفائض وهذه مبادىء اساسية في التنمية، ولأنها كذلك فهي على نقيض حقيقي مع الراسمالية اي مع الأنظمة الاقتصادية الراسمالية التي تدعو وتعتمد على نقيض هذه الأطروحات. فالتنمية حماية للاقتصاد المحلي من الاستغلال الأجنبي ونزيف الفائض إلى الخارج، والتنمية تشجيع للإنتاج المحلي وخاصة للأساسيات بدل الاستيراد، وهذا مناقض لمصالح السوق الراسمالي العالمي الذي يعتمد الاستقطاب واحتجاز تطور بلدان المحيط.

وفي دعوات المركز الراسمالي لما يسميه حرية التجارة الدولية، فإنه يدعو ببلاغة مصطنعة إلى تخلي بلدان المحيط عن الحماية الاقتصادية ويتهم الحماية بأنها انغلاق وقطيعة مع العالم، وهذه دعاية وتزييف. لم يحصل في تاريخ الرأسمالية تمسكاً بالحماية بشكل عدواني بمقدار ما تقوم به الإدارة الأمريكية بقيادة دونالد ترامب عبر استخدام فزاعة النووي الإيراني حيث تفرض ضرائبا على صادرات الاتحاد الأوروبي والصين إلى جانب العقوبات ضد روسيا. ولعل السبب ليس النووي الإيراني بمقدار ما هو محاولة أمريكية للتقشيط على صعيد معولم.

فالتنمية فيما يتعلق بالسوق العالمي تعني مشروع فك الإرتباط والتبعية لهذا السوق، اي ضبط نزيف الفائض، والإبقاء على المبادلات التي لا غنى عنها، والتوجه قدر الإمكان للتبادل مع الاقتصادات الملاصقة والإقليمية والتي يمكن أن تشتري مقابل ما تبيع وان تبيع باسعار اقرب إلى قانون القيمة المحلي وبعيدة قدر الإمكان عن قانون القيمة العالمي.

صحيح أن الحماية وفك الارتباط هي مقومات استراتيجية عامة على مستوى الدولة، لكن نجاحها هو في حدود نجاح حركة التنمية في تعميق ثقافة الوعي بالاستهلاك أو الاستهلاك الواعي. وهذا يؤكد على أن الحماية الشعبية للمشروع التنموي سواء في بنيته الداخلية على الأرض او علاقاته الخارجية هي أمر مفصلي.

لذا، يمكن القول أن البدء بالوعي بالاستهلاك من اصغر دائرة تنموية هو أمر في غاية الأهمية للتربية على مفاهيم وقناعات واخلاقيات مختلفة ونقيضة لما هو قائم.

لا تنفك ثقافة الملكية الخاصة وهي تحاول تجليس مبدأ التعاون ضمن إطار الملكية الخاصة مستخدمة بالطبع وسائل الإعلام المتاحة لها بوفرة لتجعل من التعاون ملحقاً بالسياسية الاقتصادية او الرؤية الاقتصادية للسلطة، لتحصره ضمن نطاق السوق وتجميل وجه النظام الراسمالي لتبقى التعاونيات ملاذا لمن لا تستقيم أخلاقياتهم مع وحشية السوق ولكن بشرط أن لا يتحولوا إلى باتجاه ثوري نقيض للنظام السائد والعلاقات الاجتماعية المهيمنة.

لذا، فإن الاستراتيجية الجذرية للتعاونيات تتناقض بشكل حاد مع السياق الرأسمال الذي يُعلي من مرتبة

المستحدثين Entrepreneurs (الأشخاص الذين يقومون بإنشاء مشاريع أعمال وهم بالطبع رأسماليين). لذا، فإن اي نشاط تعاوني، مهما كان صغيرا، يجب أن يبدأ كمبادرة شعبية قاعدية بعيداً عن مضمون الاستحداث، ذلك لأن التعاون هو ابتكار طوعي لمواجهة الاستحداث وليس مجرد جناح صغير للنشاط الاقتصادي الراسمالي يتوكأ على ذلك النظام. وهذا يعني أن النشاطات التعاونية الجذرية هي شعبية من جهة ولكن بالضرورة، وهي ليست بقرار رسمي من اية سلطة غير اشتراكية، وهي ترفض أن تكون مجرد أداة لتوسيع قاعدة اقتصاديات السوق بدلاً من تحديها وإلغائها.

التعاونيات والسوق...تحالف/ تناقض

رغم أن التعاون هو عمل وإنتاج، إلا أنه من طراز مختلف عن العمل والإنتاج في ظروف الملكية الخاصة والاستغلال الطبقي حيث يقوم على العمل الطوعي وبعلاقات إنسانية ديمقراطية تنشد المساواة والاكتفاء بعيدا عن الاستغلال وحتى اية مراتبية طبقية كشرط أساسي باعتبارها من القيم المركزية في العمل والأداء الإداري التعاوني.

من ناحية عامة في التشكيلات الراسمالية سواء في المركز أو المحيط، من أهداف منظمات التعاون الريفية إخراج المزارعين الفقراء والمدينيين، بغض النظر عن الإصرار على ذلك والنجاح فيه، من الفقر ومن كلبشات مقرضي النقود بأن توفر

اسمدة ذات جودة عالية، وبذار، ومبيدات ... الحشرات والجرذان الخ، باسعار معقولة للمزارعين، كما يحصل المزارعون كذلك على التسويق وتسهيلات وأماكن التخزين ودعم نقل المنتجات إلى السوق...الخ. إنها تساعد التطور الاجتماعي-الاقتصادي للمناطق الريفية وتوفر قروضا زراعية وتحسن مستوى الحياة وتحافظ على المساواة.

تجدر الإشارة ان هذا في النظام الراسمالي حيث العلاقة والتناقض مع السوق في الوقت نفسه أي حيث تكون التعاونيات هي حالة مقاومة مخفية أو متواضعة للسوق وبالتالي للسلطة السياسية الطبقية الحاكمة. ولا يقلل من حقيقية الصراع مع السلطة او مقاومتها قيام السلطة في مختلف البلدان الراسمالية المتقدمة والمتخلفة بزعم رعاية التعاون وتخصيص دائرة للتعاون بموظفين يخضعون لفهم السلطة وموقفها من التعاون بمعزل عن ثقافتهم وكونهم تعاونيون حقيقيون أم لا. بمعنى ان السلطة هي دائماً معنية بأن يكون كل نشاط في البلد تحت أعينها وطبقاً لرؤيتها بحيث لا يخرج عن ذلك ولا يتناقض معه ولا يتمكن بالطبع من بلوغ قوة النقيض.

وعليه، فإن التعاون تحت هكذا ظروف و «رعاية» الدولة هو أقرب إلى الشؤون الاجتماعية. فهو بنية اقتصادية/اجتماعية ملحقة بالبنية الكلية الحاكمة، وتعيش على هامشها. هي ملحق بالسوق، ومن هنا كعب أخيل للتعاونيات في ظل الرأسمالية بمعنى:

» أنها تحاول خلق وتصليب علاقات عمل وإنتاج وتوزيع تعاونية تشاركية وحتى اشتراكية داخل التعاونية نفسها، ولكنها محكومة بالذهاب في النهاية إلى السوق ومن ثم الإلتزام بقوانينه نفسه، وهذا ما يؤدي في أحيان عديدة إما إلى تهالك التعاونية أو رسملتها.

إذن تختلف دوافع وأهداف التعاونيات أو تتناقض مع البيئة الرأسمالية الحاكمة، لكنها محكومة بالمحاولة، بينما في النظام الاشتراكي، تكون التعاونيات مقدمات للاشتراكية.

الفصل الثاني

بدأ التعاون قرمطياً لا في الغرب الراسمالي

التعاون قرين العمل بما هما نشاط انساني. ولأنهما كذلك، فمن الطبيعي حين يكون العمل أن يكون التعاون من جهة ومن جهة ثانية من الطبيعي ان تمر مختلف الشعوب بتجربة التعاون كسمة إنسانية.

هذا وإن اختلف شكل التعاون طبقا لاختلاف التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية وتحديداً أنماط الإنتاج في هذه التشكيلة أو تلك. وعليه، لا يمكن حصر مرور الإنسانية بالتعاون في شعب محدد أو حضارة محددة.

وبالطبع، حينما كان مستوى التطور في مجتمع ما بسيطاً، يكون التعاون على شاكلة ذلك المستوى. ومن هنا فإن قراءة تاريخ التعاون تقتضي عدم حصرها أو البدء بالأشكال المتقدمة التي واكبت أو نتجت في التشكية الاقتصادية الراسمالية ونقيضتها الاشتراكية.

فأساس التعاون كانت المشاعيات القديمة أو الشيوعية البدائية، ولا شك أن التعاون حينها كان العامل الأساس لبقاء الجنس البشري في تلك الظروف القاسية من حيث قساوة الطبيعة وندرة الغذاء ارتباطاً بتواضع أدوات الانتاج.

وبالطبع اقترن بكل مرحلة تاريخية نمط/أنماط من التعاون طبقا لطبيعة علاقات الإنتاج الاجتماعية في نمط الإنتاج المهيمن في كل تشكيلة، إلا ان نقطة التحول الحاسمة التي هزمت التعاون وجعلته ملحقاً بالعلاقات الاجتماعية الجديدة هي الملكية الخاصة التي لم تلغي العمل ولكنها أدخلت عليه أو فرضت عليه شكلا جديدا من العلاقات الاجتماعية جعلت التعاون مثابة علاقة محصورة في مستويات غير حاسمة في المجتمعات، فلا شك ان تعاونا ما كان بين الفلاحين في التشكيلات القديمة التي تلت مرحلة المشاعية القديمة لكنها كعلاقات اجتماعية لم تكن هي الحاسمة أو المسيطرة بالمقارنة مع توسع وسيطرة الملكية الخاصة. لنقل باختصار، جرى إلحاق التعاون بالملكية الخاصة التي لم تلغهِ ولكنها أبقته ملحقاً بها.

أما في المرحلة التاريخية الراسمالية حيث الملكية الخاصة في قمة هيمنتها وحيث السوق مسرح كافة التبادلات فقد اصبح التعاون ظلاً للسوق وغدت الدولة جهاز تنظيم وضبط التعاون بحيث لا يمد يده لاقتلاع الملكية الخاصة، وبالطبع أن لايموت.

أما وأنت تبحث في الشبكة العنكبوتية، وخاصة لفقر في المراجع البحثية الكافية، عن أية مسألة، يفجؤك أن كل شيء يؤرخ له من الغرب، يبدأ حين بدأ في الغرب وخاصة الأوروبي الغربي، ولا يُذكر عن المسالة إياها شيئاً إن لم يذكرها الغرب، وإن أورد ذكرها تنجو من الطمس، وليس شرطاً أن تنجو من الطعن والتلويث المحنَّك والخبيث.

يشدني إلى هذا القول كوْن العالم بأسره يعيش حرب الخطاب وحرب الإعلام وحرب قولبة كل العقول والثقافات وصبها في قاع القالب الواحدي الغربي واليوم الأمريكي. إنه قتل ومقتل التعدد الذي عاشه التاريخ البشري وأعطاه معنى وجمال التفتح فلعل من أجمل منجزات البشرية هي تفاعلاتها الثقافية حيث الخصب بالتلاقح، بينما خطاب الغرب يضع البشرية في فرّاخة تفيض بمليارات البشر بثقافة واحدة كما تتطابق السلع من ماكينة بمساحة الكرة الأرضية، ليكون الناس مثابة قطعان من السوق وإليه، والسوق هنا ليس سلعي وحسب بل وثقافي كذلك.

مثلاً في الويكيبيديا عن تاريخ بدء التعازنيات "...تم إنشاء أول تعاونيات زراعية في أوروبا في القرن السابع عشر".

هكذا يتم التأريخ الزمني للتعاونيات حسب ويكيبيديا بما هي منتوج غربي، وهذا يعني أن التاريخ هو تاريخ أوروبا وبأن الحداثة هي محض أوروبية. لكن الحداثة هي كل حلقة من حلقات التطور الإنساني حيث وقعت أو تمَّت، وهي حقا تمت في العديد من المجتمعات البشرية وهي سابقة على الحداثة الأوروبية، وخاصة في ما بين النهرين ومصر والهند والصين...الخ.

لن نستطرد في هذه المسألة، ولكن من المفيد المحاججة ضد المركزانية الأوروبية او الغربية في مسالة التعاون اعتماداً على تراث من الوطن العربي، أقصد تجربة

القرامطة. فقد تنبه ماسينون "إلى الناحية الاجتماعية في الحركة اذ يشعر ان اسم القرامطة " اطلق على اتحادات العرب والانباط الثوروية التي نظمت في جنوب العراق بعد حرب الزنج مستندة الى نظام من الاشتراكية يتدرج في الدخول فيه ، وان الدعاية الاسماعيلية وسعت انتشار الحركة بين الجماهير من فلاحين وصناع[1] " هذا التوجه هو في الحقيقة أكثر رقيا وتقدما من التعاون، بل هو هدف التعاون الذي يبتغي الوصول إليه.

وعطفاً، على ما أشرنا إليه أعلاه، فإن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي عاشتها، وتمردت عليها، التجربة القرمطية لم تكن لا مشاعية ولا عبودية ولا رأسمالية بالطبع، وإنما كانت أقرب إلى نمط الإنتاج الإقطاعي بخصائص مختلفة عن الإقطاع الأوروبي الذي حصل لاحقاً، أو ربما نمط الإنتاج الخراجي كما يجادل سمير امين.

"... ولما استمال الداعي حمدان قرمط سكان بعض القرى العراقية الى عقيدته فرض عليهم عدة ضرائب وجبايات تصاعدية. ثم فرض عليهم الألفة وهو ان يجمعوا اموالهم في موضع واحد وان يكونوا في ذلك اسوة واحدة لا يفضل واحد منهم صالحه واخاه في ملك يملكه. وتلا قوله تعالى " واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فألف بين قلوبكم فاصبحتم بنعمته اخوانا" وتلا عليهم قوله تعالى: " لو انفقت ما في الارض جميعا ما الفت بين قلوبهم ولكن الله الف بينهم إنه عزيز حكيم". وعرفهم انه لا حاجة بهم الى اموال تكون معهم لأن الأرض باسرها ستكون لهم دون غيرهم. وقال لهم هذه محنتكم التي امتحنتم بها لنعلم كيف تعملون. وطالبهم بشراء السلاح وإعداده وذلك في سنة ست وسبعين ومئتين. وأقام الدعاة: في كل قرية رجلا مختارا من ثقاتها يجمع عنده اموال اهل قريته من بقر وغنم وحلى ومتاع وغيره. فكان يكسو عاريهم وينفق عليهم ما يكفيهم ولا يبقى فقيرا بينهم ولا محتاجا ضعيفا. واخذ كل رجل منهم بالانكماش في صناعته والتكسب بجهده ليكون له الفضل في رتبته. وكانت المرأة تجمع إليه كسبها من مغزلها والصبي أجر نطارته الطير. فلم يملك أحد منهم إلا سيفه وسلاحه[2]".

1 أنظر برنارد لويس، أصول الإسماعيلية: بحث تاريخي في نشأة الخلافة الفاطمية، تقديم عبد العزيز الدوري، نقله إلى العربية خليل أحمد جلو و جاسم الرجب، منشورات المثنى- بغداد ص 23.

2 نفس المصدر، ص ص 202-201

نلفت النظر فقط إلى الجملة التالية: " وعرفهم انه لا حاجة بهم الى اموال تكون معهم لأن الأرض باسرها ستكون لهم دون غيرهم". فهي ربما اساس لعبارة ماركس بأن العمال ليس لديهم ما يخسرونه وبان امامهم عالم كي يربحوه.

"...وكان في الأحساء اكثرمن عشرين الف محارب. وكان الحاكم السابق ابو سعيد... عندما زاره ناصر خسرو، وكان له ثلاثون الف عبد زنجي يشتغلون بالزراعة وفلاحة البساتين، وليس عندهم ضرائب ولا أعشار، واذا افتقر انسان او استدان أعانه الآخرون، ليستعيد وضعه، وليس للدائن غير راسماله، وكل غريب ينزل هذه المدينة وله صناعة، يعطى ما يكفيه من المال ليشتري ما يلزم صناعته من عدد وآلات. وهناك بيوت معدة لسكنى الفقراء على حساب المجموع. وقد شاهد ناصر خسروا في الأحساء طواحين تملكها الدولة وتدير شؤونها، تطحن الحبوب للرعية مجانا".

... وليس في مدينة الاحساء مسجد ولا صلوات ولا خطب ولا مراسيم الجمعة، بيد ان الحجاج السنيين بنوا لأنفسهم مسجدا على حسابهم. وكانت المعاملات التجارية تجري بواسطة نقود اصطلاحية لا يجوز إخراجها من البلد، واهل البلاد وإن كانوا لا يصلون فانهم لا يمنعون احدا من الصلاة، وهم لا يشربون الخمر، مهما كانت الظروف، وإذا تحدث أحد السادة إلى مستمع إليه تكلم برقة وتواضع.

وفي الأحساء تؤكل لحوم الحيوانات كلها من قطط وكلاب وحمير ...وغيرها ويشترط القانون أن يعرض رأس الحيوان وجلده بجانبها ليعرف المشترون ماذا يشترون".

إن أول ما تبادر لي هو سلوك شركة مونساتو الأمريكية التي تمكنت بدعم الإدارة الأمريكية من التهرب أو عدم كتابة معلومة على علب الأغذية المعدلة جينياً. فأين تكرست حرية الاختيار، في الأحساء أم في شيكاغو! (انظر لاحقا).

وحسب الباحث أحمد جرادات، فقد ذكرت مصادر عديدة أن حمدان بن الأشعث، الملقب بقرمط، وهو الداعية الثاني للحركة المعارضة للخلافة العباسية في سواد الكوفة، التي سُمّيت باسمه، وضع نظاماً مالياً منضبطاً لحركته، فبدأ أثناء العمل السري، بجمع «الفطرة» من أتباعه، وقيمتها درهم واحد عن كل شخص، صغيراً أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، ثم طلب منهم دفع «الهجرة»، وقيمتها دينار واحد عن كل من بلغ سن الرشد، وذلك لتأسيس دار الهجرة وصيانتها؛ وكان القادرون يدفعونها

عن غير القادرين. ثم ما لبث أن طلب منهم دفع «البلغة»، وقيمتها سبعة دنانير؛ والبلغة معناها كمية الغذاء الضرورية لاستمرار الحياة. وبعد ذلك طلب منهم «الخُمس»، أي خمس ما يملكون ويكسبون. ولما لمس حماستهم وقناعتهم التامة، انتهى بهم إلى نظام «الألُفة». والألفة تعني «أن يجمعوا أموالهم في موضع واحد، وأن يكونوا فيها أسوة واحدة ولا يفضُل أحد منهم صاحبه أو أخاه في ملك يملكه، حتى إنه لم يبق في ملكية الفرد في الحركة إلا ثيابه وسلاحه».

...وأما في ما يتعلق بالملكية فيصف المقريزي مجتمعهم على هذا النحو: «حتى إن الشاة إذ ذُبحت، يتسلم العرفاء اللحم ليفرقوه على من يُرسل لهم، ويُجزُّ الصوف والشعر من الغنم ويُفرَّق على من يغزله، ثم يُدفع إلى من ينسجه عُبياً وأكسية وغرائر، ويُفتل منه حبال ويُسلَّم الجلد إلى الدباغ، ثم إلى خرازي القرب والروايا والمزاد. وما كان من الجلد ما يصلح نعالاً وخفاً عُمل منه. ثم يُجمع بعد ذلك كله إلى خزائن». ويذكر الرحالة ناصر خسرو الذي زار دولتهم في عام 442 للهجرة أنهم «لا يأخذون عشوراً من الرعية، وإذا افتقر إنسان أو استدان، فإنهم يتعهدونه حتى يتيسر عمله، وإذا كان لأحدهم دين على آخر لا يطالبه بأكثر من رأس المال حتى يشتري ما يلزم صناعته من عدة وآلات ويردَّ إلى الحكام ما أخذ متى يشاء ... وفي الحسا مطاحن مملوكة للسلطان تطحن الحبوب للرعية مجاناً، ويدفع السلطان نفقات إصلاحها وأجور الطحانين ...»

قصدنا من تقديم هذا الشرح المكثف جدا عن التجربة القرمطية تبيان بان هذه التجربة سواء اسميناها تعاونية أو اشتراكية، هي الحلقة الوسطى في التاريخ بين الشيوعية البدائية وبين الاشتراكية بمفهومها وتجربتها الإنسانية الحالية منذ بداية القرن العشرين.

لن نتناول هنا الأشكال الشعبية البسيطة والعفوية للتعاون في المجتمعات الزراعية اي بين الفلاحين رغم أنها تشكل أساساً أولياً للتعاونيات المنظمة والتي تُبنى من أجل مستويين أو هدفين:

- الأول: كي تستمر كمواقع عمل وإنتاج على اساس تعاوني
- والثاني: التعاونيات كنقيض للنظام الراسمالي.

التعاونيات في المرحلة الراسمالية

معظم المعلومات الواردة في هذا الباب مستقاة بأكبر درجة من التنقية، من ويكيبيديا. اي ليست مثار قناعة، ولذااعتمدنا منها الوقائع وليس الراي والموقف والتحليل.

طبقاً للمصادر أوروبية: ''تم إنشاء أول تعاونيات زراعية في أوروبا في القرن السابع عشر في الحدود العسكرية، حيث تعيش زوجات وأطفال حرس الحدود معا في تعاونيات زراعية منظمة بالقرب من الساحة وحمام عام'' .

وهذا يعني أن تلك التعاونيات نتاج ظرف خاص، وليست نتاج ثقافة تعاونية، وبالطبع الأمرين مختلفين.

''وقد أنشئت أول تعاونيات زراعية مدنية أيضا في أوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وانتشرت في وقت لاحق إلى أمريكا الشمالية والقارات الأخرى. وقد أصبحت إحدى أدوات التنمية الزراعية في البلدان الناشئة. وتعاون المزارعون أيضا لتشكيل جمعيات للتأمين الزراعي المتبادل''

وهذا طبعا ضمن سياق التطور الراسمالي أي لحماية المزارعين لأنفسهم، ولكن ضمن التساوق مع النظام الراسمالي وليست بهدف الخروج عليه وتغييره ما أبقى هذه الأنماط في نطاق إصلاحي.

''لذا، كان التطور الطبيعي لهذا التوجه، اي كونه ضمن النظام الراسمالي، أنه تطور لاتحادات ائتمانية ريفية والتي تم إنشاؤها في نفس الفترات، مع الغرض الأولي من تقديم القروض الزراعية للتخفيف عن المزارعين إلى أن تحول البعض إلى بنوك عالمية مثل كريدي أجريكول أو رابوبنك'' .

تتمتع نيوزيلندا بتاريخ قوي من التعاونيات الزراعية، يعود تاريخها إلى أواخر القرن التاسع عشر. كان أولها شبه جزيرة أوتاغو شبه التعاونية مصنع الجبن المحدودة، التي بدأت في عام *1871* في هايكليف على شبه جزيرة اوتاغو. وبدعم نشط من حكومة نيوزيلندا، وتعاونيات صغيرة ملائمة في المناطق المعزولة، بدأت التعاونيات تهيمن بسرعة على هذه الصناعة. وبحلول عام *1905*، كانت تعاونيات الألبان هي الهيكل التنظيمي الرئيسي في هذه الصناعة. في *1920*، كان هناك حوالي *500* شركة للألبان التعاونية مقارنة بأقل من *70* التي كانت مملوكة للقطاع الخاص'' .

تجدر الإشارة إلى أن نيوزيلندا هي إحدى المستوطنات الاستعمارية الراسمالية البيضاء. وبالطبع فإن المصادر الغربية تتجاهل الاستيطان الأبيض المتوحش وتتحدث عن هذه المستوطنات كما لو كانت بلدانا عادية أو شعوبا على أرضها. لذا ورد في ويكيبيدا:

''...ومن الأمثلة على تعاونيات الإنتاج الزراعي المزارع الجماعية في البلدان الاشتراكية السابقة، والكيبوتزيم في إسرائيل، والزراعة المشتركة مجتمعة في المجتمعات المحلية، والتعاونيات لونغو ماي، (''لونغو مي، كوستاريكا'')، التي استرجعت في 27 كانون الأول / ديسمبر 2011.)''

نلاحظ طبعاً، الخطاب الراسمالي المضلِّلْ لدى ويكيبيديا حيث تُقرِن الكيبوتصات الصهيونية وهي تغتصب الأرض الفلسطينية من جهة ومرتبطة تماما بالسوق الراسمالي من جهة ثانية، تضعها في مصاف التعاونيات في البلدان الاشتراكية السابقة حيث السوق أقل دوراً ومحكوم باقتصاد الخطة، ولا شك أن هذا التشبيه مشوب بالطبع بتاثير صهيوني.

انواع التعاونيات

الأساس في الفكر ومن ثم العمل التعاوني وخاصة في حقبة سيطرة نمط الإنتاج الراسمالي، سواء في فترات الأزمة أو الازدهار، هو الدفاع الذاتي أو مقاومة بشكل أو آخر. ففي فترة الأزمة يغدو الفقراء في وضعية العمل من أجل الحفاظ الصحي والبيولوجي على أنفسهم واسرهم، وفي فترة الازدهار يكون حافزهم صد الاستغلال والاغتراب وتجاوزه، وهذا منوط إلى حد عالٍ بالوعي السياسي الطبقي وتخطي إيديولوجيا السوق التي يجري إغراقهم فيها منهجياً بحيث يُحال دون أي وعي نقدي.

لذا، فإن المدخل الأهم في قراءة أنواع التعاونيات هو علاقتها و/أو موقفها/موقعها من نمط الإنتاج المهيمن والسوق طبعاً، أكثر مما هو في طبيعة البناء الإداري داخل التعاونية وعلاقتها بالسوق وترقيع تلك العلاقة او تحسينها. بمعنى أن المناخ السياسي الاقتصادي بل العلاقات الاجتماعية ومن ثم السياسية الطبقية هي الأمر الحاسم في طبيعة وجذرية التعاونية.

حتى لو كان جوهر الفكرة واحداً، فإن آليات العمل مختلفة او على الأقل متفاوتة.

لذا، يمكننا تقسيم مناخ ولادة التعاونيات في مرحلة هيمنة نمط الإنتاج الراسمالي، أو ما يسمى عادة النظام العالمي في تطوراته من الرأسمالية التجارية، فالرأسمالية في طور التمدد الاستعماري المتولد عن التطور الصناعي أو الثورة الصناعية، وصولا إلى الراسمالية في مرحلة أو طور الإمبريالية إلى ما نحن فيه طور الرأسمالية الاحتكارية المعولمة، إلى المناخات التالية:

مناخ رأسمالي: وفيه يكون التناقض شكليا بين الحركة التعاونية والسوق بمعنى أنها ليست ضد النظام الراسمالي ولكنها تحاول تحسين أوضاعها ضمن بنيته لا من أجل الخروج عليه ونفيه. أي هي حالة إصلاح للنظام.

مناخ استعمار كلاسيكي: في هذه الحالة، يمكن أن تكون التعاونيات ضد النظام الاستعماري وضد التبعية لنمط الإنتاج المسيطر والنهبوي، لكن ليس شرطاً أن تكون التعاونيات نفسها جذرية اي باتجاه اشتراكي. لذا، يمكن ان تندرج ضمن مقاومة قومية وربما طبقية أيضاً. هي مقاومة دفاعا عن وجود قومي، وفي هذه الحالة يمكن أن تتخذ شكل حرب مواقع بالمفهوم الغرامشوي ولا سيما في البلدان التي تنهج المقاومة فيها نهج حرب الغوار حيث تتم إقامة تعاونيات في المناطق المحررة لتوفير الغذاء للسكان وللغواريين، ويمكن أن تكون مقدمة لبنية اشتراكية، وهنا نجد التعاونيات الزراعية اساسية في حرب الغوار.

مناخ استعمار استيطاني أي مقاومة في تناقض تناحري: في حالة الاستعمار الاستيطاني تكون التعاونيات جزءاً من حركة مقاومة تهدف إلحاق الهزيمة والاقتلاع المضاد للمستعمِر. وإذا كان الاستعمار الكلاسيكي يغض الطرف عن التعاونيات، فإن الاستعمار الاستيطاني يستهدفها بالاقتلاع بما هي اسسٌ لاقتصاد نقيض بديل ومصدر لتقوية المقاومة. وهذا هو حال المناطق المحتلة حيث قام العدو في عديد الحالات بتدمير تعاونيات ضمن خطته الاقتصادية المتمثلة في تقويض البنية الإنتاجية للمجتمع الفلسطيني[3].

3 See Adel Samara, Women vs Capital in the Social Formation in Palestine, 1996.منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله

مناخ اشتراكي: في التشكيلات الاشتراكية، تتخذ التعاونيات منحىً آخر فهي غالباً، ليست خارج نطاق السياسة التنموية للدولة، وبالتالي لا تواجه مشكلة التناقض مع نمط الإنتاج المهيمن ما يجعل مهمتها أكثر سهولة ويسمح للتطور الفني والإداري والإيديولوجي بأن يكون طابعها العام. في هذه التشكيلات يكون السؤال من شقين:

- الأول: آليات مواجهة الثورة المضادة أو ما أسماه ماو تسي تونغ: طرائقيوا الراسمالية،Capitalist Roaders

- والثاني: حول مدى نجاح التكامل القطاعي في الاقتصاد أو تمفصل القطاعات. كما أن المستوى الثقافي والوعيوي هام جدا في هذه التشكيلات. (انظر لاحقاً تجربة كوبا)

لكن إحدى الإشكالات فيما يخص التعاونيات، في اية تشكيلة وبغض النظر عن نمط الإنتاج المهيمن هي، هل تنحصر التعاونيات في الزراعة؟ بما هي حسب الفيزيوقراط/الطبيعيون [4]هي قطاع الإنتاج الوحيد، أم من الممكن تعميمها وتبنيها في الصناعة ايضاً وطبعا الخدمات.

يمكن القول هنا أن الوضع الطبيعي هو توسيع النشاط التعاوني ليشمل مختلف القطاعات الاقتصادية وصولا إلى الاشتراكية. وهذا منوط إلى حد كبير بمسألة: هل العمل التعاوني هو حركة تعاونية في البلد عموماً، أم هو بؤر تقوم بها مجموعات في مواقع معينة طبقا لظرفها بمعزل عن بقية المجتمع. أي هل التعاون موقعي، موضعي أم له هدف شامل. وهنا لا بد أن يكون للمسألة الفكرية الثقافية الطبقية دورها الحاسم، وبالطبع بهدف الوصول إلى موديل التنمية بالحماية الشعبية.

ودون الدخول في تفاصيل، فإن اعتماد الأسس العامة للتعاون، يؤكد بان الهدف والضرورة الحقيقية للتعاون عموما هو تغطية كافة القطاعات الاقتصادية لتصبح التشكيلة الاجتماعية نفسها على مدخل أو حافة الإشتراكية وهو ما

4 إعتقد الفيزيوقراطيون أن الأرض الزراعية هي المصدر الوحيد للثروة. وظنوا أن الزراعة وحدها هي التي تزيد فيها قيمة المنتجات عن قيمة المواد المستخدمة لإنتاجها. وقد اعتبر الفيزيوقراطيون الصناعة والتجارة مهنتين ضروريتين، ولكنهما لايزيدان الثروة بنفس الطريقة التي تزيدها بها مهنة كالزراعة. وكانوا يشعرون أن الحِرفة والتجارة لم تُغيرا إلا شكل الثروة وموقعها. وعارض الفيزيوقراطيون النظام التجاري للتعريفات السعرية والقيود التجارية.

اسميه «التنمية بالحماية الشعبية». ومن أهم هذه الأسس:

- تتكون التعاونيات من المنتجين التشاركيين، وهنا المقصود على مستوى المجتمع ككل وليس على مستوى بؤر أو جزر منعزلة عن بعضها التي إذا انعزلت كمواقع، فإن ما يجمعها هدف وفكرة واحدة..
- وفي التعاونيات، فالعاملين يملكون ويديرون التعاونيات بانفسهم
- وفي التعاونيات يتم التوجه لتقوية المجتمع المدني، والديمقراطية التشاركية، واللامركزية والتنمية البشرية، ولكن ضمن منظومة عامة، وليس بتفكك قطاعي، أو تفكك في القطاع الواحد.
- من قيم التعاونيات انها بنية التعاضد الذاتي والمسؤولية الجماعية وحتى الاجتماعية
- إنها تضع مبادىء للتعاون كخطوط عريضة ودلالات تضع قيمها موضع التطبيق.
- إنها مفتوحة باب التطوع للعضوية، الاستقلال الذاتي، ديمقراطية اتخاذ القرار
- مشاركة في راس المال بالمساهمة وبالجهد بالعمل، التعليم، التعاون بين التعاونيات، والاهتمام بالكميونتي
- هذا ضمن ابتعادها عن رفض النظام الراسمالي ومن ثم تجاوزه

في المستويين الإداري والأدائي

بما ان التعاونيات هي في الأصل من أجل الزراعة، فهي في مستواها العادي أي في البلد الراسمالي تقدم خدمات لأدائها العملي والإداري، وتسويقاً للمنتجات، وهي تعتمد بشكل كبير على مصادر تمويل تعاوني سواء من اجل راس المال التشغيلي أو الاستثمار، وتبذل جهدا كبيرا لتعظيم الفوائد التي تجنيها لأعضائها.

في سياق السوق المعولمة، تواجه التعاونيات الزراعية والريفية تحديات تتمثل في الإضطرار لإعادة هيكلة مؤسساتية إضافة إلى تحدي التطور السريع للتكنووجيا، والتركز السريع لصناعة الأغذية الزراعية. وليست على العكس من المنظمات

التعاونية الأخرى، فإن التعاونيات الزراعية والريفية تفشل احيانا كتعاونيات، بحيث لا تعتق (لا تعطي حق الاقتراع) لأعضائها ومع انهم قد يستمرون باتجاه اعمال ناجحة، فمصالح الأعضاء ربما يزداد عدم تجانسها، مما يجعل الحوكمة صعبة اكثر. وفي نفس الوقت، هناك شواهد على ان التعاونيات نادرا ما تكون مقودة فردياً ما يشير الى حاجة اكبر للتماسك بين مصالح الأعضاء والإدارة.

وفي مجال الزراعة، توجد على نطاق واسع ثلاثة أنواع من التعاونيات: مجمع آلات، وتعاونية في مجال التصنيع / التسويق، واتحاد ائتماني.

• تجمع الآلات: قد تكون المزرعة الأسرية صغيرة للغاية لتبرير شراء الآلات الزراعية الباهظة الثمن، والتي يمكن استخدامها بشكل غير منتظم فقط فقط أثناء الحصاد؛ بدلا من ذلك يمكن للمزارعين المحليين أن يجتمعوا معا لتشكيل مجموعة لشراء الآلات التي تشتري المعدات اللازمة لجميع الأعضاء لاستخدامها[5].

• تعاونية التصنيع / التسويق: لكي توفر للمزرعة دائما وسائل النقل اللازمة لتوصيل منتجاتها إلى السوق، وإلا فإن حجم إنتاجها الصغير قد يضعها في موقف تفاوضي غير مؤات فيما يتعلق بالوسطاء وتجار الجملة. لذا، يجب أن تعمل التعاونيات بشكل متكامل بحيث تجمع المخرجات من الأعضاء، وفي حالات التصنيع تقوم بتصنيع المخرجات تسليمها بكميات مجمعة كبيرة من خلال قنوات التسويق.

• الاتحاد الائتماني: يمكن للمزارعين، ولا سيما في البلدان النامية، أن يتحملوا أسعار فائدة مرتفعة نسبيا من قبل المصارف التجارية، أو حتى غير متاحة للمزارعين للوصول إليها. عند تقديم القروض، غالبا ما تدرك هذه البنوك ارتفاع تكاليف المعاملات على القروض الصغيرة، أو قد يتم رفض الائتمان تماما بسبب عدم وجود ضمانات - شيء جاد جدا في البلدان النامية. ومن أجل توفير مصدر للائتمان، يمكن للمزارعين جمع الأموال التي يمكن إقراضها للأعضاء. وبدلا من ذلك، يمكن للاتحاد الائتماني أن يدفع القروض بمعدلات أفضل من المصارف التجارية بسبب وجود تعاونية أكبر من مزارع بمفرده. وكثيرا ما يوفر أعضاء الاتحاد الائتماني ضمانات متبادلة أو ضغوطا من الأقران لسداد القروض. وفي بعض الحالات، قد تكون لدى تعاونيات التصنيع / التسويق اتحادات ائتمانية كجزء من أعمالها الأوسع نطاقا. ويتيح هذا النهج للمزارعين الحصول بشكل مباشر على المدخلات الزراعية الهامة

5 أنظر كتاب إقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع، 1979 عادل سمارة

مثل البذور والأدوات. وتسدد قروض هذه المدخلات عندما يرسل المزارع المنتجات إلى التعاونيات في مجال التصنيع

المعنى الافتراضي للتعاونيات الزراعية في اللغة الإنجليزية هو عادة تعاونية الخدمات الزراعية، وهو الشكل المهيمن عدديا في العالم. وهناك نوعان أساسيان من تعاونيات الخدمات الزراعية، ويزودان التعاونيات التعاونية والتسويقية. وتقدم تعاونيات الإمدادات لأعضائها مدخلات للإنتاج الزراعي، بما في ذلك البذور والأسمدة والوقود وخدمات الآلات. ويقوم المزارعون بتأسيس التعاونيات التسويقية للقيام بعمليات نقل وتعبئة وتوزيع وتسويق المنتجات الزراعية (المحصول والثروة الحيوانية). ويعتمد المزارعون أيضا على نطاق واسع على التعاونيات الائتمانية كمصدر للتمويل لكل من رأس المال العامل والاستثمارات.

تعرف التعاونية الزراعية أيضا باسم جمعية المزارعين، حيث يجمع المزارعون مواردهم في بعض مجالات النشاط. ويميز التصنيف الواسع للتعاونيات بين التعاونيات الزراعية وبين تعاونيات الخدمات الزراعية التي تقدم خدمات مختلفة لأعضائها الزراعيين بشكل فردي، وتعاونيات الإنتاج الزراعي، حيث تجمع موارد الإنتاج (الأراضي والآلات) ويقوم الأعضاء بالعمل الزراعي معا.

الفصل الثالث

في خصوصية الأرض المحتلة

من مقومات نجاح اي عمل شعبي يجدر بالمبادرين له أن يأخذوا بالاعتبار الأول والمباشر الواقع الذي قرروا النشاط فيه وبالتالي أخذ خصوصياته بالاعتبار مقارنة مع المعيار العام للنشاطات المشابهة بما هو أي المعيار العام ينطبق أو يتقاطع كثيراً مع عديد تجارب المجتمعات.

فبينما التجارب التعاونية في مختلف البلدان غير المستعمَرة تهدف فيما تهدف إلى عمل إصلاحي لتخفيف الفقر والاستغلال أو تجاوز العمل المأجور، وفي البلدان الاشتراكية يهدف التعاون بما هو نشاط مشترك بين المواطنين والسلطة، إلى الوصول للإشتراكية، فإنه في الأرض الفلسطينية المحتلة هو حالة مقاومة لتثبيت الأرض نفسها والناس عليها وحمايتها ومن ثم الانتقال إلى الأهداف المألوفة عالمياً.

فالعمل التعاوني في الأرض المحتلة وخاصة في الزراعة بما هي القطاع الإنتاجي المؤهل لاحتضان العمل التعاوني، هو عمل مقاوم لمجرد التفكير والبدء به، ولذا، فإن العدو لا يألوا جهدا لتقويضه وبلا موارية.

ومما يزيد تعقيد فرض النجاح، وحتى مجرد البدء بالعمل التعاوني في الأرض المحتلة غياب مفهوم تنموي حقيقي لدى سلطة الحكم الذاتي وهو من موروثات م.ت.ف، وغياب ذلك عن أجندة القوى السياسية ايضا واختراق العمل القاعدي الجماهيري من منظمات الأنجزة وتحويله إلى رفاه فردي ما أحلَّ هذا الرفاه والثراء محل التعاون والتنمية. كل هذا ناهيك عن تغلغل المال الفاسد في شرايين قطاعات شعبية ومن ثم اقتصادية واسعة ما جعل البلد حالة من الاقتصاد السياسي للفساد وخاصة بالريع الموجه سياسياً والآتي من أعداء بالمفاهيم الإنسانية والقومية والطبقية.

من هنا، فالتعاون والحماية الشعبية هي حالة مقاومة مُرَّة لا حالة فانتازيا ورفاه. يتضح كم الأمر صعباً حين تتحدث عن التنمية في الأرض المحتلة منظمات الأنجزة والمؤسسات الأجنبية والمصرف الدولي وفراخه وهم الأبعد عن اي تنمية أو تعاون

حقيقيين لا سيما وأن ارتكاز السلطة من حيث نفقاتها هو على الريع الأجنبي الذي هدفه أن نكون هنا سكاناً مقيمين لا مواطنين يعملون وينتجون، لأن هدف هذه المؤسسات أن تكون الأرض للعدو ونكون نحن مقيمين عليها ما يعني ان بقاؤنا فيه إلى حين! ويزيد الأمر كارثية انتقال سياسات سلطة الحكم الذاتي من السياسة اللبرالية والانفتاح إلى اللبرالية الجديدة ولعل أخطر تجلياتها في تجليس نظام ضريبي يلاحق الموتى باثر رجعي.

ولكي لا نبتعد كثيراً، يجب التأكيد أن العامل الحاسم والمقرر في الأرض المحتلة رغم غشاء الحكم الذاتي هي العدو. فقرار وسياسات العدو هي قانون الحركة المادي في الأرض المحتلة وعليه تتراكب المستويات جميعاً، الاقتصاد والسياسة والثقافة والنفس...الخ.

وهذا يطرح السؤال، ما هو نمط الإنتاج المهيمن في الأرض المحتلة وما طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية فيها؟

حصلت بالطبع اجتهادات كثيرة في تحديد هذه الأسئلة وفي قياس الحالة على النظريات المتعلقة بالتشكيلات وأنماط الإنتاج، وأعتقد أن تغييب العامل المقرر والحاسم كان وراء ضياع كثير من التحليلات حسنة النية. والعامل المقرر والحاسم في هذه الحالة هو عامل سياسي استراتيجي تكمن خلفه العوامل الاقتصادية والإيديولوجية والنفسية والثقافية والبعد الإمبريالي بل والثورة المضادة.

بكلام آخر ـ ليست البلد هي التي تقرر مسار حياتها في حالة هذا الاستعمار الاستيطاني، وهذا يعني ان نمط الإنتاج المهيمن هو الرأسمالية المحيطية التابعة، فعلاقات الإنتاج هي نفس علاقات الإنتاج الرأسمالية في دولة المركز، في الحالة المعطاة، اي الكيان الصهيوني بل وفي النظام العالمي القائم، وهي علاقات إنتاج محكومة بالسقف الذي تسمح به السياسات الاقتصادية للكيان الصهيوني. هناك إذن سيطرة كولونيالية، ولكن لا يوجد ما يسمى نمط الإنتاج الكولونيالي[1] بمعنى انفكاكه/اختلافه عن نمط انتاج الرأسمالي إذا كان المقصود به تفريقه عن نمط الإنتاج الراسمالي الكلاسيكي المألوف.

1 أنظر كتاب الاقتصاد السياسي والطبقة، منشورات دار فضاءات عمان الطبعة الثانية 2017 عادل سمارة

قاد هذا العامل الحاسم إلى توليد علاقات مع الأرض المحتلة من سماتها الإلحاق الاقتصادي، وإلحاق مصالح الطبقات الاجتماعية، كل طبقة بطريقة وأسباب وإرغام ما. ولعل أوضحها التعاقد من الباطن كسياسة تعمق التبعية وتقوض إمكانات توليد اقتصاد يذهب باتجاه فك الارتباط كأحد أدوات التحرير.

ومن توليدات هذه العلاقة اقتلاع القلب الاقتصادي للمناطق المحتلة وربطها فرادى بالقلب الاقتصادي للعدو، مدينة مدينة ومنطقة منطقة مما جعل نعتها ب مستعمرات داخلية أمر ممكن ونعت مجموع مناطق السلطة بنفس النعت ايضاً.

لقد اشتغل العدو في الإلحاق الاقتصادي على تقويض مواقع الإنتاج المحلية سواء بإغراق سوقها المفتوح وعدم فتح سوقه بالمقابل لمنتجات هذه المناطق والتحكم بالاستيراد والتصدير، وتقليل رخص الاستثمار صناعيا وزراعيا ومن ثم التهام فائض قوة العمل المحلية في قطاعات إنتاجه السوداء، أو طرد جزء منها إلى الخارج مما جعل رحيلها أكثر سهولة. وقد ترتب على هذه السياسات إنكسار معادلة عمل-رأسمال محلياً، اي عجز رأ س المال المحلي عن تشغيل قوة العمل المحلية مما يؤكد تشوه البنية الاقتصادية للبلد.

وحين يكون اقتصاداً مضروبا بكل هذه السياسات التي تم تطبيقها، وليس فقط التخطيط لها، فقد حال ذلك دون وجود سوق محلية طبيعية والتي زاد انكماش المساحة التي تشغلها المنتجات المحلية لصالح المنتجات الصهيونية أو المسموح استيرادها من دول عربية غارقة في التطبيع مع الكيان الصهيوني أو دول إسلامية عدوة للعروبة مثل تركيا أو دول غربية هي من بُناة الكيان الصهيوني وحُماته أيضاً.

وحين تكون السوق المحلية بكل هذا الخلل والوهن نظراً لضعف مواقع الإنتاج وبالطبع ضعف التعامل الاستهلاكي الشعبي معها، لا تعود هناك فرصة لخلق ''قانون قيمة وطني''، الأمر الذي وضع المستهلك في هذه الأرض المحتلة في مِقلاة ''قانون القيمة العالمي''. وهذا وضع المواطن المحلي في مأزق الاضطرار لأي عمل كان كي يغطي كلف حاجاته الأساسية.

من جانب آخر، فقد لعب الجيل الثالث من الكمبرادور الفلسطيني دورا خطيراً في إغراق السوق المحلية بالمنتجات الصهيونية والأجنبية ما حاصر اكثر نظيراتها

المحلية وعمَّق النزعة الاستهلاكية لدى الشرائح عالية الدخل وهو ما أدى إلى تمتين الحلقة المفرغة التي يدور فيها الاقتصاد المحلي وخاصة بمعنى تحويل أعلى نسبة من الفائض المحلي إلى اقتصاد العدو والاقتصادات المرتبط بها.

واقترن بهذا دور الجهاز المصرفي سواء المصارف المحلية أو الأجنبية في تسهيل نزيف الفائض إما لرصدها في مصارف أجنبية طمعا في فوائد أعلى أو تسهيل الإقراض المحلي لقروض غير إنتاجية بل إستهلاكية بلا موارية كشراء السيارات الثمينة والشقق الفارهة أو الاستثمار في شراء اراض لبيعها في سوق العقارت الملتهب...الخ ما جعل الاستهلاكية إيديولوجيا سوق شبه شاملة للمجتمع بأسره. وكل هذا مضاد للتعاون من جهة، وفرملة للكفاح الوطني من جهة ثانية.

وقد يسأل سائل، ولكن: إذا كانت مواقع الإنتاج ضعيفة وتزداد ضعفاً، فمن أين تاتي الأموال التي يتم الاستهلاك بها؟

وهو سؤال مشروع بالطبع طالما المداخيل من العملية الإنتاجية والخدماتية المحلية لا تغطي كلف الحياة الاستهلاكية على الأقل. وهذا يفتح على عدة عوامل بل ومسببات لهذا التشوه المخطط له من قبل العدو والمسكوت عنه من قبل م.ت.ف سابقاً وسلطة الحكم الذاتي حالياً.

فقبيل اتفاقات أوسلو كان يتم سد فجوة الميزان التجاري للمناطق المحتلة من مصدرها الأهم وهو تشغيل عشرات آلاف العمال في اقتصاد العدو حيث وصل العدد إلى 140 ألفاً في ذروته أي حينما كان هذا العدد قرابة اربعين بالمئة من قوة العمل المحلية في الضفة والقطاع المحتلين. وهذا التشغيل ظاهرة تشوه بالطبع، ولكنها مفروضة من جهة وهي مقابل عمل يقوم على استغلالين طبقي وقومي وحتى نفسي من جهة ثانية.

وهناك مصادر دخل ريعية سواء تحويلات الأهل في المهاجر والمغتربات، ولاحقاً لعام 1967 هناك تحويلات ريعية مالية من بعض الأنظمة العربية بمقدار ما تسمح لها سلطات العدو ولاحقاً بدأت تحويلات منظمات الأنجزة والمؤسسات الأجنبية الرسمية ...الخ والتي بدورها خلقت شريحة أقرب إلى البرجوازية الصغيرة، أو من مثقفي الطابور السادس الثقافي اي الشريحة الدنيا من "الطبقة الوسطى"

التي تعتمد على ''العائدات غير المنظورة'' والتي تواصلت حتى اليوم.

لعل التغير الأساس في مسألة تغطية العجز في الميزان التجاري، بل زيادة العجز بقصد زيادة التغطية وزيادة التشوه كان بإدخال المناطق المحتلة في المصيدة الريعية. كيف كان هذا؟

تضمنت اتفاقات أوسلو إقامة سلطة حكم ذاتي في المحتل من العام 1967 على أن يتم تمويل هذه السلطة بالريع من ما تسمى الدول المانحة. أي أن العامود الفقري لقيام وبقاء هذه السلطة ليس الإنتاج المحلي بل الريع الأجنبي، وهو ريع متأتي من أعداء الشعب الفلسطيني، اقتضى هذا خلق جهاز بيروقراطي هائل تم تغطية رواتبه من الريع خلق فرص وظائف لا فرص عمل، وهذا قلص عدد العمال داخل اقتصاد الاحتلال، وذلك رغم أن بروتوكول باريس نص على تشغيل الاحتلال ل 100 الف عامل من المحتل في العام 1967 ولم يحصل ذلك بالفعل، بل بشكل نسبي مع أن هذا التشغيل هو تثبيت للتبعية.

المهم أن سد عجز الميزان التجاري للمحتل من العام 1967 أصبح آت من الريع الآتي من الخارج، وهذا أخطر انواع الاعتماد على الريوع لأنه ليس ريعا من البلد، نفط مثلاً. وقد تبين أن هذا الريع مقصود به شراء الذمم سياسياً لتثبيت اتفاقات أوسلو، اي مال مقابل تمرير مشروع سياسي.

انكشفت خطورة هذا التمويل الريعي في محطتين لافتتين:

- الأولى: حينما حصلت انتخابات 2006 لمجلس الحكم الذاتي وفازت بها حماس، غضب ''المانحون'' وأوقفوا الضخ المالي، فبلغت القلوب الحناجر وانكشف هدف التمويل المسموم.
- والثانية: بعد أن صار على إمارات النفط أن تعلن التطبيع العلني مع الكيان الصهيوني، الإمارات البريطانية المتحدة وقطر والسعودية والكويت والبحرين ومن تحت ستارعُمان، ورفد ذلك بصفقة القرن وإعلان ترامب القدس عاصمة للكيان لم يتمكن الفلسطينيون في ''دولتي غزة ورام الله'' من الاعتراض على هذه السياسات والمواقف، وإلا ''راحت لفلوس''! وأخذت القيادات

الفلسطينية تلوك الكلام! إنه لزوم نفقات الاستدوال.

لقد ألقت اتفاقات أوسلو الضوء المناسب على هذه المسألة حيث لم تقدم ما يخالف سياسات وتحكُّم الكيان في المناطق المحتلة قبل اوسلو عن ما بعد أوسلو. ولم تكن الصلاحيات الإدارية والمالية والبوليسية لسلطة الحكم الذاتي سوى تفويض من مركز السلطة في تل ابيب لسلطة الحكم الذاتي في أمور هي أسهل على المركز من أن ينشغل بها طالما هي تنسجم مع ما فرضه عليها. بل هي مثابة تسريع لعملية ضم هذه المناطق للإحتلال ولا يبطئها سوى قلق الاحتلال في كيفية التخلص من الناس.

إن تواصل مصادرة الأرض وإلحاق الاقتصاد المحلي باقتصاد الاحتلال، وانسجام أو تكيف قطاعات شعبية كثيرة مع سياسات الاحتلال وخاصة رأس المال الخاص، وتقويض مواقع الإنتاج ذات الطابع الإكتفائي، وتقوية القطاعات أو الأنشطة المتكيفة مع ما يفرضه او تفرضه التبعية يبين بأن وضعية المناطق المحتلة آيلة إلى حالة الاستعمار الداخلي كما اشرنا اعلاه.

وهذا يؤكد بأن ما حصل ليس سلاما شجاعاً ولا سلام الشجعان بل سلام راس المال[2] حيث تسارع ''الرأسمالية'' المحلية في دمج نفسها بالبنية الاقتصادية للكيان كتابع صغير يعمل ما يُناط به ولا يبادر بما يجب القيام به، وبهذا تجاوزت تبعية السلطة السياسية بفراسخ[3].

ولا شك بأن ما تسمى ''الدول المانحة'' غربية وعربية والمؤسسات المالية الدولية وخاصة الصندوق والمصرف الدوليين قد سهلت على الكيان تحقيق كافة ما حقق

2 سلام رأس المال: هذا وصف حقيقي لجوهر اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني. فهذه الاتفاقات لم تأخذ قط بالاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني في المحتل من العام 1948 لأنها تؤكد اعتراف منظمة التحرير بأنَّ المحتل عام 1948 هو "إسرائيل" وليست ثلاثة أرباع فلسطين. كما أنَّ هذه الاتفاقات قد أبقت على سيطرة الكيان على المحتل عام 1967 في مستوى الأرض والسيادة. فلم تأخذ سلطة الحكم الذاتي سيادة حقيقية على المحتل عام 1967 حيث أُعيد انتشار جيش العدو فيها دون أن ينسحب منها، واحتفظ الكيان بما يسمى "حق المطاردة الساخنة" أي أنْ يدخل هذه المناطق متى وجد ذلك في مصلحته كي يطارد المقاومين. وحتى الإشراف الإداري لسلطة الحكم الذاتي فهو فقط على منطقة أ فقط أي مسطحات المدن ولا يشمل مناطق ب و ج. وبشكل خاص لا إشراف لهم على منطقة ج وهي 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية أي المساحة الأكبر من الأرض.

كان استنتاجي مبكراً أنَّ هذا "السلام" ليس سلام الشجعان كما وصفه ياسر عرفات، بل سلام رأس المال؛ لأن المستفيد الوحيد من الفلسطينيين هي الشرائح الرأسمالية الثلاث: الرأسمالية البيروقراطية ممثلة في قيادة منظمة التحرير وهي التي تحولت إلى رأسمالية خلال 40 سنة من وضع يدها على تحويل ضرائب فرضتها كيانات النفط على الفلسطينيين العاملين هناك كي تذهب لصالح اليمين في تلك القيادة، هذا إضافة إلى وضع يدها على مختلف مصادر تمويل منظمة التحرير وهو ما حول هذه القيادة إلى فريق رأسمالي، ثم شريحة الرأسمالية الفلسطينية في الشتات وخاصة التي في الخليج العربي، وهي يمكن تسميتها رأسمالية مالية، والثالثة الجزء الأكبر من الرأسمالية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وخاصة الكمبرادور منها. هذه الشرائح الثلاث هي التي أيّدت هذه التسوية أو السلام، وهي التي استفادت منه وليس الشعب الفلسطيني، وبالتأكيد بالطبع استفاد منه رأس المال الصهيوني بشكل خاص، من هنا أتت التسمية.

3 أنظر عادل سمارة، ليس اقتصادهم بمعجزة وليس اقتصادنا بعاجز، مجلة كنعان، العدد 130، تموز 2007 ص 56-42. وانظر، عادل سمارة، العدد 131 تشرين الأول 2007 ص ص 30-15. من الشرعية إلى القداسة: دور اليابان في التطبيع، ، في مجلة كنعان،

من أهدف التهام كامل الوطن الفلسطيني.

وإذا كان الغرب الراسمالي هو مؤسس وحاضن وراعي الكيان الصهيوني، أي هو المتروبول الواسع من لندن حتى واشنطن وصولا إلى ستوكهولم، فإن التوابع العرب عبر التطبيع والاعتراف بالكيان الصهيوني قد مكّنت هذا الكيان من تحقيق هدفه في الاندماج المهيمن[4] على معظم الوطن العربي، وهذا يضع النضال الوطني والتعاوني الفلسطيني أمام مصاعب جمة، ولكن، لا بد من صنعا وإن طال السفر.

رؤية لآليات التعاون في الأرض المحتلة

بعد عقود من اعتماد م.ت.ف بعداً واحدا في النضال اي الكفاح المسلح، وإهمال البعد الاقتصادي التنموي، أو المقاومة بالتنمية بالحماية الشعبية، تولدت عنها سلطة الحكم الذاتي التي انشغلت بالبعد السياسي وحده بعيدا عن التنمية بالحماية الشعبية كذلك. هذا رغم أن حدث الانتفاضة الأولى كان وفر مناخاً مناسباً لتبني خيار تنموي إلى جانب السلاح والسياسة والثقافة، اي انتفاضة متعددة الأبعاد. ولا شك أن هذا يرتد إلى افتقار القيادة الفلسطينية للانتماء إلى القاعدة الشعبية بل ركزت على استخدام القاعدة الشعبية لأهداف سياسية

4 الاندماج المهيمن للكيان الصهيوني نقصد هنا تلك الخطط والمحاولات من الثورة المضادة لجعل الكيان الصهيوني كياناً "طبيعيا" في الوطن العربي، ومن أجل ذلك يتم اعتماد التطبيع، والتخلي عن مقاطعة الكيان وعقد اتفاقات تسوية معه وإشراك الكيان في بنى تحتية مع الأقطار العربية وخاصة المحيطة بفلسطين المحتلة (دول الطويق) مثل الكهرباء والطرق والاتصالات...الخ. والاندماج المهيمن يعني التوصل إلى استسلام عربي تجاه الكيان أي التخلي عن حق العودة وعن المقاومة وعن شن أيّة حرب تحريرية لتحرير فلسطين. وفي حين أن من الطبيعي أن يكون هذا مخطط الكيان والمركز الرأسمالي المعولم من أجل هذا الاندماج، فإن الآليات الخطرة في تنفيذ هذا المخطط هي:

- الأنظمة العربية الحاكمة والتابعة والتي هي جزء من الثورة المضادة.
- القوى السياسية التي اعترفت وتدعو للاعتراف بالكيان الصهيوني وهي:
  - o كثير من التنظيمات الشيوعية العربية بجناحيها الموسكوفي والتروتسكي.
  - o كثير من القوى والمثقفين اللبراليين المتغربنين والمتخارجين.
  - o الكثير من قوى الدين السياسي، وهذه مستجدة على الأمر مثل حزب النهضة في تونس والإخوان المسلمين في مصر وليبيا...الخ.
- البرجوازية الكمبرادورية والطفيلية في الوطن العربي.

تقصد الصهيونية من تحقيق هذا الاندماج، أن تصبح دولة طبيعية في الوطن العربي لكي تتغلغل اقتصادياً في الأسواق العربية فتصبح هي القوة الأقوى عسكرياً واقتصادياً وخاصة تكنولوجياً في الوطن العربي.

لكن تطورات المقاومة والممانعة سحبت من الكيان تفرُّده وسيطرته الحربية، فلم يعد قادراً على إشعال الحرب أيَّ شاء، ولذا، يزيد تركيزه بدعم من المركز الرأسمالي المعولم على التغلغل الاقتصادي عبر متاجرة واستثمارات مشتركة مع أكثر عدد من البلدان العربية.

إنَّ مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي صممته الولايات المتحدة 1994، ولاحقاً تحوله إلى الشرق الأوسط الجديد والكبير هي آليات لتحقيق هذا الاندماج المهيمن. ولعل أوضح مثال على ذلك اتفاقات ال كويز QIZ التي عقدتها الولايات المتحدة مع مصر والأردن بحيث تستقبل الولايات المتحدة منتجات من هذه الدول شريطة أن تحتوي ما لا يقل عن 10 بالمئة من مكونات صادراتها إلى الولايات المتحدة من الكيان الصهيوني.

تهدف سياسة أو مخطط الاندماج المهيمن إلى خلق واقع يشتمل على تشارك مصالح قاعدية مع الكيان الصهيوني بحيث فيما لو قُطعت تتضرر قطاعات مجتمعية ما يدفعها إلى الاعتراض على وقف هذه المصالح المشتركة. فإقامة شركات كهرباء مشتركة أو خطوط اتصالات يقود وقفها في حالة تجدد وجدِّية الصراع إلى احتجاج المتضررين.

إن الهدف من الاندماج المهيمن في التحليل الأخير هو شطب حق العودة، واعتراف العرب بالكيان وكل ذلك لإبقاء السيطرة الرأسمالية الغربية على هذا الوطن وبقائه مجزّأً وبقاء الكيان الصهيوني حارساً لتأبيد هذه التجزئة.

(من ملحق كتابي عن "الربيع العربي" بعنوان "ثورة مضادة، إرهاصات أم ثورة" 2012 عن دار فضاءات في عمان وعن بيسان في رام الله.أعيد نشره بمناسبة هرولة الدشاديش الغارقة بالنفط إلى تل أبيب...آه على أعواد الكبريت"

افتقرت إلى المردود المناسب والمطلوب.

قد يكون من الصعب الجزم بأن الاقتصاديين الذين أحاطوا بتلك القيادة قبل أوسلو قد افتقروا لأية رؤية اقتصادية تنموية مقاومة أو حتى من حيث الاطلاع الأكاديمي، ولكن يبدو أنهم كانوا في جانب الفكر الاقتصادي اللبرالي أي اليميني منتمين إلى الفكر الرأسمالي، فتبني القيادة السياسية لحلم تحويل المحتل من عام 1967 إلى تايون، أو سنغافورة يشي بأن أحداً لم يغذي تلك القيادة ببعد تنموي ولا حتى ببعد نقدي لتجارب النمور بما هي واجهات زجاجية للرأسمالية في مواجهة صين ماو تسي تونغ، أو بأن القيادة لم تكن لا تقرأ ولا تسمع لأحد. هذا ناهيك عن أن الإمبريالية لا تسمح سوى بتايوان واحدة هي الكيان الصهيوني.

يمكننا القول بأن التعاون الذي هو مدماك أولي للاشتراكية هو مستوى من التنمية بالحماية الشعبية. ولذا، سيجد القارىء تداخلا وتماثلاً في هذا البحث بين التعاون والتنمية بالحماية الشعبية (ت ت ح ش).

إن للتعاون والتنمية بالحماية الشعبية شروطاً لا يستقيم دونها اي جهد تعاوني مهما كان حجمه. وأهم هذه الشروط:

- توفر ثقافة ووعي بالتعاون ثقافة جماعية ووعي بوجوب العمل والإنتاج. اي بالتحديد فكر تعاوني ناجم عن فهم واعٍ بأهمية التعاون كدور مقاوِم. فالوعي والالتزام الفكري يضبط حراك حامليه، ويجعلهم دائماً في نقاش ونقد ونقد ذاتي للفكر الآخر. الوعي حماية للناس . وربما من أهم أدواره أنه حين الانتصار لا يقود إلى الاستبداد وحين الهزيمة لا يقود إلى الركوع بل يتحول إلى قوة دفع وتماسك واستنهاض. وهذه الشروط تنطبق على الفرد والحزب والطبقة. نعم، فالثوري يتمترس خلف وعيه كما يتمترس المقاتل خلف بندقيته هذا عن الفكر.
- أما عن الممارسة، كتجلي للفكر فإن على التعاوني أن يقدم مساهمته في المشروع العملي سواء الجهد المطلوب للتعاونية، والحرص على بنيتها ودورها الاجتماعي أو المساهمة النقودية المطلوبة بقدر ما يمكنه أو يعوض بالجهد الذهني والعضلي وصولا إلى بذل جهد تطوعي زائداً عن القدر المطلوب في فترة ما.

بهذا التواشج بين الفكر والعمل ، الممارسة، يكون التعاون قد شرع في بناء أو توليد إنسان جديد يتخلص تدريجياً، من شوائب المجتمع وخاصة ثقافته الفردانية.

هناك مقدمات اجتماعية أولية للتعاون، لا بد للتعاوني أن يلتقطها ويشتغل على تطويرها مفاهيميا وعمليا، مثل المنظمات القاعدية والتي غالباً هي من رحم الطبقات الشعبية. ورغم أنها كثيراً ما تكون أسيرة سيطرة قيادات يمينية رأسمالية الثقافة، إلا أن جوهر من يدخلونها ليس مشوهاً بالفكرالراسمالي في الأساس، لذا يمكن اختيار كثيرا من عناصرها وجذبهم للعمل التعاوني.

فبوسع التعاونيين تطوير الراغبين في العمل التطوعي إلى تعاونيين لأن الخامة موجودة، رغم وجود كثير من مثقفي البرجوازية الصغيرة واللبراليين والانتهازيين بين عناصرها. فمثقف البرجوازية الصغيرة يرى في العمل التطوعي تعويضاً عن تقصيره الثوري، لذا يستميت لعدم تجذير هذه التوجهات الشبابية كي تبقى ضمن أفق تفكيره وتمنحه موقعا قيادياً يغذي الروح الحلقية لديه، اي رغبته في التميُّز.

فإذا رجعنا إلى تجربة العمل التطوعي في السبعينات في المحتل من العام 1967، نجد أن من كانوا في قيادة هذا الحراك إنتهوا إلى لبراليين بل وحتى إلى اللبرالية الجديدة، ولم يتحول هذا النشاط إلى مؤسسة دائمة، بل وتمفصلت عنه مراكز قوى ووجاهات ومواقع ارتزاق وأجهزة لبعض من كانوا نشطاء في هذا الحراك. والحقيقة، أن عدم استدامة هذا الحراك أو تحوله إلى مستوى ما من التعاون، راجع إلى عجز الثوريين عن التقاط لحظة الضبط والتغيير.

إن كثيرا من أكاديمي التسوية واللبرالية وما بعد الحداثة في الجامعات المحلية كانوا من حراك العمل التطوعي. كما أن كثيرا من هؤلاء قد تحولوا إلى وجهاء أجهزة وتطبيع ودعاة دويلة في المحتل من العام 1967 أو الانضمام الركوعي لدولة واحدة مع الكيان الصهيوني وتحت قيادته.

إن أهمية المنظمات الجماهيرية/القاعدية أنها حاضنة جاهزة بطبيعتها للعمل التعاوني مما يوفر بذل جهد البدء من الصفر. كما ان التقاط دورها وتطويره هو أيضا دليل مقدرة على تعاطي ثوري مع الجماهير واعتماد البيئة المجتمعية كمصدر قوة وتجنيد وخدمة وطنية معاً.

إن العمل التطوعي هو حالة جماعية أوسع جغرافيا وطبقيا من العونة التقليدية. وهو متمأسس أكثر من العونة. ولكنه يعاني عادة من احتمالات توجيهه بوعي مقصود ضمن ثقافة الملكية الخاصة للبرجوازية الصغيرة بينما العونة هي تعاون من يؤمنون طبيعيا وليس إيديولوجيا بالملكية الخاصة مما يجعل تطوير توجهاتهم تعاونياً أمراسهل.

إن بنية القرية نفسها يمكن أن تتحول تعاونياً إذا ما تمكنت الحركة التعاونية من التماهي مع بيئة القرية. فالقرية وحدة إنتاج بل وحدة منتجين ينتجون بشكل متشابه يمارسون نفس الأعمال تقريباً، وبالتالي تشكل عملية الإنتاج هذه مدخلا لعمل جماعي حيث الكل يعمل وينتج بتنوع. (ربما هذا ما دفع ماركس في نمط الإنتاج الآسيوي إلى القول بان القرية وحدة الإنتاج المغلقة في نمط الإنتاج الآسيوي. أما في حالتنا، فليست مغلقة على نفسها، فبدل ان ينتج المزارع الفرد لوحده يمكن للكل ان يزرعوا وينتجوا وأن يتعاونوا على حيازة جماعية للأدوات المكلفة او بالطبع استئجارها.

يخدم العمل التطوعي كبار الملاك في الزراعة أو المجالس البلدية التي تتقاضى ضرائب من السكان على خدمات يجب ان تقدمها لهم. لذا، فإن توجيهه إلى ما هو أرقى وأبقى وأكثر جدية لا استعراضاً هو واجب التعاونيين. فأصحاب الملكيات الكبيرة يملكون ما يحتاجونه لتشغيل قوة عمل مأجورة أو تطوعية وبالتالي ربما يكون دور العمل التطوعي على حساب عمال ينتظرون شغلا ليتحصلوا على دخل.

يقع او يقف المستحدِث في الجانب الآخر من العمل التعاوني سواء الإنتاجي أو الاستهلاكي او الخدماتي ويكون "نجاحه" مثابة تحدٍ للتعاون مما يضع التعاونيين في تنافس معه. وهذا يلقي على عاتقهم بذل جهد أوسع في المستوى التثقيفي وليس فقط العملي. فنجاح المستحدث يعني أن الناس أو البيئة المجتمعية تتوافق مع تمرير مصالحه.

لا يعني هذا الذهاب للاشتباك مع المستحدث ولكن يجب ان تقوم التعاونية دائما بتوضيح اسباب نجاح المستحدث ويقابلها توضيح أهمية وإنسانية العمل التعاوني لتعميق الثقة بالتعاون من جهة، ومن أجل التوجه لتعميق العلاقة

بالناس من جهة ثانية لتعميم وتعميق ثقافة التعاون، لأن هدف التعاونية ليس خلق مشروع خاص بالمتعاونين بل توسيع نطاق التعاون شعبيا وصولا إلى التنمية بالحماية الشعبية ومن ثم الاشتراكية للجميع.

كما أوردنا آنفاً، فإن الأنظمة الرأسمالية لا تقف علانية ضد التعاون، ولكنها تعمل منهجيا على خصي التعاون كي يكون مثابة ترطيب للمناخ الاجتماعي أو تخدير ضد التحول الجذري اجتماعيا واقتصادياً. إن ما يسمى تمكين المرأة هو من بين آليات الخصاء للجماهير، وهو شعار خادع حيث يزعم ان الهدف منه ''منح'' المرأة حقوقا مساوية للرجل.

إن المبدأ هو تحرر المرأة Emancipation وحقها في الاختيار، تفكيرها الحر وليس أن ''يمنحها'' النظام الذكوري الراسمالي حرية ما هو يحددها. فالتمكين هو محاولة رفع وضع المرأة لتصل وضع الرجل. ومع أن الرجل لا يفعل ذلك طواعية، إلا أن رفع وضعها يعني أن تصبح تحت استغلال موازي، وليس أكثر، مما يتعرض له الرجل. واي رجل؟ طبعا رجال الطبقات الشعبية. اي ان التمكين هو تحسين، لكن في نطاق الاستغلال والملكية الخاصة. وهذا التحسين الشكلي يأخذ المرأة بعيدا عن التعاون لأنه يحاول جرها إلى الملكية الخاصة بالقروض التي تثقل كاهلها ولا تنجيها من حيتان راس المال ولا حتى اسماك راس المال متوسطة الحجم. المهم ان التمكين هو تثقيف بالملكية الخاصة والانتقال، إن أمكن، من الخضوع التام للاستغلال، إلى الوقوع تحت استغلال أقل نسبيا في علاقات السوق أو إن ''نجح'' مشروعها، أن تقوم المرأة باستغلال (هي/هو!) المرأة/ الأخرى أو الرجل/ الآخر.

والأمر نفسه فيما يتعلق بما يسمى ''اجتثاث الفقر'' وخاصة مقترح البنغلادشي محمد يونس، ''فرومين بانك''. وهو مقترح مضاد للتعاون بشكل منهجي وخبيث. فقروض اجتثاث الفقر هي محاولات لتحويل المرأة أو الرجل من الفقراء إلى مالكين وحبسهم في حلم الثروة أو على الأقل الخروج من الفقر. ولكن التجارب أكدت أن هذه المشاريع ليست سوى هدراً للمال، وتضييع سنوات من عمر الفقراء، وتعميق إيديولوجيا السوق والملكية الخاصة فيهم، وهذه جميعها خصاء للوعي الثوري وبالطبع التعاوني. إن فرومين بانك هو من تمفصلات إيديولوجيا السوق وراس المال ممثلة في المصرف الدولي.

إن ''تخريجات'' التمكين، واجتثاث الفقر ليست سوى مخادعات للفقراء كي يحلموا بوصول ما تسمى دولة الرفاه في الغرب، وبالطبع لن يصلوا من جهة، ومن جهة ثانية، فالغرب يغوص في أزمة اقتصادية مالية خانقة منذ العام 2008 ويزعم بداية الخروج منها ولم يحصل.

والتعاون كمقدمة للاشتركية هو غاية إنسانية شاملة ليست محصورة في واحد من الجنسين بل هي للبشرية عامة، ولذا من الطبيعي ان تكون التعاونيات عملا اجتماعيا مختلطًا أي بعكس التفارق الطبقي، لأن التعاونيات هي للطبقات الشعبية وليست لجميع الطبقات الاجتماعية.

إن اشتراك النساء في التعاونيات هو احد اهم اسباب استمرارها بل هو جاذب للنساء طالما ان هناك تمييز في الأجور، ضدهن في العمل المأجور. كما أن التعاونيات اكثر جذبا لهن نظراً لكون مجالات العمل الزراعي خاصة متوفرة في الريف وخاصة بعد ظاهرة تأنيث العمل الزراعي في الأراضي المحتلة خلال فترة أوسلو، ناهيك عن ان العمل النسائي ضئيل الميل أو/و السماح له بالهجرة أو حتى الانتقال من ارياف شمال وجنوب الضفة الى المدينة ما يجعل عدد النساء في سن العمل واللائي لا يعملن، كبيراً.

بما ان التعاونيات نشاط شعبي قاعدي، فهي سوف تبدأ بإنتاج الحاجات الأساسية للمجتمع وخاصة الزراعية، وهذا تاسيس لإنتاج ذاتي التمحور بعكس الإنتاج الموجه للتصدير الذي غالباً هو على حساب إنتاج الأساسيات ناهيك عن أن تقليل إنتاج الأساسيات يرفع اسعارها ويدفع للاستيراد لتغطية الحاجة لها، وبالتالي يدخل المجتمع او الاقتصاد في إشكالية :

- تصدير منتجات مربحة لأفراد غالباً لا يعودون لاستثمار ربحهم داخل الوطن مما يعني نزيفاً للفائض.
- عدم جلب عملة صعبة للبلد.
- استيراد الأساسيات الناقصة ما يعني مزيدا من نزيف الفائض على شكل دفع عملة صعبة ثمناً للواردات.

- زيادة التبعية للسوق الاحتلالي و, أو الأجنبي.
- وفي غياب سياسات حمائية يقوم الكمبرادور بإغراق السوق المحلي بمنتجات أجنبية حتى بديلة للمنتجات المحلية ما يقود إلى خروج كثير من المنتجين المحليين من السوق.
- تحول اصحاب المشاريع المفلسة إلى قوة عمل فائضة.
- زيادة الضغط على السوق المحلية ضعيفة القدرة على التشغيل.
- توجه كثير من العمالة الفائضة إلى العمل في الكيان أو الهجرة للخارج.

أفادت تجربة التنمية بالحماية الشعبية في الانتفاضة الأولى أن تقطعا إيجابيا تم بين الإنتاج المنزلي وبين تعاونيات الأحياء (إنتاج الأغذية المربى والمخللات والأجبان... الخ) سواء في الأحياء المدينية وخاصة باعتمادها في الطلب على منتجات زراعية من القرى ما خلق تشغيلا لقوة العمل النسائية في الريف ومن ثم دخلا للنساء الفلاحات من القرى وأدى إلى تكامل حلقة انتاجية بين الريف والمدينة, وتم ذلك على حساب الاستيراد من منتجات العدو, وهو ما أكد إمكانية اعتماد قانون قيمة محلي. وبما ان هذه التعاونيات في الأغلب نسائية, فهي قد حققت تشغيلا للمرأة ما سمح لها بدرجة من التحرر عبر الإنتاج إضافة إلى ارتقاء جهدها إلى النطاق التعاوني.

تقوم التعاونيات على المساهمة البشرية بجهديها الذهني والجسدي, وهما يتحققان أو يُسكبان في التعاونية بقدر ما تكرس من وعي لدى الكادر البشري, وعي بالعمل الجماعي, وعي مقاوم مهما كانت الظروف قاسية. والتعاون كما التنمية, لا تجعل من المال مكونها الأساسي, بل من الإنسان, إلا أن هذا لا يلغي الحاجة للنقود سواء في البذل أو تدبير العيش.

إن مساهمة التعاوني بالجهد والنقود هما مقياس أو معيار مدى تعاونيته وهما الضمان لاستمرار التعاونيات وتوسعها وإعطاء نموذج اجتماعي تضحوي بل وتقشفي للبيئة المحيطة في كافة الأحوال, اي الازدهار والأزمة, ذلك لأن التعاون حتى وهو مرغوب ومحبوب, إلا أنه ليس مجرد هواية, بل هو مشروع التزام جوهره مقاومة وربما في أكثر من إتجاه.

ولا يكون تمويل التعاونية إلا ذاتياً، اي ان التمويل الذاتي هو نقطة البدء والمفترض أن يبقى كذلك.

تفيد تجارب التعاونيات في البلدان الراسمالية (انظر لاحقاً) أنها تقترض من المصارف، سواء بتسهيلات الدولة ام لا، كما ورد أعلاه، ولكن هذا يزيد من ارتباطها بالسوق من جهة، ويضعها في مخاطر الانكسار من جهة ثانية.

لذا، فإن التخطيط للتعاون مسألة حاسمة، وهذ يقربها، اي التخطيط، من التوجه الاشتراكي بحيث لا تكون خاضعة لقوانين السوق وخاصة فوضى الإنتاج الرأسمالي.

ومن اجل توفير قدرة تنافسية للتعاونيات، يمكن أن تقرر التقشف في توزيع مداخيل على الأعضاء لتقوية إمكاناتها المادية سواء لشراء البذار أو الأدوات او تسديد القروض إذا ما اضطرت للاقتراض.

إن مبدأ التمويل الذاتي، والابتعاد قدر الإمكان عن القروض ينفي بدوره سلفاً الاضطرار او الرغبة في التمول من أطراف أجنبية، سواء أنظمة عربية أو غربية.

معروف بالطبع أن التجارب التعاونية المحلية، بدأ ربما معظمها بتمويل اجنبي وخاصة من منظمات الأنجزة التي هي إنشاء وتمويل أجنبي ومن دول عدوة لشعبنا من مدخلين:

- الأول من أنظمة حكم غربية عدوة بما هي خالقة وضامنة للكيان الصهيوني، وأنظمة عربية متواطئة وقامعة لشعبها
- والثاني: أنها أنظمة رأسمالية.

وعليه، فإن هذه الأنظمة هي بالحد الأدنى عدوة للعمل التعاوني. هذا ناهيك أن راس المال سواء عبر الأنجزة أو مباشرة، هدفه تخريب التنمية والعمل التعاوني، ومن يراجع تجارب التعاونيات في المحتل من العام 1967 خلال الانتفاضة الأولى يجد أن منظمات الأنجزة كانت تضخ أموالا بلا حساب ما حول المنظمات القاعدية إلى مجرد موظفي إرتزاق وبالطبع فشلت التعاونيات وغيرها.

إن منظمات الأجزة ومختلف المنظمات الأجنبية الأخرى بما فيها الجمعيات الخيرية لأنظمة النفط العربية هو تجنيد من يعملون معها كي تغرس لها أنيابا في جسد المجتمع الفلسطيني كي تتمكن من اقتلاع شأفة المقاومة وهذه المرة عبر الإغراق التمويلي. وهذا يعيق تاثير الحركة التعاونية في البيئة رغم أنه شرط اساسي لنجاح التعاونيات. ولكي تتمدد في البيئة، بدأت هذه المنظمات التمويل دون مساءلة حسابية ودون مراجعة للأداء على الأرض وكان ذلك مقصوداً[5]. ولم تتجه إلى المساءلة والأداء إلا بعد أن انجزت امرين:

- الأول: بعد أن صارت لها كوادر تخدمها على حساب الوطن.
- والثاني: بعد أن اصبحت المنظمات التي تلقت الدعم منها عاجزة عن العودة إلى وضعها القاعدي المعتمد على الذات.

لذا، بدأت هذه المصادر التمويلية بالضغط على المتمولين بأن لا يدعموا ولا يتعاطفو ولو باللغة مع المقاومة وصولاً إلى تجرؤها على فرض شرط اعتماد ''وثائق'' نبذ ''الإرهاب. فأي تعاون هذا الذي يصل إلى تورطات من هذا القبيل.

والحديث عن التمويل الأجنبي يفتح على الأموال المحولة من أنظمة النفط سواء إلى الأرض المحتلة او اي شعب عربي او مسلم أو غيرهما تحت عناوين خيرية ودينية... الخ. وهي تغطية خبيثة جدا. إنه تمويل من أجل امرين خطيرين على الأقل:

- الأول: زرع الرغبة أو النزعة الريعية في المجتمعات.
- والثاني: استغلال هذا التورط لنشر الوهابية بما هي أداة باسم الدين في خدمة الغول الرأسمالي الغربي خاصة.

وهو ما حصل منذ الطفرة النفطية في العام 1973 وما بعدها حيث اصبح المال النفطي وخاصة السعودي والقطري اشد أدوات الاستعمار الجديد فتكاً في المجتمعات العربية والإسلامية.

وتخذ هذه الأموال اشكالا تسمى إنسانية أو خيرية في الأرض المحتلة مع انها

5 في لقاء لي مع فريق إيرلندي أتى لتقييم عمل منظمات محلية "تنموية" عام 1993، اي ليقوم بتقييم محاسبي لأداء هذه المنظمات ، سألتهم، هل يمكنكم تفسير لماذا تأخرتم هكذا في التقييم بعد أن تكرس الفساد وعدم إنجاز اي عمل تنموي؟ كان ردهم...هذه ليست المهمة الموكلة لنا. Auditing

ليست سوى احتواء عاطلين عن العمل، أي أُناس من نمط يرفض العمل المنتِج بما فيه من جهد فيذهب هؤلاء إلى نشر الإرهاب الوهابي سواء في محاصرة وإذلال المرأة، أو تكفير العلمانيين والقوميين والشيوعيين بالطبع، وتربية فيالق ممن لا يعملون مبتعدين عن أرضهم وعن أخلاقيات العمل ومتحولين إلى ابواق رجعية أصولية مقيتة.

لذا، هذه الأموال هي الأخطر على المرأة لأنها ضد أي حضور فاعل للمرأة لا في العمل ولا في السياسة ولا في المقاومة بالطبع، ولذا هي ضد دور المرأة في التعاون.

وكما أشرنا آنفاً، فإن جمهور التعاون طبقي بلا موارية، إنها الطبقات الشعبية والتي كي تُقيم مشروعا تعاونيا حقيقيا لا بد ان تكون ضمن حركة سياسية حزبية اشتراكية التوجه بوضوح.

وهذا يعني أن التعاون حركة مقاومة صراعها المباشر حد المواجهة هو مع العدو الصهيوني بما هو عدو لمجرد الوجود البشري الفلسطيني. فالتعاون إذن حركة مقاومة وطنية في المستوى الأول والمباشر، ولكنها في الوقت نفسه حركة مقاومة لراس المال الكمبرادوري التابع والذي له تبعيات متعددة:

- تبعية لراس المال الصهيوني
- تبعية لرا س المال وللسوق العالمي
- تبعية لأنظمة الخليج المعادية لفلسطين والعروبة.

التعاون كهدف وثقافة وممارسة هو نمط حياة. هكذا يطمح التعاونيون أن يُنجزوا، ولذا يُعتبر مقدمة للاشتراكية، اي هو بنية أولية لنمط الإنتاج الاشتراكي، فهو عمل جماعي، إنتاج جماعي، توزيع متوازن، علاقات عمل طوعية دون استغلال، هو إذن قوى وعلاقات إنتاج تتبادل التأثير بوعي وقرار إنساني حر.

وعليه، لا بد للعمل التعاوني أن يتمفصل مع مختلف المستويات في المجتمع:

- فالتعاون إقتصاديا هو، أي التعاونية، بنية إقتصادية متكاملة تقوم على وجود موقع العمل اي الأرض في الزراعة أو البناء /المكان في الخدمات والصناعة،

وأدوات ووسائل الإنتاج، وبالطبع قوى الإنتاج. ولذا هي وحدة اقتصادية متكاملة تسعى كي تتسع وتتنوع لتشمل الاقتصاد الوطني في البلد الواحد ومن ثم المستوى العالمي.

- وهي بنية سياسية طبقية ايضا، بمعنى أن لها هدف سياسي هو التحرر سواء في حالة الوطن المحتل او في حالة البلدان المستقلة التي يهيمن عليها نمط الإنتاج الرأسمالي. فهي، أي الحركة التعاونية حركة سياسية أيضا، ولكن تميزها عن القوى السياسية التقليدية أنها تقوم على بنية اقتصادية إنتاجية، اي مقومات حياة، وهنا تتقاطع، كما اشرنا سابقا مع الحزب والطبقة بمعنى أن التعاونية الواحدة تشترط لنجاحها وجود الحزب الثوري الاشتراكي أو الماركسي، والذي يُفترض أن يكون فرزا وتطورا ناجًا عن وعي الطبقة سياسيا ووطنياً.
- والتعاونبة بنية فكرية، اي لها مرجعية، او تبني فكري، تقدمية بالحد الأدنى، وهذه البنية هي حراك ثقافي بل تثقيفي عام وذاتي متواصل، وهنا يتضح الفارق بين الفكري والثقافي/التثقيفي. فالفكري هو تبني والتزام فكرا معيناً، ولكنه كي يتحول إلى قوة مجتمعية وطبقية تحديداً يتطلب أو يشترط حصول حراك ثقافي له اي ان التثقيف هو عملية، حراك، نقد ونقد ذاتي، وصراع إيديولوجي..الخ . إن عملية التثقيف هي مهماز الفكر ومحركه ومفعِّله كي يتسع ويرتقي.
- ولفهم أدق، فإن الحركة التعاونية جذرية المبنى والتوجه هي حركة إنسانية تتجاوز ثقافة الاستغلال المتأصلة تاريخيا، وهذا ثِقَلٌ ومهمة هائلة بمعنى أنها تقدم مدخلا لتشكيلة اجتماعية اقتصادية مختلفة، بدءا من تجاوز الملكية الخاصة إلى تحرر المرأة والرجل إلى إدارة الأشياء بدل التحكم الإداري للأشخاص، أي التخطيط العملي والميداني واستشراف المستقبل معا.
- إن الحركة التعاونية وهي تبدأ العمل في مجتمع يعيش وطأة تشكيلة اجتماعية اقتصادية راسمالية، تحكمها علاقات السوق والمنافسة وصولا إلى الاحتكار، حيث يعيش الفرد في هذا الخضم الهائل الذي في كل لحظة يذكره بصعوبة الخروج من شبكة وورطة علاقات راس المال التي يعيشها وتقيده

يومياً بمتطلباتها المتزايدة ما يجعل توجهه إلى العمل التعاوني وخاصة في بداياته أمر صعب يقتضي قرارا واعيا، ومن هنا التعاون مقاومة.

من هنا، نصل إلى عمق دور التعاون، لأنه حالة إنتاجية اساساً، حالة مقاومة الاستغلال بالإنتاج الجماعي، وهذا بالمناسبة سر بقاء الحركات التعاونية، رغم تعرضها للصعود والهبوط...الخ بينما الكثير من الحركات السياسية تعلو وتهبط وتنتهي. اي ان الحركة التعاونية امتداد تاريخي اصاب وانتصر واصابته الهزيمة ولكنه لم ينتهي، ومن هنا تقاطع التعاون مع التنمية بالحمايةالشعبية ومن ثم إلى الاشتراكية.

في عالم الصراع والتناقض الطبقي والقومي كذلك، هناك عدة آليات يعتمدها التعاون لتصليب موقفه وتوسيع معسكره بالإنتاجين المادي والفكري الثقافي، ولعل أحدها فك الارتباط الشعبي بالسوق المحلي طالما هو سوق خاضع ومرتبط بقانون القيمة العالمي.

صحيح أن فك الارتباط بالسوق المحلي أمر معقد وصعب ولا سيما في بداية نشاط تعاوني معين، ولكن الوصول إلى ذلك أمر مشروع وضروري. ولذا يركز التعاون على:

- إنتاج الحاجات الأساسية للبيئة المحلية والمجتمعية التي يعمل ضمنها.
- التثقيف بمخاطر استهلاك منتجات العدو وخاصة التي تنافس المنتجات المحلية.
- محاولة إنتاج بديل لمنتجات العدو الصهيوني والأجنبي.
- الإهتمام بإنتاج جيد ومقبول وصحي

وفي هذا السياق يكون موقع الاستهلاك أساسي جدا بمعنى الاستهلاك الواعي أو الوعي بالاستهلاك، سواء من حيث التثقيف باجتثاث الشره الاستهلاكي وعامل التقليد لأنها تقود إلى الارتزاق والفساد من أجل تغطية اتساع نطاق الشره الاستهلاكي في النفس، وهي عادات وُجدت قبل الاحتلال واتسعت كثيراً بوجوده.

والاستهلاكية، وإن كانت نتاج وفرة من النقود وخاصة الريعية منها، إلا أنها ثقافة مريضة تدفع صاحبها للاستهلاك المتعدد والكثير حتى في غياب القدرة

المالية لديه، وهو ما يقود إلى مساومات على كثير من القيم سواء الوطنية أو الأخلاقية.

يلعب الاستهلاك الواعي دوره في تحسين متواصل لمنتجات التعاونيات والمجتمع نفسه لأنه يشكل بالنسبة لهذه المنتجات موقفين:

- موقف المشجع لهذه المنتجات بأخذ حاجته منها وتشجيع البيئة المحيطة على ذلك.
- وموقف الناقد لأي تقصير أو سوء في نوعية تلك المنتجات ما يدفع إلى التحسين المتواصل.

يقود فك الارتباط بالسوق العالمي إلى ضمور المستوى السوقي الراسمالي فيه أي تحقيق الدرجة الأولى من الانتقال إلى فك الارتباط بالسوق العالمي، اي بقانون القيمة العالمي أو على الأقل الفكاك النسبي من تلك السوق. وهنا يكون الفكاك بناء على واقع إنتاجي باتجاه الإكتفاء وليس اعتمادا على قرار سياسي او نَص قانوني، اي أنه ارتكاز على واقع مادي وهذا وحده سبيل الثبات والاستمرار.

يفتح هذا على الأمن الغذائي، بمعنى أن هذا الأمن لا يتحقق إلا بالإنتاج، وتحققه يفتح على الأمن الوطني لأن الفجوة الغذائية تشكل مدخلا لنزيف الفائض المحلي ومدخلا للاعتماد على الآخر وبالتالي مدخلا للضغط على القرار السياسي المستقل للبلد.

ضمان الأمن الغذائي والأمن الوطني يشترط موقفا عمليا هو وقف الاستيراد لمختلف السلع والخدمات التي لها بدائل أو يمكن إنتاجها محلياً، وهذا يندرج بالطبع ضمن سياسة الحماية الاقتصادية للبلد. فالحماية سياسة رسمية بالمعنى العام، ولا يمكن وقفها تحقيقها إلا بطريقتين:

- الأولى: عدم استهلاك المنتجات المستوردة طالما لها بدائل محلية، ومقاطعة منهجية ضد المنتجات المستوردة من دول معادية.
- والثانية: التوجه لإنتاج بدائل للمنتجات المستوردة

وهذا هو الأسلوب الشعبي الذي يقود إلى اضطرار السلطات لانتهاج سياسة حمائية حتى لو لم تكن مقتنعة بالمقاطعة لأن السوق يصبح رافضاً لتلك السلع.

بهذا المعنى، يأتي القانون أو يكون في خدمة الموقف والقرار الشعبي، وسواء تم وضع نص للمقاطعة أم لا، فإن القرار الشعبي/العملي بالمقاطعة هو العامل المقرر في هذا المستوى.

ضمن تتالي هذه الحلقات المترابطة، ندخل إلى الفائض بما هو في الحالات العادية نتاج العمل المجتمعي في فترة زمنية معطاة، لكنه في الأرض المحتلة وفي فترة الانتفاضة الأولى تحديداً وفّر للبرجوازية المحلية فائض إضافي نتج عن القرار الشعبي بمقاطعة منتجات العدو. وبما ان هذا الفائض الإضافي الطوعي هو بتضحية شعبية، كان لا بد من إعادة إقتسامه شعبياً لا أن ينحصر في جيوب الملاك والذين غالباً يحولونه إلى الخارج بحثاً عن فوائد أعلى وهروبا من مخاطر الاستثمار في ظروف سياسية ووطنية صعبة.

كان المفترض أن تُحوّل نسبة من هذا الفائض لرفع اجور العمال، وعلى الأقل كي لا يغادروا هذه المشاريع في حالة توقف الانتفاضة ليعودوا إلى العمل في اقتصاد العدو، إضافة إلى توسيع تشغيل العمال في المشاريع التي حققت فائضا بسبب المقاطعة الشعبية لمنتجات العدو.

يفتح الحديث الآن على البعد الديمقراطي التعاوني. فأصالة التعاون أنه يبدأ من الوعي بالديمقراطية الاقتصادية بأن يكون البدء بالإنتاج وأن تكون وسائل الإنتاج للجميع، وهذا اسبق وأكثر تأسيساً من الديمقراطية السياسية الشكلانية، هذا يفتح على البنية التحتية اي العامل المادي في حالته الإنتاجية بينما السياسي هو من العامل الفوقي الذي يجب أن يرتكز على التأسيس المادي.

إن تجاوز الملكية الخاصة شرط أساسي للديمقراطية الشعبية لأن في العمل التعاوني تأسيس قاعدي جماعي وهذا سر بقاء التعاونيات رغم هيمنة نمط الإنتاج الراسمالي منذ قرون. هذا الشرط الإنتاجي القاعدي والديمقراطي وحده الذي يسحب سياسات السلطة السياسية البرجوازية باتجاه أو لصالح التنمية بالحماية الشعبية وليس العكس. هنا العمل والإنتاج يسبق القرار السياسي

والنص القانوني. إن الدمقرطة الحقيقية هي علاقات الدمقرطة في القاعدة.

وهذا ينقلنا إلى اشتباك آخر، اي ضد العمل في اقتصاد الكيان الصهيوني، هذا مع أننا لا نهمل حقيقة أن عدم توفر عمل محلي بأجرة مناسبة هو مثابة قوة طاردة لقوة العمل المحلية نحو اقتصاد العدو، وهو ما أسميناه إنكسار معادلة- عمل رأسمال. ولهذا الانكسار دور أساسي في تقويض البنية الإنتاجية المحلية وهو الانكسار الذي قاد إلى إهمال الأرض رغم أنها محور الصراع وميدانه.

ومن هنا، فإن أي نشاط تعاوني هو خطوة باتجاه الحماية الشعبية للأرض والتنمية بالحماية الشعبية حيث يفتح التعاون فرصاً للعمل المحلي وهي الفرص الأصيلة الحقيقية، اي بعكس فرص العمل الوظيفي في السلطة حيث يتم هدر الأموال (وهي ريع مسموم على اية حال) لصالح وظائف في أجهزة وإدارات السلطة منها الكثير لا داع له، والأهم أنها بعيدة عن مواقع الإنتاج.

إن من اسوأ التطورات، أن تتم العودة إلى الأرض نتيجة لإغلاق العدو فرص تدفق العمال المحليين إلى اقتصاده. فالتطور الطبيعي هو خلق فرص عمل محلية وخاصة تعاونية إنتاجية والتي وحدها تقود إلى مقاطعة منهجية واعية للعمل في اقتصاد الكيان لأنها تؤسس لفرص عمل ثابتة، لا فرص عمل مؤقتة تنتظر قراراً احتلاليا بإعطاء اذونات عمل للعمال المحليين أو للشباب القروي حيث يترك كل ما بيده ويهرول للعمل داخل الكيان.

صحيح أن القطاع غير الرسمي هو ظاهرة عالمية في اقتصادات رأس المال، وهو أكثر انتشارا في اقتصادات محيط النظام الراسمالي العالمي. إنه قطاع رث، ولكن اللجوء إليه هي حالة اضطرارية نظرا لغياب سياسات تنموية وتطبيق سياسات تُهمل تشغيل قوة العمل وخاصة من الطبقات الشعبية من جهة، ولإغلاق الكيان تدفق العمالة المحلية إلى اقتصاده.

كلما ضاعف العدو من تقييد العمل المحلي في إقتصاده كلما ازداد عدد من يبحثون عن العمل في السوق المحلية ومن ثم من يلجؤون إلى القطاع غير الرسمي سواء البسطات، التسويق، الخدمات الأمنية، السمسرة...الخ.

لعل ما يثير الهزء أن كثيرا من الاقتصاديين لا يلفتهم من وجود هذا القطاع سوى غياب دوره في المساهمة الاقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي للبلد المعطى لأنه لا يُحسب أو لا يسهل حسابه أي إدخاله في الكم المنتَج في وحدة زمنية محددة لبلد ما، وبالطبع عدم إندراجه في النظام الضريبي.

وحيث يتم التعاطي مع هذا القطاع من مدخل الكم، وغياب معرفته، فإن ذلك يُغطي بقصد أو غير قصد، على القوى الاجتماعية، على الناس الذين يعانون من دورهم فيه بين مطاردة السلطات، وضغط التجار المنافسين، وقلة الدخل وسهولة ذوبان مشاريعه، وهي صغيرة وزلقة بالطبع. كيف لا، وعلى ظهر هذه الأعمال المتقلبة تعيش اسر بأكملها كي تأكل وتشرب وتلبس وتُعالَج وتتعلم. أما وهي بهذا الحال، فهي في وضع قلق دائما، وهذا الوضع الرجراج يقطع فرص تعليم الأبناء والبنات، ما يدفعهم مجددا لوراثة المهنة نفسها.

هناك سمة هامة في هذا القطاع وهي رغبة الشخص في العمل ومحاولته ان يكون مستحدثاً، وهذا يمكن الشغل عليه لاستقطابه للعمل التعاوني باعتباره عملا جماعياً يمكن أن يؤمن له شغلا ودخلا بشكل دائم وإن كان ربما أحيانا بدخل أقل.

ورغم أن العمل في هذا القطاع قائم على الرغبة أو الإضطرار الفردي وثقافة الملكية الخاصة، إلا أن به إيجابية الإصرار على العمل، وهي ميزة يمكن تطويرها باتجاع العمل الجماعي.

إن توجه التعاونيات إلى نموذج مشروعات السلسلة بما هي أهم ضمانات قدرة التعاونيات على الاستدامة والصمود أمام المنافسة من المشروع الخاص من جهة، ومن أجل استقطاب البيئة المحيطة من جهة ثانية. ونقصد بالسلسلة ما يلي:

- إقامة تعاونية إنتاج بمبادرة تعاونيين يقدمون الجهد بمستوييه العضلي والذهنيى
- لنفرض أنها تعاونية زراعية للخضروات، فيجب أن يتبع هذا
- استهلاك أسر التعاونيين للإنتاج وتسويقه في البيئة المحيطة، فيصبح

التعاوني عاملا منتجا مستهلكا ومروجاً.

- يمكن إقامة تعاونية موازية لتربية وتسمين الأغنام
- واستعمال الروث لتخصيب الأرض لإنتاج منتجات عضوية، وتعميم ذلك على الناس.
- ويمكن إقامة فرع تربية دواجن، والقيام بتواصل مع تعاونيات أخرى تربي الدواجن أو مع منتجين خاصين لإقامة معمل كرتون لترتيب البيض وربما لاحقاً لأنواع ومتطلبات كرتون أخرى.

المقصود بكل هذا هو تعاون التعاون ما يخلق شبكة متماسكة يحفظ نشاطها في مجال المجالات الأخرى. ومن هنا يمكن قراءة بنية القرية كشكل أولي للسلسلة باعتبارها تحوي مكونات السلسلة ما يجعل المطلوب تنسيق التعاون فيما بين هذه المكونات. ففيها الأرض، والإنتاج الزراعي والحيواني واستفادة الأرض من السماد المتبقي من الثروة الحيوانية وفيها طبعا المستهلك...الخ.

يقع القطاع العام بين السلطة والطبقات الشعبية، بين التعاون وبين المشروع الخاص، وهذا ما يجب ان يدفع التعاونيين لإقامة والحفاظ على القطاع العام بما هو درجة نحو الديمقراطية الاقتصادية والتعاون.

إن شبكة من التعاونيات المتحالفة مع القطاع العام لا بد أن تحاصر تمدد وتغوُّل القطاع الخاص بغض النظر عن مستواه المحلي أو ارتباطه وتبعيته الخارجية سواء التوجه للتصدير أو الاستيراط على يد الكمبرادور. وكل هذا يعني مستويات من الإصطفاف ومن ثم الصراع الطبقي. فالصراع الطبقي ليس فقط حالة النهوض الثوري وتقويض الأنظمة الحاكمة واستبدال التشكيلة ببنيتيها التحتية والفوقية ونمط الإنتاج بضدهما التقدمي، بل هو درجات تبدأ من ثقافة الاحتجاج فالاحتجاج وصولا إلى الحرب الأهلية التقدمية لا الطائفية.

فائض الأرض وبيئة التعاونيات:

تُقام التعاونيات عادة من حيث المكان في أمكنة تتوفر فيها قوة العمل التعاونية من نفس المنطقة كي تتمكن من القيام بالعمل مباشرة دونما إضاعة الوقت

ودفع أجور السفر في الانتقال من مكان السكن إلى مكان العمل التعاوني، لذا يجب ان يكون المتعاونون من المنطقة نفسها وهذا يعني ان تكون أرض التعاونيات الزراعية، في نفس المكان، ويُفترض أن تنتج ما تحتاجه البيئة المحلية نفسها كي يتم تصريف المنتجات في المنطقة نفسها، وهذا يفتح الطريق على تحويل المجتمع المحيط بالتعاونية إلى بيئة عضوية او بيئة حاضنة للتعاونية ما يقود إلى انخراط في التعاونية وليس فقط التعامل معها، كما يشجع على قيام بعض المحيطين بالتعاونية على القيام بعمل تطوعي لصالح التعاونية.

كيف نتعاطى مع هذا المرتكز المؤسِّس تعاونياً في بيئة الأرض المحتلة حيث:

الأرض محدودة ويلتهمها العدو وخاصة في الأرياف

وأجزاء واسعة من المتبقي هي أرض مهملة حيث تبتلع وظائف السلطة معظم قوة العمل الريفية التي تفضل العيش في المدينة ولا ترى في ريع الأرض مساهمة ذات بال في حياتها وخاصة وهي اعتادت الاستهلاكية الشرهة

وأجزاء أخرى من الأرض تخص أسراً ارابها مغتربون، وبالتالي مهملة تماما.

وألباقي مفتت بحكم قانون الإرث، ويتوالى التفتت جيلا بعد جيل.

قد لا نجزم أن هذا الحال للأرض هو حال فائض من حيث المساحة، لكنه فائض من حيث إهماله، وهذا يقتضي بذل جهد تعاوني للتاثير في اصحاب هذه الأراضي بحيث يتم الاتفاق معهم ربما على عدة أشكال من بدائل استخدام الأرض، اي دفع ريع للمالكين، أو الاكتفاء بدفع نفقات وجهد استصلاحها، أو أخذ نصيب من المنتوج، أو استئجارها لفترة ما أو وصولا إلى الشراء.

فالمهم هو استغلال هذه الأرض ولكن عبر افضل الاتفاقات وأقربها إلى التعاون للوصول إلى اكتمال تحويلها إلى تعاونيات.

ورغم أن امتصاص المدينة والعمل داخل الكيان لقوة العمل الريفية، ناهيك عن الهجرات خارج الوطن، فإن هذه الآفات الثلاثة يمكن استخدامها لتفعيل العمل التعاوني باستغلال أرض هؤلاء المهملة. إن استغلال الأرض المهملة وخاصة من

الحركة التعاونية، هي مثابة خطوة إشفاء ولكن من أجل العمل العام وليس من أجل إعادة الأرض بعد إصلاحها إلى المالك الفرد الذي أهملها بدوره. وهذه الأراضي ليست فقط أراض من يعملون موظفين لدى اللسطة أو في اقتصاد العدو حيث أهملوها، بل كذلك أراضي كثير من المعتربين.

كما يجب الاستفادة ولو بشكل مفارق من قرارات الحكم العسكري الصهيوني بعدم السماح بتوسع مسطحات القرى[6] لأن هذه القرارات تجعل التفكير في بيع الأرض للبناء باسعار عالية دون فرصة لهذا النمط من البيع وهذا يشجع على إقناع الملاك بقبول العمل التعاوني طالما فرص البيع بأسعار عالية أو تأجيل استخدام الأرض بانتظار الأسعار الملتهبة للبناء ليس متوفراً.

قد تفيد وضعية الأرض المحتلة بسبب المصادرات والحصار بأن التعاونيات يمكن أن تبدأ بحجوم أي بمساحات صغيرة من جهة وموقعية من جهة ثانية، بل ربما هكذا تبدأ عموما، لكن المهم أن إتقان العمل التعاوني من حيث التعاون ومن حيث تجديد أساليب معاملة الأرض يمكن أن تجعل حتى التعاونيات الصغيرة مجدية.

وقد تكون تجارب حديقة المنزل مفيدة في هذا المجال بمعنى أن إتقان معاملة الأرض في حديقة المنزل توفر نسبة كبيرة من الاكتفاء الأسري، وهذا لا يتناقض مع التوجه التعاوني لأن كليهما يتقاطعان في التوجه الاكتفائي ضد الاستيراد وفي استخدام الأرض وبشكل أمثل.

كما ان حديقة المنزل هي ملكية شخصية ليست كالملكية الخاصة وليست من مستوى الاستحداث الراسمالي، وهي تشغيل لسكان المنزل الذين إما بلا عمل أو متقاعدين عن العمل.

الأرض المتروكة مثابة فائض يجب استغلاله، والحركة التعاونية وحدها التي يمكنها استثمار هذا الفائض وخاصة إذا أوصلت للبيئة رسالتها بشكل مقنع وسهل، كما أن تفعيل هذه الأرض يمكن ان يساهم في تغيير معادلة عمل-رأسمال باتجاه

6 من عجيب المفارقات أن سلطة الحكم الذاتي تعهد لشركات خاصة بإعادة هيكلة مسطحات القرى حيث تضع مخططات لشوارع داخل القرى بعرض يصل 10 و 12 متراً. ورغم أن هذا مستحيل في الحارات القديمة لأنه سوف يقضي على نصف المنازل. ولكن حتى في المتبقي من المسطحات المسموح البناء فيها من الاحتلال، فإن هذه الشوارع العريضة، وهي من طراز نيويورك !!! سوف تقضي على فرص البناء في معظم تلك القطع الصغيرة من الأراضي. تجدر الإشارة أن هذه المخططات تم تصميمها بناء على التصوير بالطائرة. وأعتقد أن هذه الشركات تأخذ مخططات البناء في الكيان الصهيوني وتحاول فرضه على قرى المحتل من العام 1967 في عملية إما نسخ كتقليد، أو تطبيقا لأوامر المحتل. إن هذه المضايقات هي ايضا من عوامل الطرد من القرية إلى المدينة وبالتالي تفريغ الأرض من قوة العمل!

انضمام العاطلين عن العمل أو العاملين في اقتصاد العدو إلى العمل التعاوني.

تعاونيات المرأة في الانتفاضة الأولى:

لم تمر الضفة الغربية بتجربة تعاونية بشكل منهجي وبقرار سياسي موجه إلى أن كانت الانتفاضة الأوسع التي يُشار إليها ب الانتفاضة الأولى عام 1987 رغم مبادرة الشعب الفلسطيني بانتفاضات عديدة منذ عشرينات القرن العشرين. كانت هناك مكاتب للتعاون بإشراف الحكومة الأردنية قبل احتلال العام 1967، ولم تكن سوى مكاتب تابعة لسياسة السلطة وفهمها وموقفها من التعاون، كما أوجدت سلطة الحكم العسكري الصهيوني لاحقا دائرة تعاونية أيضا تخضع لسياسات الاحتلال نفسها ما جعلها شكلانية تماماً رغم وجود بعض الموظفين ذوي الاهتمام الوطني والثقافة التعاونية.

إلى جانب ذلك كانت هناك انشطة تعاونية في المستويين الخدماتي والاستهلاكي، كجمعيات النقل من القرى للمدن، والجمعيات التعاونية الاستهلاكية ولكنها بقيت منعزلة عن بعضها البعض حيث لم تتشكل منها حركة تعاونية، كما أن توجهها للإنتاج كان ضئيلا إن لم يكن معدوما.

أما المحاولات التعاونية بشكل عملي وإنتاجي ومنهجي فقد ترافقت مع الانتفاضة الأولى في العام 1987، وهي كانت لا شك بمفهوم ومضمون التنمية بالحماية الشعبية وإن كانت بشكل برّي عفوي، مما يؤكد وجود ترابط بين التعاون كحركة والحماية الشعبية كنموذج تنموي هو الوحيد الممكن في مواجهة الاحتلال الاستيطاني.

عمل المرأة (كالفلاحة في ارضها) في مزرعة الأسرة وعدم امتلاك المرأة في الميراث يعيق التعاون وكذلك عدم تمتعها بالقرار في الاقتصاد البيتي إضافة إلى اضطرارها للعمل في الزراعة محل الرجل وذلك ليس لتوسيع دورها بل لملىء فراغ الرجل اي زيادة العبء عليها، اضافة الى عدم الاختلاط على الأقل منذ ثمانينات القرن العشرين، قاد هذا كله إلى توسع الوهابية واللبرلية النسوية ولاحقاً انجزة اليسار.

ورغم انتكاسة وضع المرأة في عقد الثمانينات إلا أن الانتفاضة بما هي حراك شعبي وفرت مناخا فريدا للمرأة في العمل التعاوني كما في مختلف مستويات العمل ومجالاته. بمعنى أن النضال الوطني المشترك هو الحاضنة الطبيعية لدرجة أعلى من تحرر المرأة.

شكلت الانتفاضة الأولى فسحة ديمقراطية رغم وجود الاحتلال بل على حسابه، وهي فسحة لم تتوفر بالطبع في فترة السلطة الفلسطينية، وذلك لانشغال جيش العدو في مواجهة النضال القاعدي، ما فسح مجالاً لنشاط تعاوني في القرى والأحياء المدينية وللعودة للأرض ايضاً.

إنها ميزة او تطور النضال من نضال النخبة، المفارز المسلحة إلى التحول للنضال الجماهيري ما أربك اجهزة القمع الصهيونية، وفضح عنصريته على صعيد عالمي.

هذا المناخ الديمقراطي المنتزع، وليس الممنوح، اعطى فرصة للعمل التعاوني الى جانب النضال بالشارع وخلق لجان شعبية وتعاونيات احياء استهلاكية وانتاجية. لقد كان للمرأة في هذا النشاط التعاوني الدور الأبرز، هذا مع أنها لم تنقطع عن النشاط الانتفاضي أيضاً بل حملت كل هذا بكفاءة.

إن تعاونيات الأحياء والقرى وتواصلهما معاً كانت اساسية في تكريس المقاطعة ببدائل محلية ما أمكن،

لكن، هذه الانتفاضة النسوية، ووجهت بأكثر من معيق وعدو:

في المقدمة كان دور الآحتلال في تقويض البنى الإنتاجية سواء بالهدم أو الإغلاق أو فرض ضرائب تكسر ظهر المشروع نفسه. والغريب أن هذه السياسات العدوة على وضوحها لم تفرز حالة فلسطينية تستغل هذا العدوان لتطالب العالم بالضغط ليحصل الفلسطيني على حرية العمل الاقتصادي، بغض النظر عن حدود النجاح أو الفشل في ذلك، فحرية النشاط الاقتصادية تشكل قاعدة تقوية البنية المجتمعية في مواجهة العدو.

وكانت هناك معيقات عدم التزام الكمبرادور والشرائح المحلية المتمولة ذات التوجه الاستهلاكي التي واصلت استيراد وتهريب وشراء واستهلاك منتجات العدو ما

لعب دوراً في إضعاف وتقويض المنتجات المحلية البديلة.

كما شهدت سنوات الانتفاضة الأولى ردة مجتمعية ضد المرأة ببروز تيار قوى الدين السياسي التي لعبت دورا خطيرا في إنزواء المرأة سواء بالضغط أو بالتخريب في الوعي وهي السياسات التي عجزت القوى الأخرى عن مواجهتها لأن تلك القوى كانت قد تورطت في البحث عن مكسب سياسي دولاني من الانتفاضة من جهة، ونظراً لضعف موقفها من تحرر المرأة أو حرصا على عدم الاقتتال الداخلي حسب تفسير بعض القيادات من جهة ثانية. ولكن، حصلت حالات من التصدي لصالح المرأة في بيت حانون والخليل ورام الله.

وكان لقيادة م.ت.ف دورها في خصي المستوى التنموي في الانتفاضة نظراً لافتقار هذه القيادة، كما اشرنا، لثقافة ومشروع تنمويين. كانت تلكم القيادة مأخوذة بالحصول على دويلة من نضال الأرض المحتلة وخاصة من الانتفاضة، ولذا لم تتبنى هذه القيادة لا في بداية الانتفاضة ولا لاحقا بوجود السلطة موديل التنمية بالحماية الشعبية على أهميته وكونه وحده الذي يمكن أن يفتح مناخا تنمويا[7]. ورغم مرور بعض النداءات على ذكر التعاونيات الزراعية، إلا أن ذلك بقي محصور في اللغة والتحشيد دون أن يتم تبنيه ميدانيا وخاصة من القيادة اليمينية المتمولة.

ولم يكن الدور التخريبي المخطط له من قبل مصادر التمويل الأجنبي بأقل من السابقات، بل كان إكسير الحياة لها. لقد كان لافتاً التدفق الهائل وغير المحسوب للتمويل الأجنبي المسموم إلى الأراضي المحتلة مع بدء الانتفاضة، وكأن هؤلاء الممولين استفاقوا فجأة على واقعة الاحتلال الصهيوني. وكان ذلك بالطبع تفريخات منظمات الأنجزة بشكل متوالية هندسية لتصل إلى الآلاف! وقد سرَّبت فلوسها إلى العديد من شرايين المجتمع وخاصة الأنشطة النسوية والتعاونية لينتهي الأمر في النهاية إلى خراب بلقع للمشاريع وإلى مقرات ضخمة ومكاتب فخمة وموظفين/ات برواتب عالية ليشكلوا شريحة اجتماعية "شريحة العائدات غير المنظورة" والتي تحولت إلى ماكينة تطبيع مع الأعداء الثلاثة في الثورة المضادة "الكيان الصهيوني، والإمبريالية والأنظمة العربية المعترفة بالكيان مباشرة أو مداورة".

7 أنظر ملحق رقم 6 مقارنة كوبا والأرض المحتلة

وفي سياسة مضادة للتعاون، بما هو، أي التعاون، آلية تصليب مجتمعي سياسة وإنتاجا واستقلالا، توجه التمويل الأجنبي نحو "مشاريع در الدخل" على شكل قروض بهدف تشجيع وتقوية القطاع الخاص. كان هدف الممولين أن لا يتم مع بداية إقامة السلطة الفلسطينية اي توجه خارج السوق والإنفتاح وتشجيع المشروع الخاص. وهذه المشاريع لم تحقق لها الاستمرار المتوقع فقد أفلس الكثير منها ورفض الكثير من المقترضين دفع أقساط القروض رغم أنها سهلة، وبالتالي فشل حتى هدفها المتواضع في تحويل مبلغ التمويل الأساسي إلى رصيد دوار[8].

قلما تنبه أحد إلى أن نسبة عالية من التمويل الأجنبي كان يذهب كرواتب "للخبراء" الأجانب من الدول "المانحة" ووجهاء الرجعية المحليين المحسوبين على دول النفط العربية ما خلق حالة من دفوقات مالية تعود إلى خارج البلد إما على شكل رواتب "الخبراء"، أو أثمان للواردات من الكيان الصهيوني. ورغم ان ذلك السيلان المالي هو هروب/نزيف لفائض هو من أصل ريعي، إلا أن نزيفه للخارج كان ضمن خطة لتبقى البلد معلقة بأيدي وتحكم الأجنبي.

وهكذا، بين هوس قيادة م.ت.ف بالاستدوال، وبين خبث التمويل الأجنبي وبين تورط قيادات محلية في وظائف الأجزة أو الخضوع للثقافة النيولبرالية وأخيراً اتفاقات أوسلو تم اغتيال الانتفاضة بآليات عدة، أهمها في سياق هذا البحث هو:

- إعلان انتهاء الانتفاضة
- إعلان ان المرحلة هي مرحلة سلام الشجعان وإعلان وقف المقاطعة
- وإعلان التطبيع.

وكل هذا في حلم الحصول على دولة عبر المفاوضات، الأمر الذي لم يتحقق بل هو في تراجع متواصل لم ينتج عنه سوى حكم ذاتي ذكوري برأسمالية تابعة وريعية.

وهكذا، مع اغتيال الانتفاضة جرت إعادة المرأة إلى المطبخ، الخالي اساساً لولا ضخ الريع الأجنبي!

8 لقد حاولت الأونروا عام 1993 تأسيس صندوق إقراض على أن يكون رأسماله المستعاد كرصيد دورا بحيث يستمر في تقديم القروض المسهلة، ولكن دون نجاح.

تجدر الإشارة أنه حتى في التعاونيات اللائي مولهن المال الأجنبي، لم يتم من الطرف المحلي بناء تلكم التعاونيات على اسس مناسبة. فكثيراً ما تم تسليم التعاونية لموظفين يبحثون عن وظيفة. اي كانوا إما يفتقرون للوعي التعاوني أو كانوا ضد الفكر التعاوني والإشتراكي مما لعب دورا كبيراً في فشل التعاونيات[9].

اقامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين دورة لمدرسة تعاونية عام 1989[10] في مدينة البيرة، امتدت إلى 24 لقاء حواري في مختلف جوانب النشاط التعاوني على أرضية التنمية بالحماية الشعبية والاشتراكية. واشرك فيها اربعون شاب وفتاة من مختلف نواحي الضفة الغربية وقطاع غزة كان المتحدثون فيها كاثي جلافانس، والراحل بندلي جلافانس وأيلين كتاب وعادل سمارة.

ولعل المفارقة أن الشخصين من جانب الجبهة اللذين كانا مسؤولين إداريين وتنظيميين عن المدرسة كانا يناقشان ضد الفكر الإشتراكي، وكثيرا ما حصل صدام لنا معهما. ولاحقاً، بعد اتفاقات أوسلو أصبح احدهما وزيرا، والآخر سفيرا لسلطة الحكم الذاتي!

لم تتكرر هذه التجربة. وربما لأن منظمات الأنجزة اكتسحت التوجه التعاوني في الجبهة وامتصت معظم الكوادر اليسارية فيها ليصبحوا موظفي أنجزة مثل سائر منظمات اليسار حيث اصبح بوسع منظمة أنجزة أن تولد أخرى بنتاً لها أو منشقة عنها!.

لقد لعب التمويل الأجنبي دوراً خطيرا في تقويض الاعتماد على الذات، سواء في الاقتصاد عموما أو في الحركة التعاونية، أصبح حلم كثيرين/ات أن يجد شيكا تحت مخدته في الصباح، وهذا قوض التوجه للمساهمة في إقامة المشاريع التعاونية.

ورغم أن ''رأسمال'' التعاونيات النسوية كان من مصادر الدعم، ورغم انها كانت تبيع منتجاتها بسعر السوق، وتحظى أحيانا بدفع أثمان تشجيعية، إلا أنها لم تقو على البقاء فما بالك بالمنافسة! علاوة على تحول النساء إلى موظفات بأجر اكثر مما هن مساهمات في التعاونية. لقد اصبح الحزب هو المالك والمشغِّل، وهذا يعني

9 وعلى سبيل المقارنة، فإن الكيان الصهيوني كان ولا يزال يحظى بريع أجنبي لأسباب سياسية إمبريالية خاصة، ورغم حالات الفساد في بنيته، إلا أن استثماره لهذه الريوع كان بشكل ناجح.

10 انظر كتاب Women vs Capital in the Social Formation in Palestine, Adel Samara 1996, p. 63.

تقويض التعاون من اساسه لأن الحزب كان يجب أن يكون حاضنة طوعية تثقيفية لا آمر بيروقرطي ومالك.

لم يكن هذا المصير غريباً طالما عجزت الحركة الوطنية والإسلامية لاحقاً عن الانخراط في جبهة وطنية تعددية. وبناء عليه تورطت القوى الفلسطينية في التفكك الذي طال النقابات العمالية والأطر النسوية والتعاونية حيث اصبح لكل حزب نقابته وإطاره النسوي وتعاونياته.

الفصل الرابع

تجارب تعاونية إشتراكية ورأسمالية

بما هي عمل وعلاقات إنسانية في موقع العمل، فإن معيار نجاح التعاونيات هو في الأداء نفسه بغض النظر عن التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية التي تعمل في ظلها. بكلام آخر، فإن المسألة النظرية على أهميتها في التوعية تغدو تحت الإختبار، فالمعيار هو الأداء على الأرض. الأداء نفسه هو الذي يكشف حدود تعمق الوعي وتمثُّل الأعضاء للقيم والفكر التعاوني وخاصة في علاقاتهم ببعضهم وعلاقة كل منهم بالتعاونية نفسها.

التعاونيات، بغض النظر عن جذريتها هي بدايات الاشتراكية، ونظراً لقدمها، ولو بالأداء والمفهوم البسيط والعفوي، فهي الضد أو النقيض للملكية الخاصة، حيث يؤكد وجودها تواصل التناقض بين المادي والمثالي، أي ان التعاون ليس فكرة طارئة وحديثة على الحياة الإنسانية.

وعليه، فإن التعاونيات غير الجذرية أي التي تتوائم مع النظام الاقتصادي المسيطر هي حالة من التناقض/التوافق مع هذا النظام بما يمثله من مصالح طبقة مالكة حاكمة ومقوننة، هذا بغض النظر عن درجة الوعي والأداء التعاوني في هذه التشكيلة او تلك. وبكلمة، فالتعاون من حيث المبدأ، بغض النظر عن مساوى الأداء، هو نقيض النظام الاقتصادي الرأسمالي ومن هنا، فالدراسات التي تناولت التعاون كما لو كان جزءا من هذا النظام، إنما هي إيديولوجيا لصالح النظام، ويتم تمريرها لأن المتعاونين هم في حالة أقل وعياً ثقافيا حيث تأخذهم وضعية الدفاع عن مصالحهم المحدودة والمهددة من سلطة النظام القائم فيكون سلوكهم إتقائياً رغم انهم في بطن السوق.

وهذا يعني ان الثقافة والوعي ومن ثم القيم التعاونية من حيث تمثُّلها هي معيار صمود وتطور التعاونية. وإذا جاز لنا القياس، فإن الوعي وتمثل القيم النظرية هنَّ ايضا معيار الموقف الاشتراكي بل والشيوعي عموما من التعاون. ومثالاً على ذلك، فبعد هزيمة الكتلة الاشتراكية انكشف مدى التمسك بالاشتراكية أو بالماركسية

إن شئت، سواء على مستوى الأحزاب أو الأشخاص، بمعنى ان الذين حافظوا على توازنهم الاشتراكي هم الأعمق وعياً وبالتالي التزاما، ومن هنا اهميتهم لأنهم صمدوا بوعيهم حين أزمة الهزيمة، بينما سارع المترددون إلى المساجد والكنائس أو التبرؤ من ماضيهم/ن وغيرت أحزاب حتى اسمها، ثم أكملوا تواطئهم بالمقلوب، أي حينما غرق مركز وتبعه محيط النظام الراسمالي في أزمة 2008، أخذوا يعودون للغط ورطانة ماركسيتين.

من حيث التجارب، فليس هذا البحث مسحاً للتجارب التعاونية بقدر ما هو دراسة أهمية التعاون، وإن أخذ بعض التجارب فذلك للتوضيح وليس للمسح الإحصائي الأكاديمي، إنه بقدر ما تعاطٍ مع المتوفر ومن أجل الإضاءة والمقارنة.

تجدر الإشارة إلى أن التجارب الواردة في هذا الباب هي اولا حسب المتوفر، وقد حاولنا معالجتها بمفهومنا دون التقيد بمفاهيم كاتبيها وأهلها وحافظنا على رؤاهم ولكن حددنا موقفاً منها، وهذا صلب البحث. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لن يكون هناك توازناً بين التركيز او التفصيل في تجربة مع اخرى أو الأخريات وذلك بسبب ندرة المتوفر من المواد أو أهمية التجربة ما جعل التجارب دروساً في المسألة التعاونية، وليست مقارنة التجارب بعضها ببعض وإنما قراءة التجارب على ضوء مفهومنا للتعاون بما هو مدخل للإشتراكية ونقض للراسمالية وصراع مع السوق.

<u>ملاحظة:كل مقتطف بين اقواس في هذا الفصل لم يُشر إلى مرجعه، هو مأخوذ بتصرف عن ويكيبيديا مع الحذر تجاه دقتها وموضوعيتها.</u>

الاتحاد السوفييتي

إن أول تجربة عمل تعاوني اشتراكي منظم وعلى نطاق وطني وبمبادرة السلطة هي تجربة الكولخوز في الاتحاد السوفييتي السابق، وهي كما حال مجمل التجربة السوفييتية تعرضت لنقد وتشويه متواصل، ولم يتوقف حتى الآن، وليس هذا بالأمر الغريب لأنه في عين الصراع بل التناقض التناحري بين المادي والمثالي بين

الإشتراكية والراسمالية بين الخطة الاقتصادية والسوق.

التجربة متوفرة لمن يرغب في الدخول في تفاصيلها والتخصص بها، لكن ما يهمنا هنا هو هدف التجربة، واتجاهها بناء على أهل التجربة. فالكولخوز بمفهوم الحزب البشفي الذي بادر بالتجربة هو مزارع جماعية جرى تاسيسها من أجل الإنتاج. وهذا ما يميزها عن التعاونيات الاستهلاكية والخدماتية، فإقامتها مباشرة من اجل الانتاج يعني انها جزء اساسي من واقع النظام الاقتصادي في البلد وليست مجرد نشاط لتحسين وضع ما بشكل محدود لفئة من الناس أو لإصلاح وضع اقتصادي ما.

واهتمامنا هو بالمستوى الإنتاجي للتعاونيات لأن هدف هذا البحث هو التعاون من أجل إقامة مشاريع إنتاجية تعاونية أي عدم الانحصار في المستوى الخدماتي والاستهلاكي، ليس رفضا لهذه المستويات، ولكن لأن الإنتاج هو الرافعة الاقتصادية، هو الأساس.

كانت المشكلة التي تتطلب حلاً ملحاً في الاتحاد السوفييتي منذ انتصار ثورة أكتوبر هي :

- أولاً: ضرورة التصنيع والكهربة
- وثانياً مصدر تمويل الصنيع.

وحينها دار جدل موسع تجاه هذه المسألة الحيوية. إن إيراد رؤية أو نظرية الاقتصادي بريوبريجنسكي لتطوير الاقتصاد السوفييتي هامة لفهم لماذا قامت اللسطة السوفييتية بمحاصرة الكولاك وتوزيع الأرض على الفلاحين من جهة وإقامة الكولخوزات واحتكار شراء منتجات الكولخوزات من جهة ثانية.''...يعتبر بريوبريجنسكي من أهم الاقتصاديين السوفييت وخاصة في مسألة العلاقة بين الزراعة والصناعة في مرحلة تصنيع الاتحاد السوفييتي. كان من المتحمسين للتصنيع وناقدا للبقرطة في فترة ستالين ولكنه كمعارض يساري ابتعد عن تروتسكي لصالح ستالين متحمسا للتصنيع.وهو معروف بما كتبه عن التضخم وتمويل التصنيع في مجتمع معزول ومتخلف. .. وحين انتقل الاتحاد السوفييتي

لما بعد الشيوعية الحربية كان طبيعيا التوجه للتصنيع.

هنا يدخل النقاش على المسألة الزراعية وسياسيات الدولة في إنشاء الكولخوزات والسوفخوزات. بدورها قامت الثورة بتوزيع الملكيات المنزلية household على الفلاحين الذين اعتادوا على استهلاك معظم ما ينتجون وليسوا معنيين سوى بان ينفقوا الفائض في المدينة على شراء سلع صناعية يحتاجونها. وبعد ان عاد الاقتصاد لمستواه في عام 1913 حصلت زيادة في الطلب على السلع الصناعية لكن لم تتم تلبيته نظرا لضعف كفاءة الانتاج الصناعي. هنا اقترح بريوبريجنسكي تجليس التوازن بين الطلب الريفي الفعال/المتوسع وبين مخرجات الصناعة في المدينة. 1921-1027. ولكي تشبع الصناعة الطلب الفعال يصبح ضروري الاستثمار في صناعة ثقيلة وهذا لا يوفره القطاع الصناعي بسبب صغره ونظرا لعدم وجود تمويل خارجي بسبب المقاطعة السياسية وعدم وجود صادرات صناعية تمول الواردات. وعليه صار لا بد للقطاع الصناعي ان يحمل عبء زيادة الاستثمار. وهذا يجب القيام به عبر تحويل قسط من الطلب المفرط الزائد بعيدا عن الاستهلاك ولصالح الاستثمار وهذا سوف يحل في الوقت نفسه مشكلة عدم التوازن التضخمي في الاقتصاد السوفييتي. فلا بد للاحتكار التجاري الدولاني ان يحل محل آلية السوق، اي ان يشتري السلع الزراعية باسعار منخفضة ويبيع السلع الصناعية باسعار عالية وبهذا يُحوَّل سعر الصرف بين صناعات الدولة والزراعة الخاصة لصالح الصناعة.

سمى بريوبريجنسكي هذا بالتبادل اللامتكافىء عبر سياسة تسعير احتكارية من قبل الدولة ''التراكم الاشتراكي الأولي''... هذه السياسة اصابت بعنف الفلاحين الاغنياء ونتيجته وقف أو صد خطر نمو راسمالية ريفية.

بدوره جادل بوخارين بوجوب اتباع سياسة اقتصادية هي التبادل المتكافىء كي يقبل الفلاحون بتسويق فوائضهم وان هذا التخطيط يجب وضعه في سياق التوقع لما يمكن ان يؤسس نفسه كواقع مسلَّم به اذا كان التضبيط عفويا.

ولكن قانون بريوبريجنسكي للتراكم الاشتراكي البدائي ، كان تضبيطا اقتصاديا يتعايش مع ويتناقض ايضا مع قانون القيمة بما هو اداة تضبيط مشتق من

الانتاج السلعي وعلاقات الملكية الخاصة.

ان اطروحته عن التضبيط كانت مصممة من اجل التقاط التناحر بين علاقات الانتاج الاشتراكية والخاصة في الفترة الانتقالية"[1].

في صلب أطروحة بريوبريجنسكي كان الصراع بين الدولة والفلاحين الأغنياء الكولاك المر الذي جعل من الكولخوزات آلية لفصل الفلاحين الفقراء عن الأغنياء من جهة بتمليكهم ولكن في الوقت نفسه بإشراف الدولة على تصريف منتجاتهم طالما أمنت لهم دخلا فلا بد أن يقدموا تضحيات للبناء الاشتراكي الذي رأى في تطوير الصناعة حياة المجتمع الاشتراكي.

لذا صيغ قانون في الاتحاد السوفييتي في ثلاثينات القرن الماضي اشتمل على مبادىء العمل التعاوني مجسدا في الكولخوزات باعتبارها تتكون من تعاونيات فلاحية إنتاجية يتحدون فيها بشكل طوعي بهدف إنتاج زراعي جماعياً قائم على عمل جماعي. ويُدار الكولخوز بمبادىء الإدارة الذاتية، ديمقراطياً، وبانفتاح، ومشاركة فعالة من الأعضاء في القرارات المتعلقة بمختلف مستويات الحياة داخل الكولخوز.

صحيح أن روسيا عشية الثورة البلشفية كانت قد دخلت طور التطور الرأسمالي، ولكن القطاع الصناعي لم يكن هو القطاع الإنتاجي الأساسي بل كانت بنية المجتمع فلاحية. ولكي يتم تصنيع البلاد كان لا بد أن يتم الارتكاز على الفائض الزراعي لتمويل التصنيع وتغذية سكان المدن ولا سيما امام الحرب والحصار الرأسمالي الغربي ضد الاتحاد السوفييتي كدولة اشتراكية ناشئة.

ذلك لأن الزراعة البدائية التي تعتمد على أدوات إنتاج متخلفة والمحراث الخشبي على الدواب لا يمكنها بزل فائض يخدم الخطة الطموحة للتصنيع، وهذا ما ارغم السلطة الشيوعية على مرونة ما تجاه البرجوازية الصغيرة إلى أن تتمكن الدولة من تطوير قطاع زراعي تعاوني يغنيها عن الاعتماد على البرجوازية الصغيرة/ الكولاك.

1 A Dictionary of Marxist Thought, ed Tom Bottomore, Blackwell, 1983, p.p. 389-91

الفقرات التالية عن كميونة كوبان في الاتحاد السوفييتي السابق عام 1928، هي تصوير لمواقف الفلاحين مقابل او في مواجهة ملاك الأرض الكولاك لا سيما وأن الكولاك كانوا ضد الكميونات بشكل واضح وقاموا بممارسات إرهاب وتخريب:

«... لذا كان الكولاك يكرهون الكميونة، ويعملون كل ما يمكن أن يلحق الضرر بها. كانوا يطلقون قطعانهم لترعى المحاصيل، ويحرقون القش، ويهددون بشكل متواصل بقتل اعضاء الكميونة ويطالبون ال ''موزنيكس'' الفلاحين بإخلاء ارض الكوزاك[2].

وهذا ما يقوله السجل الارشيف:

''... قام اللصوص بقتل الفلاحين بوحشية، قتلوا ولدا عمره اثني عشر عاما امام امه، وقدموا اعترافا امام الكاهن للغفران عن قتل رجل امام زوجته. وفي تلك الحادثة تم قتل اربع وعشرين من اعضاء الكميونة. المرجع السابق ص13.

من المهم جدا أن نلاحظ أن تلك الفترة كانت هي السنوات الأولى لانتصار ثورة أكتوبر الشيوعية وبداية إقامة التعاونيات الزراعية وخاصة لأن الحرب الإمبريالية ضد الاتحاد السوفييتي أهلكت الاقتصاد وكان مقصد الإمبريالية إما إسقاط النظام الاشتراكي أو تدمير البلد، وهو بالمناسبة ما يحصل في سوريا اليوم اي ضد سوريا. ناهيك أن الاتحاد السوفييتي ورث البلد عن حكم القياصرة المهزوم في الحرب الإمبريالية الأولى والمنهار إقتصاديا. لقد تحالف الكولاك وبقايا القيصرية والبرجوازية هناك مع الإمبريالية لإسقاط النظام الجديد.

''...لقد رغب الفلاحون بان يديروا الجماعيات والعمل في مزارعهم الصغيرة بانفسهم وسمحت لهم الحكومة السوفييتية بذلك، ولكن لافتفارهم للدواب اضطروا لتأجير ارضهم لأغنياء الكوزاك بل وأجروا انفسهم لهم كعمال أجراء. المرجع السابق ص13.

«... في استطلاع عن التعاونية، تعاونية كوبان Kuban ولماذا انضم لها الفلاحون كانت نتيجة الاستطلاع كما يلي عام 1928 : ستة وعشرون بالمئة

2 The Soviet Collective Farm: A Sociological Study, by P. Simush, Progressive Publishers. Moscow. First printing 1971.p> 13. Printed in the Union of Soviet Republics.

قالوا بانهم انضموا لأنهم لا يملكون احصنة للحراثة، ولا قطع اراضي كافية للاستغلال أي يكفيهم استغلالها، وعشرون بالمئة قالوا بانه كان من الصعوبة بمكان استغلال قطعا صغيرة واعتقدوا ان العمل الجماعي سيكون اسهل، و سبع عشرة بالمئة قالوا انهم اقنعوا انفسهم بفوائد الجماعية من تجربتهم في الجيش الأحمر، و تسعة بالمئة قالوا بانهم ارادوا تجربة العمل الجماعي، وخمس عشرة بالمئة قالوا انهم ذوي خبرة اساسا في اشكال العمل الجماعي واحبوها، و خمسة بالمئة قالوا بأنهم سئموا العمل مع الكولاك والباقي اعطوا آراء مختلفة» المرجع السابق ص 15.

«... كانت قواعد وأسس قبول العضوية ان يكون الشخص قد بلغ السابعة عشرة من عمره، ولا فرق بين الجنسين، وان يكون قد عمل في الزراعة او ساهم في دعمها ويقدم الشخص طلبا ويبت فيه بشكل سري من مجلس الجُماعية وحين القبول يدفع حصته ويتحمل شراكة في مسؤولية الخسارة ويحسب الربح الصافي في نهاية العام ويوزع في اجتماع عام». المرجع السابق ص 14.

حول الأثر الهام والمميز للتعاونيات دفع مكسيم جوركي للكتابة عن ما لاحظه في جماعية جريجوريوليساكايا ستاتيستا في صيف 1929، حيث وصف في إحدى قصصه الانطباع الهائل الذي خلفته الماكينات على الفلاحين الأفراد الذين عايشوا العمل الزراعي ضمن ضوء جديد'' المرجع السابق ص 17.

تسببت الحرب الثانية في تراجع التعاونيات وانتاجها ورحيل قسم من اعضائها الى ا لمدينة.

كان في الحزب الشيوعي البلشفي اتجاهين فيما يتعلق بتطوير الانتاج الزراعي الى مستويات يمكن معها تحقيق المجتمع الاشتراكي. كان احد الاتجاهين يبتغي جعل المزارع الفلاحية الصغيرة مزارع كبيرة عن طريق تحويل هذه المزارع الى سوفخوزات اي مزارع حكومية يكون شأنها شأن المصانع والمعامل التي استولت عليها الدولة من الراسماليين. وفعلا جرى تحويل بعض الاراضي الى سوفخوزات على نطاق ضيق بدون ان تدعو الحاجة الى مصادرة الاراضي التي منحت للفلاحين. ولكن انشاء السوفخوزات على نطاق القطر كان يستلزم مصادرة الارض من الفلاحين ما كان

سيحول الفلاحين من قوة مؤيدة للنظام السوفييتي الى قوة معادية له.

كيف يمكن تحويل هذه الملكيات الخاصة الى ملكية اجتماعية؟ كان رأي جوزيف ستالين ان هذا يمكن ان يتحقق عن طريق الاقناع والتثقيف.

نلاحظ ان هذا الحديث لستالين يناقض الضخ الغربي البرجوازي الهائل ضد الرجل وخاصة فيما يخص الفلاحين والمسألة الزراعية. حيث يُنسب للرجل إهلاك الفلاحين ورفضهم التعاون والإنتاج وحتى قتل دواب الحراثة. ولكن، لو صح ان كان الفلاحون إلى هذا الحد ضد السياسة الزراعية للاتحاد السوفييتي فكيف تمكن من إطعام المدن، وتغذية الصناعة بفائض الزراعة؟ بل وفي مدى زمني قصير حيث تمكن الاتحاد السوفييتي من موازاة التطور في المركز الرأسمالي[3].

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي تم تفكيك كامل البنية الاشتراكية للاتحاد السوفييتي وتفككت بنيته الدولانية السياسية حيث انفصلت كثير من الجمهوريات التي كانت اجزاء منه. وضمن ذلك تراجعت وتفككت كثير من الكولخوزات، وتحولت إلى شركات واشكال شركاتية، ولكن كما رأى البعض بقيت تعمل بمفهوم الكولخوز.

لقد فضلنا وضع تعريف موسع ببعض المصطلحات الواردة أعلاه في المتن بغية عدم تشتيت ذهن القارىء.

وحسب القاموس، ف"...الكولخوز شكل الادارة الاقتصادية الاجتماعية الاشتراكية للعمال الزراعيين المنظمين في اتحاد اختياري، بهدف الانتاج الكبير على اساس جعل وسائل الإنتاج الأساسية عند الفلاحين ملكية اجتماعية وعلى عمل الفلاحين الجماعي. هي الشكل الرئيسي في الزراعة الاشتراكية، والتي برزت في الاتحاد السوفييتي. وفيها تعتبر وسائل الانتاج الأساسية (المكائن والبذور المخزونة وغيرها) وعمل الفلاحين ملكية عامة. ويجري توزيع الدخل على اساس العمل (حسب وحدات العمل التي ينجزها الشخص). واقيمت في الاتحاد السوفييتي على اراض تابعة للدولة حيث وضعت تحت تصرف الكولخوز بشكل دائم. وفي نفس

3 أنظر حوار تشارلز بتلهايم وبول سويزي في كتاب:
Transition to Socialism, Sweezy pail & Bettlehiem, C, Monthly Review 1970.

الوقت يوجد الى جانب الادارة الاقتصادية الاجتماعية في الكولخوز استثمار خاص مساعد لأعضاء الكولخوز (وهي عبارة عن قطعة من الأرض تكون عادة مجاورة لمحل المسكن يمكن ان يستفيد منها عضو الكولخوز في زراعة الخضروات للاستهلاك الشخصي، وبالاضافة الى حقه في تملك عدد قليل من الدواجن وبقرة وخنزير[4]".

و الكولاك: "... هي البرجوازية الريفية التي تحصل على مداخيل عن طريق استغلال قوة العمل المأجور –العمال الزراعيون- والتجارة والربا وإيجار الأرض الزراعية وغيرها. لقد كانت الاستثمارات الكولاكية في اوائل القرن العشرين في روسيا تمثل سدس الاستثمارات الزراعية وتسيطر على نصف محاصيل الفلاحين وتنتج نصف الحبوب للسوق. لقد كان الكولاك الذين يمثلون جزءا ضئيلا من السكان قوة كبيرة في ريف ما قبل ثورة اكتوبر. وكانوا ينهبون بلا رحمة ، ليس العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء وحسب بل متوسطي الفلاحين ايضا[5]".

ومنذ الايام الاولى لثورة اكتوبر ابدى الكولاك مقاومة ضارية للسلطة السوفييتية واخفوا الحبوب ، ونظموا العصيانات... الخ. وقد اتبعت السلطة السوفييتية تجاه الكولاك في هذه الفترة سياسة التضييق والازاحة. فالضرائب العالية وسياسة الأسعار المحدودة للحبوب وتحديد ايجار الأرض والاجور... كل هذا وضع الاستغلال الكولاكي في حدود ضيقة وأدى الى إزاحة بعض مجموعات الكولاك دون ان يلغي اسسهم الاقتصادية.

ومنذ نهاية 1929 وارتباطا ببدء الحركة الكولخوزية الجماهرية نشات كل الظروف لاستبدال انتاج الحبوب الكولاكي بالانتاج الاشتراكي وبالتالي تصفية الكولاك كطبقة، الأمر الذي تم خلال 1930 -1934 عن طريق إشاعة التعاونيات بصورة كاملة في الزراعة.

والكومونة الزراعية: " ... شكل من اشكال الزراعة التعاونية يتميز عن الارتيل الزراعية بتعميم جميع وسائل الانتاج واستثمارات الكلخوزيين الشخصية. ويتم استهلاك اعضاء الكومونة وخدمات الأعضاء الحياتية على حساب الانتاج الاجتماعي. ففي السنوات الأولى من السلطة السوفييتية كانت الكومونات

4 القاموس السياسي :مختارات، تأليف ب.ن. بوناماريوف ، ترجمة وإعداد عبد الرزاق الصافي ، دون سنة نشر.

5 نفس المصدر

احد اوائل اشكال حركة المزارع التعاونية. وكان التوزيع يتم بالتساوي. كانت الكوميونات تنشأ عادة في الأراضي الاقطاعية السابقة. وكانت تضم الفلاحين الفقراء والمتوسطين وافراد الجيش الاحمر المسرحين، والعمال الزراعيين وكذلك عددا من العمال والمستخدمين. وكانت الدولة السوفييتية تقدم للكميونات مساعدات مادية ومالية. غير انه لم تكن في السنوات الأولى من عمر السلطة السوفييتية، لتوجد قاعدة مادية تكنيكية لمزارع من هذا النوع. وغالبا ما كانت تنطوي تحت اسم الكومونات اتحادات انتاجية من نموذج ادنى بالمقارنة مع الكومونة. لذلك ووفقا لمقررات الفلاحين انفسهم، انتقلت الكومونات في النهاية الى نظام الارتيل الزراعية. ويمكن للكومونات ان تظهر مجددا : 1- في ظروف نمو انتاج المزارع التعاونية وانتاجية العمل الزراعي ، اللذين يؤمنان جميع متطلبات الفلاحين التعاونيين , -2- في حال حدوث الوقرة في الخيرات و 3- في حال قيام مؤسسات اجتماعية تؤمن الخدمات للفلاح التعاوني على اساس التكنيك الراقي (مغاسل، افران ، مطاعم ممكننة...) غير ان الكومونة كشكل من اشكال الحركة التعاونية الزراعية، تعتبر كجماعة انتاجية قائمة على ملكية جماعة الكومونة. وهي لا تحل ، بذاتها، مسألة الانتقال الى شكل موحد للملكية الشيوعية[6]".

و الأرتيل الزراعية:" ... هي صورة من صور الاستثمار التعاوني، تعمم فيها وسائل الانتاج الرئيسية وعمل الفلاحين، في حين يجري توزيع المداخيل حسب العمل. والأرتيل هي الشكل الاساسي للكولخوزات (المزارع الانتاجية التعاونية) في مرحلة الاشتراكية. وفي الارتيل تعمم الارض والالات الزراعية والتجهيزات وحيوانات الجر واحتياطيات البذور واعلاف المواشي العامة والمنشآ المساعدة ومؤسسات التحويل الاولي. للمنتجات[7].

التعاونيات في الولايات المتحدة:

تجدر الإشارة إلى ان النشاط التعاوني موجود حتى في بلدان المركز الرأسمالي الأشد توحشاً. لكن هيمنة انظمة المركز توحي وكأنها لم تشهد قط هذا النشاط

6 موجز القاوس الاقتصادي لجماعة من السوفييت تعريب مصطفى دباس اصدار دار الجماهير دمشق ص 456

7 نفس المصدر ص 14

سواء كمقاومة للراسمالية أو كتساوق معها واتقاء لشرها.

طبقاً ل ويكيبيديا أو على ذمة دقتها: ”... ظهرت التعاونيات على مستوى الجذور لأول مرة في الولايات المتحدة في وقت سابق بكثير، خلال

صعود فرسان العمل في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر. ..

تم تأسيس التعاونيات، على الرغم من أنها أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار، كما شهدت سنوات الصفقة الجديدة The New Dealطفرة أخرى في التنمية التعاونية، برعاية إلى حد كبير من قبل الحكومة الفيدرالية، وحشد تعاونيات المزارعين، والتي بدورها حفزت الاهتمام في المدن، حيث بدأت تتشكل تعاونيات تجارة التجزئة والأغذية والاسكان، ثم، بالطبع تكاثرت مختلف أنواع المشاريع الجماعية والحرفية في الستينات. لكن للتعاونيات أيضا تاريخ أكثر حداثة، يعتمد على إرث العمال. فقد تمرد في مطلع القرن العشرين في المنطقة الإقليمية الأولى اتحاد التعاونيات العمالية في الولايات المتحدة، وشبكة منطقة الخليج للتعاونيات تحت عنوان «لا رئيس» حيث نظمت في سان فرانسيسكو بالتعاون مع عمال الصناعة في العالم، وهي تذهب لما هو ابعد من مجرد الملكية الجماعية للمؤسسات الفردية، حيث تهدف المجموعة صراحة لخلق حركة وطنية للعمال بالسيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد....

هذه الاستراتيجية تتناقض بشكل حاد مع المسيرة الحدثية كجهود مستحدثة، والتي تسعى إلى توسيع قاعدة اقتصاديات السوق بدلاً من تحديها. وقد تصاعدت مع نمو الحركة العمالية طوال القرن التاسع عشرولكنها تراجعت فقط كحركة مع ظهور قيادة عمالية إصلاحية تخلت عن جذورها الراديكالية.“

إن العلاقة بين التعاونيات والحركة العمالية مسألة اساسية في سبيل تقوية وحتى انتصار الطريق التعاوني، لذا كان لا بد للنظام الراسمالي من الحيلولة دون علاقة متماسكة وتحالف بين الحركتين. وربما يجوز لنا القول بأن الحركة العمالية مستهدفة أكثر من الحركة التعاونية لأنها تمثل الطبقة العاملة، أو هكذا يُفترض، لما لهذه الطبقة من ثقل واحتمال ثوري فكان لا بد من اختراقها وبقرطتها وشراء البيروقراط القيادي فيها، وهو ما حصل حقيقة منذ الثورة الصناعية وحتى

اليوم. فالقيادات النقابية العمالية إذن قابلة للاختراق اكثر من الحركة التعاونية ربما كذلك لأن الحركة التعاونية هي في موقع الإنتاج وليست في موقع مكتبي، وهي أكثر جذرية وديمقراطية داخلية لأن الكل يشارك في بناء التعاونية مما يجعل إفساده أمر أشد صعوبة. وفي حال فساده هو طبعا سيغادر التعاونية.

يقول بيرنارد مرسيزالك في مقالته ''اقوى معاً'' وهي مراجعة لثلاثة كتب في التعاونيات [8]:

''... كان بيتر رانيس ممن تابعوا أسس تحركات تعاونيات العمال من أجل التغيير الاجتماعي الذي كان مفقودًا وخاصة الحركات الأخيرة مثل احتلال المصانع في الولايات المتحدة والاحتجاجات ضد التقشف في أوروبا''.

بدوره يركز بينكلر على ضرورة حل التوترات بين الأعضاء في التعاونية، ولكن على نفس القدر من الأهمية التحديات التي تواجه قيم الأعضاء التي يطرحها السوق الرأسمالي نفسه. إن التعاونيات الأكثر نجاحًا تخلق بيئة ملائمة في اقتصاد محلي، مثل مخبز Cheeseboard في بيركلي، وفي بعض الحالات النادرة على المستوى القومي، مثل محطّة قهوة إكوال إكستشينج كوفيستير، التي تتخذ من بوسطن مقرًا لها. ولكن عندما تكافح التعاونيات للتنافس مع الشركات التقليدية، فإن أعضائها يواجهون مخاطر عالية من «الاستغلال الذاتي» - يعملون لساعات طويلة مقابل أجور متدنية في ظروف تشبه نفس مكان العمل الرأسمالي الذي يسعون إلى الفرار منه. وبالفعل، فإن هذا الاتجاه ربما يمثل النقد الأوضح لجدوى التعاونيات بوجه عام. لذا يحتاج أعضاء جمعية تعاونية إلى عامل لتحقيق التوازن بين الرؤية الجذرية والبراغماتية - إن لم يكن كل يوم، بل في كثير من الأحيان. من المرجح أن تحدد كيفية الحفاظ على توازنهم العاطفي بين كل من نوعية حياتهم العملية واستدامة مؤسستهم[9]».

كان للأزمة المالية الاقتصادية المستحكمة في الولايات المتحدة تأثيرها لصالح تنشيط الفكر التعاوني حيث مثلت تحدياً عجزت البرجوازية عن حله رغم الضخ

8 Peter Ranis: Cooperatives Confront Capitalism (London:Zed, 2015

9 نفس المصدر

الإعلامي الهائل بإمكانية تجاوزه. ما يلي بعضا مما ورد في مؤتمر بلاتيمور للديمقراطية الاقتصادية

Report on Baltimore Economic Democracy Conference: Building Our New Economy Together.

By the It's Our Economy team

"...إن بذور اقتصاد مدمقرط متجذرة عميقاً في الولايات المتحدة. إن أكثر من 130 مليون من السكان هم أعضاء في نوع ما من التعاونيات بما فيها اتحادات الاعتماد. تُطور كليفلاند سلسلة من تعاونيات العمال التي حازت على إطراء ملموس عبر كل البلاد –تعاونيات الإخضرار الدائم- كما ان مدنا أخرى بدأت ببناء موديلات مشابهة. ففي مدينة نيويورك تضامنية مدينة نيويورك، تدعم التعاونيات القائمة ومختلف البنى الاقتصادية المقرطة وتحث في الوقت نفسه النمو والترابط الداخلي لأخريات... لقد قاد النقاش إلى فترة اختراق حيث اصبح بوسع المشاركين حضور الورش التي يتم فيها مناقشة قضايا متعددة من ضمنها تجديد الطاقة، الأمن الغذائي، التعاونيات التي يملكها العمال، موديلات ملكية بيوت بعيداً عن المضاربات وإبداع طرق لدمقرطة النقود والتمويل عبر مقاومة الديون. إن سياسة الغذاء والإنتاج مرتبطة بعمق بالبيئة وإذا ما كان لنا الحق ببيئة صحية فإننا بحاجة إلى مساكن توفر ذلك وإلى سياسة طاقة نظيفة ودائمة[10].

إسبانيا

"... توجد في شركة موندراغون كوربوريشن في إسبانيا، أكبر اتحاد للتعاونيات في العالم ، تخصص دائرة كاملة من البنك الداخلي للشركة لتمويل وتطوير التعاونيات الجديدة، وكثيراً ما تنفصل هذه المشاريع الجديدة عن التعاونيات القائمة من جانب مجموعة أساسية من العمال، بمساعدة موظفي التنمية. يشترط البنك أن تكون هذه المجموعات قد عملت معًا في السابق ووصلت إلى مستوى من الرفاقية الحميمة قبل أن تدرس أو ترعى خططها.

10 .us@gmail.com

تشير هذه السياسة الى الفوائد المحتملة كعامل سلبي في كثير من الأحيان عندما يتمتع أعضاء سابقون في جمعية تعاونية بعلاقات وروابط يفتقدها الأعضاء الجدد، إلا إذا بذل المؤسسون جهودًا صريحة للترحيب بهم. (تجربة مماثلة شائعة في شركات التكنولوجيا الناشئة، حيث يتم إغراء الموظفين الجدد بامتيازات مختلفة ولكن دون رقابة ذات معنى، كما أن التسلسل الهرمي المهني الحاد يسمح للمؤسسين والموظفين الأوائل/الأقدم بأن يكونوا في مواقع أعلى. وقد ابتكرت التعاونيات العمالية العديد من الأدوات لتعزيز تضامن الأعضاء، تسهيل الشفافية وتنسيق صنع القرار. ولكن أبعد من هذا، هناك مجال آخر أكثر مراوغة للحياة العملية التعاونية، وهو مجال اعطاء الجدد صلاحيات شكلية بدون قيادة فعلية بيما تحقق البنية الالهايراركية/المراتبية للمؤسسين وقدامى المستخدمين الموقع في القمة" .

الارجنتين:

"... إضافة إلى تناوله للتعاونيات في الولايات المتحدة، يناقش بيتر رانيس ظهور التعاونيات العمالية في كوبا مؤخرا ويعطي أكبر قدر من الاهتمام لتجربة *recuperados*، أو«الشركات المستردة» في الأرجنتين. وهي الشركات التي تخلى عنها أصحابها خلال أواخر التسعينيات من القرن العشرين إثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي عصفت بتلك البلاد حيث تم أصلاح هذه الشركات، فأصبحت هذه المصانع مواقع حيوية

للتضامن بين العمال ومجتمعاتهم، مع دعم السكان المحليين، وهكذا تحولت المصانع المصادرة، والشركات المحررة بدورها إلى مساحة للمشاريع المجتمعية.

فمستودع الطباعة في بوينس آيرس، على سبيل المثال، يستضيف الأحداث الثقافية المحلية، في حين أن اثنين من المباني الشاهقةب مائة غرفة في فندق "باوين" يوفر أماكن إقامة لعقد مؤتمرات العمال، و *FaSinPat* اختصار لـ «مصنع بدون أرباب» بالإسبانية). يتبرع مصنع للبلاط في جنوب

الأرجنتين بانتظام ببلاط لمشروعات البناء المجتمعي ويحيي حفلات موسيقية على حسابه. إن مثل هذا التعاون أمر أساسي لأطروحة رانيس التي تؤكد أن االتعاونيات العمالية تستطيع أن تقودها.

وكما أشرنا، فإنه إثر الأزمة الاقتصادية في الأرجنتين في أواخر القرن العشرين، قام رينز بلفت الاهتمام إلى تجربة إشفاء المشاريع هناك''

نستخدم هنا مصطلح الإشفاء بمعنى قريب مما طرحه لينين عن قيام الدولة /السلطة في النظام الراسمالي باستلام الشركات التي وصلت حافة الخسارة والإفلاس لتعيد تنشيطها ومن ثم إعادتها إلى القطاع الخاص. وهذا يؤكد دور دولة السلطة الطبقية الرأسمالية في خدمة الطبقة البرجوازية المالكة، أي تخدم طبقة وتحكم شعباً[11]. لكن الإشفاء، وربما هنا بالمعنى المعاكس، اي اخذ المشاريع المفلسة في القطاع الخاص ونقلها إلى القطاع التعاوني، اي تحريرها من القطاع الخاص بما هو سبب مرضها. والفارق بين هذا الإشفاء وذاك هو الفارق بين الموقف والمصلحة الطبقية لهذه الطبقة أو تلك، أو الفارق بين ثقافتين وفكرين نقيضين لبعضهما البعض.

حديث رينز هو عن المشاريع التي هجرها اصحابها خلال ازمة التسعينات المالية حيث تم تشغيلها واستغلالها واصبحت هذه المشاريع مواقع حيوية للتضامن بين العمال وتجمعاتهم، كما نالت دعم السكان المجاورين لعملية الإشغال أو المصادرة، وبدورها، فهذه المشاريع المحررة/المُشفاة قدمت في النهاية خدمات للتجمع السكاني.

موزمبيق

''حسب عام *2012*، ... يعمل حوالي *75.2* بامئة من سكان موزمبيق في الزراعة والثروة الحيوانية والصيد وصيد الأسماك وغيرها من الأنشطة في المناطق الريفية التي يعيش فيها *71.4٪* معظمهم من النساء. وقد وافقت الحكومة

11 إلى جانب الإشفاء، تقوم السلطة في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بتحويل أجيال المخترعات العلمية التي صُممت لخدمة الجيش الأمريكي وحلت محلها اجيالا أخرى لصالح القطاع الخاص، ولعل اوضح مثال هي صناعة الكمبيوتر التي استخدمها الجيش الأمريكي في الحرب العالمية الإمبريالية الثانية. ولاحقاً حولها للقطاع الخاص. هذا ما يمكننا تسميته "التضمين".

على «خطة العمل من أجل الحد من الفقر» *(PARP)* للفترة *2011-2014* التي تدعم إنشاء التعاونيات والجمعيات في المناطق الريفية كطريقة لتوفير النمو الاقتصادي لمختلف الشرائح الاجتماعية، من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية ومصايد الأسماك للحد من الفقر بحيث يقل من *54.7٪* إلى *42٪* بحلول عام *2014*.“

التالي وصف للحياة في تعاونيات نسائية في موزمبيق. في ذكريات من موزمبيق: تقول الباحثة:

”... ما أن اخذنا نعمل معا، زرنا تعاونية نسائية صغيرة والتي هي واحدة من كثيرات أقيمت في منطقة زوناس فيردس، وهي المناطق الخضراء على حواف مابوتو من اجل تشجيع الزراعة المدينية والحصول على دخل نقدي لأعضائها. وقد أطلعنا على المكان رئيس التعاونية. شاهدنا حقولا غير خصبة تعتمد على ماء المطر، الذي لم يأت. وشاهدنا حظائر صغيرة لأرانب ضعيفة، يبدو على بعضها سوء التغذية تبحث عن الحبوب، وبعض فراخ البط تبحث بين الحصى عن غذاء.

وبعد الجولة تجمع أعضاء التعاونية العشرون حولنا بشكل من الاحتفاء. جلسوا على الأرض في شبه دائرة، بعضهم ممدد الساقين والبعض على الظهر وجلسنا انا ولينا كل على قطعة خشب أحضرت لنا. بعض النسوة يحتضنّ طفلا ويجلسن على حصير، وبعض الأولاد الصغار يلعبون على اطراف جلستنا».

من حديثهن تلمس الكبرياء والفخر بتعاونياتهن، فقبل عامين فقط، كانت كلاً منهن تعطي التعاونية ثلاثة ايام من اسبوعها وتعمل اربعة ايام في خاصتها. كان واضح انهن لسن محبطات من الموسم السيىء الذي بالكاد يكفي فما بالك بأن يبعن. كنت اقول في داخلي: ما الذي يحفز هاتيك النسوة بقبول هذه الحياة دون فائدة تذكر؟ تحولت لينا إلي لتترجم اسئلتي:

قلت انني متفاجئة بهذا الأمر.

قالت، على فرض جاء رجل غدا وقال لك أشتري هذه التعاونية منك وادفع لك راتبا اسبوعيا بحيث تبقي تعملين هنا. هل تبيعين؟ كان الرد كثيرا منهن لا لا او بهز الرأس بالرفض. هذه تعاونيتنا، هذا كان الرد. نحن نحصل على دخل يومي ولو بسيطا، ستنمو محاصيلنا وتدر دخلا لنا. لكن هذه الجبهة المتحدة تم كسرها من عضوة تعاونية شابة قالت: انا بالتأكيد سأبيع. فسألتها لينا: لماذا؟

وقفت المرأة ونظرت إلى لينا، وقالت بصوت قوي: أنت حامل، حيث كان حمل لينا في اشهره الأولى، هل تعتقدين ان الطفل الذي تحملين سيعيش هنا بشكل صحي ويعتني بك في شيخوختك كما نتوقع نحن من بطاتنا الصغار. انت لا تعرفين؟ اما انا فيجب ان اعيل اولادي يجب ان اغذيهم الان.

كان الرد فوريا من الشخص الرسمي: ما اسمك؟

تراجعت ثقة المرأة، وساد صمت، وشعرت النسوة بالارتباك. نهضت لينا وفردت يديها وأخذت ترقص وسحبت النسوة بعضهن واحدة إثر الأخرى للرقص وأخذن يغنين لفريلمو (مختصر اسم جبهة تحرير موزمبيق اليسارية من الاستعمار البرتغالي)، وحين انتهين، ضحكن، فانتهى التوتر، وألقى المسؤول بقلمه جانبا».

يُلامس هذا النص مسألة ميدانية واقعية في مستوى القناعة المتولدة لدى النساء بأهمية التعاونية كحالة تحرر من العمل المأجور، حتى لو وفر العمل المأجور دخلا اعلى. وأعتقد هنا أن لاضطهاد واستغلال المرأة دور هام هنا ليس فقط لأن ما تتقاضاه من أجرة أقل مما يتقاضاه الرجل، بل لأنها كثيرا ما تتعرض للتحرش الجنسي أيضا، ولذا، يفضلن التعاونية رغم قساوة الظرف على العمل المأجور، وفي هذا نلمس أهمية الحرية كبعد إنساني.

ثم تضيف الباحثة:

'' ... قررت ان أطَّلِع بنفسي، فسافرت بالطائرة إلى نياسا مع تيريزا، وقابلت امرأة تلعب دورا بارزا في الإنتاج الزراعي في مزارع حكومية في قرى كوميونية/ جُماعيات.

قالت تيريزا لا داع ان يتوسط احد بل نريد الحديث مباشرة وبمعزل عن من يشرحون. زرنا قرية بها 276 اسرة بها حدائق خضار جيدة، بناء مدرسة جديدة، عيادة صحية، وموظف عمل صحي، وتعاونية زراعية ب 250 عضواً، وزرنا يوناجا وهي قرية اكبر أي بحجم بلدة كانت معسكرا لفريلمو لإعادة تأهيل الذين تعاونوا مع البرتغاليين. كانت ماتاما مزرعة حكومية تضم قوتها العاملة المكونة من 2000 شخص منهم 600 شخصinproductivos (لا ينتجون)».

موزمبيق هي من دول إفريقيا الجنوبية المحيطة بجمهورية جنوب إفريقيا. كانت مستعمرة للبرتغال وتحررت عام 1975 بحرب الغوار/العصابات بقيادة جبهة فريلمو، اي ان الاستعمار هو الذي أورثها الفقر والتخلف، أي ان الفقر فيها اساسه

التدمير والنهب الإمبريالي. وتجدر الإشارة إلى أن امريكا دعمت الحركة اليمينية في مواجهة جبهة فريلمو اليسارية، وبالمقابل، شاركت كوبا في دعم الحركة اليسارية. وبالطبع كثيرا ما تعرضت موزمبيق للعدوان من جنوب إفريقيا قبيل سقوط نظام الفصل العنصري هناك، ولا تزال فريلمو تعمل على بناء نظام اشتراكي في البلاد.

نيوزيلندا:

كما أشرنا في موضع سابق، لا بد من ملاحظة بأن نيوزيلندا هي مستوطنة راسمالية بيضاء على حساب الشعب الأصلاني هناك، فهي من مجموعة توليدات استيطانية من أوروبا الغربية خاصة غزت بلدانا أخرى ودمرت حضارتها وابادت شعوبها الأصلانية بشكل شبه مطلق. وحيث ورثت اراضيها وعمرانها وكل حضارتها بالاغتصاب، كان لا بد ان تحقق نموا سريعا جدا. ولأنها رأسمالية وغربية واستعمارية فإن سياساتها متطابقة مع سياسات الغرب الأوروبي واسوا: الولايات المتحدة وكندا واستراليا ونيوزيلندا وجنوب افريقيا سابقا، والكيان الصهيوني.

لذا، فإن اية كتابة لا تذكر هذه الحقائق الدموية، وتتحدث بالتالي عن هذه البلدان كما لو كانت بلدانا عادية، هي كتابة مدمرة للوعي الإنساني وخاصة مستواه الثوري والإشتراكي الشيوعي.

"... يعود تاريخ تعاونياتها إلى أواخر القرن التاسع عشر. كانت التعاونية الأولى هي شركة *Otag* التعاونية الصغيرة المحدودة للجبنة ، التي بدأت في عام *1871* في *Highcliff* في شبه جزيرة .*Otago* مع الدعم النشط من الحكومة النيوزيلندية ، إضافة لتعاونيات صغيرة في المناطق المعزولة. كما بدأت التعاونيات في الهيمنة بسرعة على الصناعة، وبحلول عام *1905* ، كانت تعاونيات الألبان هي الهيكل التنظيمي الرئيسي في الصناعة. في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين ، كان هناك حوالي *500* شركة ألبان تعاونية مقارنة بأقل من *70* شركة كانت مملوكة للقطاع الخاص.

ومع ذلك ، بعد الحرب العالمية الثانية وظهور وسائل النقل المحسنة وتكنولوجيات المعالجة وأنظمة الطاقة ، حدث اتجاه لدمج تعاونيات الألبان. وبحلول أواخر

التسعينات، كانت هناك تعاونيتان رئيسيتان: مجموعة النيوزيلان النيوزيلندية ومقرها في ولاية تاراناكي ومقرها في منطقة تارانيكي. في عام 2001 اندمجت هاتان التعاونيتان، جنبا إلى جنب مع مجلس الألبان النيوزيلندي، لتشكيل فونتيرا. تم دعم هذا الاندماج الضخم قبل حكومة نيوزيلندا كجزء من إزالة القيود على صناعة الألبان، والتي سمحت لشركات أخرى بتصدير منتجات الألبان مباشرة. لم تنضم تعاونيتان صغيرتان إلى فونتيرا، مفضلين البقاء مستقلتين - شركة تاتوا للألبان وموريلاند ومنتجها ويستلاند ميلك على الساحل الغربي للجزيرة الجنوبية».

نلاحظ، أن للحكومة دورا بارزا في دعم وبقاء التعاونيات، وهي بالطبع سياسة لحماية الاقتصاد المحلي سواء من حيث سوقه الداخلي او التصدير، وهذا يبين أن التعاونيات وإن كانت تخدم المزارعين، فهي جزء من بنية السياسة الاقتصادية للنظام الرأسمالي القائم ما يؤكد ان التعاونيات يمكن أن تكون جزءاً من النظام الاقتصادي الرأسمالي أي جزءا منسجما مع السوق وبدرجة من التكامل طالما الحركة التعاونية إصلاحية التوجه.

كندا:

"... في كندا ، كانت أهم التعاونيات هي أحواض القمح، فقد اشترت هذه التعاونيات المملوكة من قبل المزارعين الحبوب في جميع أنحاء كندا الغربية ونقلتها، حيث حلت محل مشتري الحبوب السابقين من القطاع الخاص وغالبا ما كان هذا القطاع مملوكا للأجانب حيث هيمنوا على السوق في فترة ما بعد الحرب. ولكن بحلول التسعينات من القرن العشرين كان معظمها قد تمت (خصخصته) كما حدث العديد من عمليات الدمج. والآن فإن جميع مجمعات القمح السابقة هي جزء من شركة Viterra. « المرجع

وكما هي نيوزيلندا، فإن كندا أيضا هي مستوطنة رأسمالية بيضاء مارس فيها المستوطنون الفرنسيون والإنجليز إبادة السكان الأصليين وورثوا أرضا بالمجان ما جعل نموهما الاقتصادي سريعا وبوتائر عالية. ولا شك أن الميل التعاوني في حالات الاستيطان الراسمالي الأبيض هو عالٍ نظراً لأن الأرض المجانية تشكل حالة إجماع

على التعاون حيث لا يملكها احد شخصيا من السابق. فالأرض بطبيعتها العامة تصبح قاعدة لتسهيل التعاون وإن كان بين المستوطنين كلصوص ومغتصبين.. وهذا حال الكيان الاستيطاني الصهيوني

الهند:

طبقاً لما يتردد في الإعلام والأكاديميا بأن الهند اكبر دولة ديمقراطية في العالم، من المفترض أن يضمن الدستور الهندي الأمن والحقوق الكافية لجميع مواطني البلاد. غير أن إنشاء قانون مدني هندوسي موحد هو هدف النخبة السوبر البراهمية التي تسيطر حاليا على الهند. إن تأثير هذه النخبة وهي بنسبة 5٪ منتشر في مجالات الدفاع والإعلام والقضاء والقطاعات الحكومية الرئيسية ، إلخ وهذا يدل على أن «الديمقراطية» لا تشكل حلاً للمسألة الأعمق وهي المسألة الاقتصادية.

إتجه النظام الاقتصادي الهندي تدريجياً أكثر نحو الرأسمالية منذ عام 1991، ووصل إلى حالة الرأسمالية الجديدة المتطرفة النيولبرالية. لذا، يتزايد إهلاك الفئات المهمشة، ما يساهم في نمو وقوة حزب نكسلباري الماركسي –اللينيني الماوي في الولايات الشمالية الشرقية والولايات الوسطى حيث حرر منطقة مهمة داخل الهند. كما تشكل مجموعات الثوار هذه تحديًا لأمن الهند الداخلي في مناطق الغابات القبلية.

وبالمقابل، طبقا لمعلومات جوجل/ ويكيبيديا هناك صورة وردية عن وضع الفلاحين في الهند واعتناء الدولة بهم ودعم الدولة لحركة تعاونية تبدو وكأنها خلقت جنة للفلاحين.

"... فإن الهند مجتمع زراعي ونصف سكانها يقيمون في القرى، وقد تنامى دور المنظمات التعاونية في المناطق الريفية بعد الاستقلال ليشمل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والقضاء على الفقر في المناطق الريفية من الهند. وأصبحت التعاونيات جزءا لا يتجزأ من الخطة الخمسية وجزءا أساسيا من اقتصاد الهند.

وتنفق الحكومة كل عام نفقات كبيرة على التنمية الريفية، ولكن التعاونيات العاملة في المناطق الريفية تلعب دورا جديرا بالذكر في هذا المجال. وتغطي التعاونيات أكثر من 97٪ من القرى الهندية وتشارك ائتمانا كبيرا في نمو القطاع الريفي، ما يسهم في الاقتصاد العام للهند. القطاع الريفي هو المساهم الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وبالتالي نقص التنمية في القرى يعني نقص التنمية في الهند... نشطت التعاونيات في منتجات الألبان بدرجات متفاوتة من النجاح على مدار أكثر من خمسة عقود في جميع أنحاء البلاد، ما جعلها أكبر صناعة تعتمد على الذات في الهند وأكبر مزوِّد للعمالة في المناطق الريفية، مع ما يصاحب ذلك من صناعة الهند أكبر منتج للحليب في العالم كذلك».

لكن عبارة أكبر أو اصغر منتج لمنتج معين في العالم لا تعطي حقيقة الأشياء، فالهند كبلد يزيد عدد سكانها على ألف مليون نسمة، يمكن ان تكون اكبر منتج للحليب إذا ما توجه اي عدد من سكانها إلى ذلك المنتج، بمعنى ان العبرة ليست في الكمية التراكمية لمنتَج معين، بل إنتاجية الوحدة الواحدة مقارنة بوحدة مناظرة في بلد آخر، اي مثلاً، إنتاج بقرة من الحليب في عمرها الإنتاجي بين بلد وآخر.

”... يكثر عدد صغار المنتجين الصغار الهامشيين بمعنى ملكية مزارعين هامشيين صغار مع زوجين من رؤوس الماشية يصطفون مرتين يومياً لتصب الحليب من حاوياتهم الصغيرة في نقاط تجميع فروع الاتحاد في القرى ، ومن ثم يقوم اتحاد الدولة التعاوني بالتسويق في معاملات اتحادات المقاطعات على المستوى الوطني كعلامة تجارية واحدة وهي اليوم أكبر علامة تجارية للغذاء في الهند. (حيث يأتي ثلاثة أرباع السعر الذي يدفعه المستهلكون من المدن الكبرى وما إلى ذلك ملايين من صغار مزارعي الألبان الصغار)... يتم إنتاج السكر من قصب السكر في الغالب في مصانع تقطيع قصب السكر التعاونية التي يمتلكها المزارعون المحليون. المساهمون هم جميع المزارعين الصغار والكبار، الذين يوردون قصب السكر إلى المطحنة. على مدى السنوات الستين الماضية، لعبت مصانع السكر المحلية دورا حاسما في تشجيع المشاركة السياسية الريفية وكخطوة للسياسيين الطموحين. وهذا صحيح بشكل خاص في ولاية ماهاراشترا حيث كان عدد كبير من السياسيين المنتمين إلى حزب المؤتمر أو حزب المؤتمر الوطني على صلة بتعاونيات السكر من مناطقهم المحلية. لسوء الحظ، فإن سوء الإدارة والتلاعب بالمبادئ التعاونية جعل عددا من هذه العمليات غير فعال»

”... وفقا لقانون الجمعيات التعاونية الهندي ، 1912 ، «إن هدف الجمعية التعاونية هو تعزيز المصالح الاقتصادية لأعضائها وفقا للمبادئ التعاونية».

نما دور الجمعيات التعاونية بعد الاستقلال لتشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر في المناطق الريفية في الهند، وأصبحت جزءا لا يتجزأ من الخطة الخمسية وجزءا أساسيا من اقتصادنا. تنفق الحكومة سنويا على التنمية الريفية. كما تلعب التعاونيات العاملة في المناطق الريفية دورًا جديرًا بالملاحظة في هذا الأمر. تغطي التعاونيات أكثر من 97٪ من القرى الهندية وتشترك في رصيد كبير في نمو القطاع الريفي، مما يساهم في الاقتصاد الكلي للهند. والقطاع الريفي هو المساهم الرئيسي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للأمة، وبالتالي فإن نقص التنمية في القرى يعني انعدام التنمية في الهند. الهند هي مجتمع زراعي ويقيم نصف سكانها في القرى. .. أهداف المنظمات التعاونية الريفية إخراج المزارعين الفقراء والمدينين من براثن الفقر والخروج من براثن مقرضي المال لتوفير أسمدة عالية الجودة، وبذور، ومبيدات حشرية، ومبيدات آفات وما إلى ذلك، بسعر معقول للمزارعين، ويحصل المزارعون أيضاً على تسهيلات للتسويق والتخزين، ودعم النقل يساعد في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الريفية في بلدنا ويوفر الائتمان الزراعي لتحسين مستويات المعيشة والحفاظ على العدالة»

من المهم التنبه إلى عبارة اجتثاث او محاربة الفقر، فهي شعار جميل، لكنه تطميني أكثر مما هو عملي، فالفقر ظاهرة مرتبطة بالضرورة بالنظام الراسمالي، وإن كانت نسبيا أقل استشراء واستعصاء في المركز عما هي المحيط. ”... كذلك تم تدريس دورات توجيهية في الكتابة والطهي والخياطة والحياكة وتصنيع اللعب، بالإضافة إلى الدورات الأخرى مثل رفاهية الطفل والإسعافات الأولية والنظافة الصحية. وتُبذل جهوداً لتعزيز محو الأمية وتعليم الكمبيوتر إلى الأعضاء ما يوفر فرص عمل لحوالي 42000 شخص، والهدف: تمكين المرأة»

إن شعار تمكين المرأة هو شعار إصلاحي من جهة ومخادع من جهة ثانية. حق المرأة هو التحرر، اي اعلى من التمكين والمساواة اللتين فيما لو حصلت عليهما المرأة تنتقل فقط إلى وضعية الرجل سواء المستغَل أو المستغِل، في حين ان تحرر المرأة هو حصولها على قرارها الذاتي في النشاط الحر في مختلف مستويات الحياة حيث

تصبح مسؤولة عن نفسها بينما التمكين والمساواة هما حصولها على قرار ما من سلطة ما بان تصريحا أو إذنا حصلت عليه من تلك السلطة التي طالما تمنح يمكنها أن تقطع او تلغي.

بالمقابل، فإن حزب نكسلباري الحزب الماركسي-اللينيني الهندي، الذي حرر بحرب الغوار مناطق واسعة في الهند يقول بأن: " القضية الأساسية هي مسألة الأرض حيث ان المجردين من الأرض وفقراء الفلاحين يشكلون اكثرية كبيرة من السكان. لقد قام المحرومون من الأرض بالاستيلاء على الأراضي الحكومية والمهملة ومناطق الغابات، وتم الاستيلاء على اراضي كبار الملاك وتوزيعها على من لا يملكون من الفقراء والفلاحين، وهو ما حول الفلاحين الى منتجين ما احدث تغيرا كبيرا في حياتهم، كما ازدادت اجور العمال ثلاثة اضعاف، بدل ان كان يوم العمل بلا حدود بل وهناك عملا بلا اجرة. وبالطبع قام الماويون بإنشاء تعاويات للفلاحين في المناطق المحررة، وتنظيم الفلاحين في تعاونيات القرى ووضع اليد على اراضي الملاك الذين هربوا إلى المدن وتم تشكيل منظمات نسائية وتم تبني شعار كل السلطة للفلاحين في تلك المناطق وهي بقيادة مجموعات يقودها الحزب وتم تشكيل فرق الدفاع الذاتي من الفلاحين، وتكونت تعاونيات لإقراض الفلاحين، وتغطية ثمن المدخلات الزراعية".

هنا يؤكد الحزب موقفاً مناقضاً تماما لما ورد في ويكيبيديا خاصة فيما يخص الفلاحين وتوزيع الأرض على الفلاحين وإقامة تعاونيات للفلاحين. [12] ناهيك عن كونه يكشف خواء تصريح جواهر لال نهرو الذي توجه بعد استقلال الهند للشعب بقوله: " كل شيء آخر يمكن تأجيله إلا الزراعة".

في مقابلة حديثة مع أحد قيادات الحزب الماركسي اللينيني الهندي أفاد في أحد أجاباته:

"...ج: يمكن للناس العاديين أن يحملوا السلاح على مستوى فردي أو جماعي كما حصل في توثوكودي. ولكن الثورة المسلحة بقيادة الحزب الشيوعي الهندي (الماوي) هي من أجل ثورة ديمقراطية جديدة تأسست عبر مسار أو اسس لها مسار ناكسلباري، والذي اسس منطقة غوارية خاصة ...حيث قامت ال داليتس والطبقات والمجموعات المقموعة المضطهَدة بحكم نفسها فاحتلت الأرض، وطبقت برامجا تنموية بديلة بدأت المستويات القاعدية. وأقاموا مجلسا جبهياً مدعوما من الحزب

12 Paper: Thirty years of Naxalbari, no date of publication.

ومن جيش التحرير الغواري الشعبي وكونوا ميليشياتهم الخاصة[13]"

إثيوبيا:

" ... تأثرت التنمية التعاونية في إثيوبيا بشدة من قبل أنظمة سياسية مختلفة. واستناداً إلى مقابلات الخبراء واستعراض الأدبيات، نستكشف العوامل التي تؤثر على تحول في الوظائف الاقتصادية من توفير المدخلات إلى تسويق المنتجات الزراعية. يظهر استعراضنا أن تأثير التسويق التجاري على رفاهية المزارعين لا يزال غير حاسم.

بدأ تاريخ التطور التعاوني الرسمي في إثيوبيا في الفترة الإمبراطورية بين عامي 1950 و Kodama) 1974 .(2007 بدأ برنامج تطوير تعاوني لتحسين نمو القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي. تم تأسيس العديد من الشركات التعاونية متعددة الأغراض والمستهلكين. ومع ذلك، لم تكن ناجحة وتم تشغيلها بطريقة غير فعالة Lemma) 2008 تتفق معظم المصادر على أنه خلال العصر الإمبراطوري، كانت التعاونيات محدودة إلى حد ما في نطاقها وخبرتها.

التخطيط الاقتصادي 1974-1991، وتسمى فترة الاقتصاد المخطط أيضا نظام ديرغ. تم تأسيس التعاونيات من قبل الحكومة في إطار الأفكار الإرشادية للاشتراكية، وتميزت بالملكية الجماعية والتخطيط المركزي ومراقبة الدو Rahmato) ، 2002؛ إيمان ، 2009). خلال هذه الفترة، تم إنشاء أنواع مختلفة من التعاونيات مع الهدف الرئيسي للرعاية السياسية للمزارع Kodama) ، 2007؛ Francesconi ، .(2009 زاد عدد التعاونيات الأولية وعدد الأعضاء بشكل ملحوظ. بينما في الفترة الإمبراطورية تم تأسيس 149 جمعية تعاونية فقط، شهدت فترة الاقتصاد المخطط لها أكثر من 10500 تعاونية أساسية، مما أدى إلى عضوية 4.8 مليون أسرة Lemma) ، .(2008

في ظل نظام الاقتصاد المخطط ، واجهت التعاونيات صعوبات متعددة ، مثل الحوكمة غير الشفافة ، والعضوية غير الطوعية ، وقدرات القيادة المنخفضة ، والأسعار المحددة على المستوى السياسي للمنتجات الزراعية والفساد الداخلي

13 The Red wedge Wednesday, May 30, 2018
India:Police fires at protesters. 13 dead. Interview with Varavara Rao

(Rahmato، 2002؛ Veerakumaran ، 2007). درس Engdawork (1995) مساهمة التعاونيات في المجتمعات الريفية باستخدام دراسة استقصائية بين 11 تعاونية منتجة في وسط إثيوبيا. وجد المؤلف أن معظم التعاونيات فشلت بسبب نقص التنسيق والتوجيه الاستراتيجي (أي الأهداف المتعددة والمتضاربة). في نهاية نظام «ديرغ»، انهارت التعاونيات المملوكة للدولة في أجزاء كثيرة من البلاد (Lemma ، 2008).

يحمل النص أعلاه سمتين أساسيتين يفترض ان لا تكونان نقيضتين لبعضهما البعض. فمن جهة، تزايدت التعاونيات بشكل هائل في فترة السلطة الاشتراكية التي اتبعت التخطيط المركزي، وهذا يعني ان الدولة تبنت العمل التعاوني لصالح القطاعات الشعبية كل في مجاله.

ولكن من جهة ثانية، فشلت كثير من التعاونيات بسبب الفساد، وهذا مناقض لمبدا اهتمام الدولة. فهل الأسباب كامنة في الخلل الإداري البيروقراطي أم يمكن إرجاعها إلى عدم الخبرة في العمل التعاوني، ام إلى الاتكالية حيث ان اعضاء التعاونيات طالما حصلوا على التعاونية من الدولة، بمعنى أنهم ليسوا مساهمين وكأنهم شركاء مضاربين، أم إلى القصور الثقافي الفكري؟ وقد يحمل النص التالي ملامح إجابة.

التجديد المؤسسي 1991-2005

''كانت السنوات الثلاث الأولى بعد نظام ''درغ'' سنوات انتقالية، وأوضح المستجيبون لدينا أنه في الفترة الانتقالية كان لابد من بناء كل من البنية التحتية المادية والمؤسسات الجديدة، بما في ذلك الوزارات الجديدة. لأنه في ظل نظام الاقتصاد المخطط، كانت العضوية التعاونية إلزامية في الغالب، ترك المزارعون فورًا التعاونيات عندما تم تخفيف العقوبات على الخروج (فرانشيسكوني، 2009)، وتم حل العديد من التعاونيات في المناطق الريفية. انخفض عدد التعاونيات (وليس الزراعة فقط) إلى حوالي 7300 في السنوات الانتقالية (Lemma ، 2008).

بعد سنوات الانتقال اعترفت الحكومة الإثيوبية الفيدرالية بأهمية التعاونيات لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لفقراء الريف. ابتداء من عام 1994، صممت الحكومة سياسات مختلفة لتعزيز تطوير وتشغيل التعاونيات. كان أول إطار قانوني رسمي هو إعلان الجمعيات التعاونية الزراعية رقم 1994/85.

بعد أربع سنوات، تم استبدال ذلك بإعلان الجمعيات التعاونية *1998/147*، وينص الإعلان الأخير على كيفية تنظيم جميع التعاونيات - وليس فقط الزراعة - وهي: العضوية التطوعية، التي أنشئت لحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للأعضاء والملكية المشتركة التي يسيطر عليها الأعضاء بشكل ديمقراطي. يفترض الإعلان المبادئ التعاونية .*ICA (2015)* بموجب هذا الإعلان، أنشأت الحكومة مكتب الترويج التعاوني الفيدرالي. في وقت لاحق، واستنادا إلى الإعلان *2002/274*، تم إنشاء اللجنة التعاونية الفيدرالية *(الوكالة التعاونية الفيدرالية الحالية)*. في فترة التجديد المؤسسي هذه، تم إنشاء جيل جديد من التعاونيات بموجب قواعد جديدة لحقوق العضوية والتصويت والملكية *(برنارد وآخرون، 2010)*

تونس:

تجربة تعاونية جمنة

تونس – دعم جمعية "حماية واحات جمنة"[14]

"جمنة" هو أسم لقرية في الجنوب الغربي (تونس)، تنتج واحتها تمورا من صنف "دقلة"، لا توجد سوى في العراق والجزائر وتونس وأصبحت أمريكا تنتجها أيضًا في كاليفورنيا.

كان الجنوب التونسي تحت الحكم العسكري خلال فترة الإستعمار الفرنسي (1881 – 1956) وكان عدد المُسْتَعْمرين المدنيين الأوروبيين قليلا، بل نادرًا، واستولى أحدهم (بدعم سلطات الإستعمار) على واحة "جمنة" من أصحابها، وأسَّسَ شركة تحت اسم "سْكَاسْت" تستغل هذه الواحة... استولت الدولة على الواحة بعد 1956 بواسطة الشركة الوطنية لصناعة الحليب "ستيل"، رغم مطالبة أصحاب الأرض باستعادة واحتهم، وأودعوا مبلغًا ماليًّا لإعادة شراء أرضهم، لكن الدولة لم تستجب لطلبهم، بل عمدت إلى التفريط في الواحة إلى مُقاوِلَينْ من المُقَرَّبِين للحكم، بعد خصخصة شركة "ستيل" وتقسيمها وإفلاسها، وظل أصحاب الأرض يُطالبون بها واستعادوها في تظاهرة جماعية شعبية خلال انتفاضة 2010-2011، قبل فِرار زين العابدين بن علي بثلاثة أيام،

14 كنعان النشرة الإلكترونية Kana'an – The e-Bulletin السنة السادسة عشر - العدد 4309 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 2016

وأسسوا جمعية تُمثِّلُ أصحاب الأرض والعمال وأهالي القرية تُشْرِفُ (بشكل تطوعي) على إدارة الواحة وعلى الإنتاج والتَّسْوِيق. وساعدت الجمعية في إنجاز عدد هامٍّ من المشاريع ذات الصبغة الإجتماعية في منطقة الجنوب الغربي... استهدفت الحكومات المتعاقبة هذه الجمعية وتجربتها الرائدة وحاربتها بكافة الأشكال. ولكن الحكومة الحالية التي يرأسها موظف سابق في الإدارة الأمريكية. وفي سفارتها بتونس. فاقت الحكومات السابقة في عدائها لهذه الجمعية (وفي عدائها للعمال والفقراء والمُنْتِجين) فعمدت إلى تجميد الحسابات المصرفية للجمعية وللتجار الذين اشتروا محاصيل التمور... لكن ذلك لم يحد من إشعاع الجمعية وجماهيريتها. بل أصبحت التجربة مشهورة في تونس وفي بعض البلدان الأخرى...

الطاهر المُعِز

2016/11/16

''جمّنة'': آراء في تعميم تجربة التسيير الذاتي

القطاف في جمّنة / من صفحة ''جمعية نخلة''

بماذا تمتاز تجربة جمنة

في المنوال التنموي الذي يعتمد الاقتصاد التضامني الاجتماعي. عادةً ما يتقاسَم عُمال التعاونية ومُسيّروها الأرباحَ ولا تثريبَ عليهم. فهم متضامنون من أجل خدمة مصالحهم الخاصة لا غير. أو على الأقل يتقاضون أجورًا نسبيًّا محترمة حسب حجم الأرباح. على حد علمي لم أسمع بمسيِّري تعاونية اقتصاد تضامني اجتماعي في العالَمِ أجمعِ عملوا طيلة ست سنوات دون أجرٍ. لله درّكم أبطال جمنة! أما في جمنة. فأشهد على شرفي أن كل أرباح واحة ستيل بجمنة (ملك عمومي مشترك بين جميع أهالي جمنة. لم أقل ملك الدولة) تُصرَف لفائدة مؤسسات عمومية في جمنة وفي مُدُنِ ولاية قبلي (المدرسة الابتدائية. المعهد. البلدية. المستوصف. المركز. مدرسة المعوقين. جمعية الطفل المتوحد بقبلي وجمعيات خيرية وثقافية بالولاية) ولا يأخذ منها عمال الواحة المباشرون إلا أجورهم. أما مسيّرو الواحة الحاليّون. أعضاء جمعية حماية واحات جمنة. فهم متطوعون على مدى ست سنوات مَضَتْ من أجل خدمة الصالح العام. وخِلافًا لعمال التعاونيات المعهودة. اكتفى عمال الواحة بما يسد رمقهم من أجورٍ زهيدةٍ (SMAG). ولم يطالبوا بتقاسم الأرباح المراكَمة من عرق جِباهِهِم. ولم يفعلوا

مثل ما فعل زملاؤهم في التعاونيات الأخرى، فَصَحَّ فيهم قوله تعالَى: ''وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ'' وهم فعلاً في خصاصةٍ، مثل العامل نجاح حميد وزملائه الـ132 المناضلين المحترمين الذين لم نوفِهم إعلاميًّا حقهم في الاعتراف بمساهماتهم الجبّارة في إنجاح تجربة جمنة، ولولا شجاعتِهم وتضحياتِهم لَما صمدنا طيلة ست سنوات ضد هجمة الدولة الليبرالية الشرسة المتوحشة.

خاتمة: يبدو لي أن تجربة جمنة هي ابتكارٌ من إبداع مواطنين جمنين لم يسبقهم إليه أحدٌ. تجربةٌ تمتاز على الاقتصاد التضامني الاجتماعي بالنبل الإنساني متمثلاً في التطوع لخدمة المصلحة العامة وتفضيلها على الربح الخاص المشروع شرعًا وقانونًا.

ملاحظة منهجية: لستُ مختصا في الاقتصاد التضامني الاجتماعي، لكنني أعرف أبناء مسقط رأسي جيدًا وأؤكد لكم أنهم رضعوا في حليب أمهاتهم حب التطوع خدمة للقريبِ والجارِ والضيفِ وعابرِ السبيلِ. إمضائي يطلب الداعية السياسي أو الفكري من قرائه أن يصدقوه و يثقوا في خطابه أما أنا واقتداء بالمنهج العلمي أرجو من قرائي الشك في كل ما أطرح من إشكاليات وأنتظر منهم النقد المفيد. لا أقصد فرض رأيي عليكم بالأمثلة والبراهين بل أدعوكم بكل تواضع إلى تجريب وجهة نظر أخرى وعلى كل مقال يصدر عَنِّي قد يبدو لكم ناقصا أو سيئا نرد بمقال كامل أو جيد، لا بالعنف اللفظي.''

وإذا كانت كلماتي لا تبلغ فهمك فدعها إلى فجر آخر'' (جبران) تاريخ أول نشر على النت: حمام الشط، السبت 5 نوفمبر 2016.

لماذا يجب تعميم تجربة جمنة؟

تعميم تجربة جمّنة ستكون هي وحدها الإمكانية الكفيلة بحمايتها من أنياب مافيات رأس المال وبيروقراطية دولة اللصوص. حيتان القرش الكبيرة الممسكة بشرايين الاقتصاد وبدواليب الدولة سيجدون ألف طريقة وطريقة لمحاصرة التجربة وتجفيف منابعها وخنقها لو بقيت معزولة. في الأرجنتين في التسعينات واجه الخدامة والمعطلون الذين استولوا على عديد المعامل والمصانع وقاموا بإدارتها وتسييرها ذاتيا حصار الكارتيلات الاقتصادية الرأسمالية عبر حرب استنزاف كبيرة ضدهم انتهت بإغراق مشاريع التسيير الذاتي الاقتصادية في عجز وعدم

قدرة على الإنتاج والترويج انتهى بضمور هذه المشاريع ثم باضمحلالها. مثال الأرجنتين مثال يؤكد أن مافيات رأس المال سوف لن يتركوا تجربة جمنة تتطور وتنافس وتشعّ وستجد المافيا ألف طريقة وطريقة لمحاصرة التجربة وخنقها. تجربة جمنة أعادت المعركة إلى قاعدتها الطبقية معركة الأغلبية المجردة من ثرواتها ضد الأقلية الفاسدة المستولية على هذه الثروات تحت عناوين متعددة ولأنها يجب أن تتواصل وتستمر وتنجح يجب أن تُعمم وتنتشر.

هذا هو التحدي الأكبر الذي تواجهه تجربة جمنة.

هذا هو التحدي الأكبر لمواصلة المقاومة على قاعدة مهام 17 كانون الأول / ديسمبر الثوري.

ليس هناك من خيار آخر أمام الجماهير في حربها الدائمة مع نظام رأس المال ومافياته سوى الانتظام الذاتي والاستقلال تنظيميا وسياسيا عن النظام وأجهزته من أجل تحقيق مهام ملموسة عبر الإدارة والتسيير الذاتيين لتحقيق السيادة على القرار والثروات والموارد والتخطيط. هذه هي معركتنا أمس واليوم وغدا.

التسيير الذاتي بديل الفوضى الرأسمالية

التسيير الذاتي بديل الإدارة البيروقراطية

التسيير الذاتي بديل السلطة الفاسدة. ضيعة نخيل في الجنوب التونسي تمكن العاملون فيها من استردادها من متسوغها سنة 2011 وانطلقوا في تسييرها ذاتيا عبر جمعية كونوها للغرض وهي تشغل حاليا 130 عاملا وقد حققوا منذ العام الأول في إدارة عملية إنتاجها أرباحا كبيرة استثمروها في تنمية الجهة وفي تحسين عملية الإنتاج وتواجه التجربة حاليا حصارا من الحكومة لإعادة بسط نفوذها عليها بوصفها كما تدّعي "ملكا للدولة".

بشير الحامدي 10 أكتوبر 2016

الردة عن التعاون والاشتراكية ممكنة

تنزانيا:

تعتبر تنزانيا اقرب التجارب الإفريقيى للمنظور الصيني في فترة ماو تسي تونغ وخاصة من حيث اتباع سياسة الريفنة/أي توجيه الجيل الشاب للعمل في الريف تخلصا من البطالة ومن أجل زيادة الإنتاج الزراعي.

وهذا تيمنا بالثورة الثقافية.

لقد كانت من مزايا الفترة الأولى تغيير دور المرأة من حيث دورها داخل الأسرة، حيث تمكنت التعاونيات من تقييد بل محاربة سلطة الذكو، وهذا زاد دخل العائلة، وخاصة أن القانون اعتمد المساواة بين الجنسين في كل من العمل والزواج، هذا إلى جانب تطوير الحرف اليدوية، وهذا قوّى وضع المرأة.

ومما قوّى وضع المرأة أنها هي التي ارتكز عليها العمل التعاوني لأن الرجال كان الكثير منهم في الحرب.. وبالتالي كونها تنتج وتقدم دخلا فقد تقوّى وضعها، وبالطبع كان العمل التعاوني للجنسين.

ولكن بقي للرجل الأولوية في التمثيل السياسي، رغم تحسن وضع المرأة إداريا.

لكن هذا التوجه التعاوني في الريف جاء بناء على قرار سياسي من الجهاز البيروقراطي الحاكم، وليس من حزب جماهيري ببرنامج سياسي اجتماعي ثقافي.

وكان من أخطاء النظام أنه عين موظفين / مرشدين ضعيفي الكفاءة وضعيفي الثقافة والإلتزام الاشتراكي. (لاحظ حالة مصر والتعاونيات في الضفة الغربية خلال الانتفاضة الولى)

في تقييم التجربة التنزانية تم الاستعانة بمثقفين أوروبيين اتخذوا من جامعة دار السلام مقرا لتنظيراتهم، والتي كانت جيدة من حيث التجريد النظري حيث لم ينتقل هؤلاء أو لم يصلوا إلى الريف، لكن تنظيراتهم لم تصمد ميدانياً ما راكم خللا نظريا إلى جانب الخلل البريوقراطي المحلي.

كما عانت تجربة هذا البلد من الموقف من المرأة حيث رأت بان موقع المرأة في البيت، وبأنها عاملة زراعية، ولكنها لا تملك الأرض، أي كما كان وضعها القانوني قبل الثورة.

بناء على هذه الاختلالات، تراجع وضع التعاونيات من تعاونيات إنتاجية إلى مساكن جماعية وإنتاج فردي وذلك في فترة 1969-72. وكانت اسباب ذلك:

- الإهتمام بالتحديث من أجل زيادة الإنتاجية ما قاد إلى الحاجة إلى التكنولوجيا

المتقدمة، وهذا اشترط توفر رأسمال بالعملة الصعبة، المر الذي انتهى إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي.

- التحول إلى إنتاج سلعة تصديرية واحدة هي القهوة.
- قيام الحكومة بإزاحة قوة العمل إلى الريف والإبقاء على البرجوازية الصغيرة في المدينة.
- لقد قاد عدم المساواة بين المرأة والرجل في البيت إلى عدم مساواتهما في العمل الإنتاجي.

لم تستفد الدولة من ميزات الفترة الانتقالية حيث خفت قبضة البرجوازية على مواقع الإنتاج، خاصة وأن تلك الفترة اتسمت بتعاون الناس غذائيا وفي الاقتصاد المنزلي.

الصين وإمكانية الردة الرأسمالية

ملاحظة: جزء من التالي التالي مقتطف من ملحق مطول في هذا الكتاب، نثبته هنا فقط كشاهد على إمكانية الردة عن الاشتراكية وطبعا عن التعاون، كما حصل في الصين.

الأسباب والشروط لتفكيك الجماعيات في سياق ما بعد ماو[15]

على الرغم من اندهاش كثير من القادة المركزيين بمن فيهم دينج هيساو بينج بالزراعة العائلية، فليس هذا كافٍ لتفسير مجمل عملية التفكيك للزراعة الجماعية للاقتصاد الريفي. من المحتمل ان يكون الإصلاح قد تقوّى، ولكن ليس بالسهولة التي تم بها، كما ليس قابلا للتصديق أن يكون دينج وبيروقراطيين آخرين قد دعموا شيئا ما بدون توفر شروط كافية ليست متوفرة. سنحلل ما يلي الأسباب السياسية والشروط التي توفرت لتفكيك الجماعيات.

15 أنظر ملحق رقم 4 : الاقتصاد السياسي لتفكيك الجُماعيات في الصين، زهون كسيو
"بروفيسور مساعد بجامعة رينمين الصينية في بكين. تعالج ابحاثه الهامة الاقتصاد السياسي، التطور الاجتماعي والتاريخ الاقتصادي. ترجمة: بادية ربيع – و- ثابت عكاوي Meisner, Mao's China and After, 430–32. منشور في مجلة: مونثلي ريفيو 2013 مجلد 65 العدد 1 أيار.

"نهاية" الصراع الطبقي

تم في أعقاب رحيل ماوتسي تونغ تغيير كل ما كان يحفظ استمرار المجتمع الماوي. وفي الحقيقة، فإن القاء اللوم المتواصل حتى حينه على نشطاء الثورة الثقافية، وإعادة الاعتبار للكوادر القدامى الذين فقدوا السلطة خلال الثورة الثقافية والحملات السياسية السابقة عليها[16]. ، وظهور الأدبيات التي تنكأ جراح (التي تصف الآثار التدميرية لفترة السابقة) هذه جميعاً طبعت أو نسبت الفشل السياسي ل ماو وحلفائه. وابعد من ذلك، فقد وصل البيروقراطيون درجة تشكيل تحالفات مع مثقفي المراتب العليا الذين فقدوا امتيازاتهم خلال الحقبة الماوية. Meisner, *Mao's China and After,* 430–32. إن السياسات الثقافية الجديدة مثل إعادة تشكيل امتحان الدخول للكلية الوطنية كانت طرقاً لكسب دعمهم. فكما جادل موريس ميسنر، فإن دينج هيساو بينج قد نجح في أخذ القوة من هوا جووفنج (الخليفة المباشر لماو) معتمدا على الدعم الواسع من الكادر، الجيش، والمثقفين[17]. ورغم انهم ربما Iيختلفون عن الماضي سوف يختلفون في المستقبل، فإنهم في نهاية السبعينيات قد اتحدت هذه القوى تحت قيادة دينج على ارضية مشتركة بأن النظام البيروقراطي المستقر لا بد من إنجازه، وبان الحركات الشعبية الماوية العريضة كالثورة الثقافية يجب أن لا تتكرر. هذا التغيير، في مصالح النخب، تم التعبير Meisner, *Mao's China and After,* 430–32. عنه في السياسات الاقتصادية والسياسية للحزب الشيوعي الصيني. إن قراراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في الجلسة الثالثة قد غير المبدأ المركزي للحزب الشيوعي الصيني من "الصراع الطبقي" إلى التحديث. " كما زعم القرار أنه منذ أن تم تصحيح أخطاء الثورة الثقافية، فإن العدو السياسي الأول للعمال والفلاحين قد انتهى. وقد تم توضيح هذه النقطة بقرار عام 1981 رقم 11 في الجلسة السادسة ، كما تم الإعلان عنها رسميا، بأن الصراع الطبقي لم يعد التناقض الرئيسي في الصين[18]. وبالطبع، فإن هذا التأكيد كان حقيقياً بمعنى أن البيروقراط وحلفائهم يتمتعون بالسلطة كاملة

16 Meisner, Mao's China and After, 430–32.

17 Ibid.

18 Resolutions on Some Historical Issues of CCP" from CCP 11th Central Committee 6th Plenary, June 27, 1981, http://cpc.people.com.cn (in Chinese).

على البلاد، وبأن خصومهم السياسيين داخل الحزب الشيوعي الصيني قد هُزموا. وهكذا، فإن العمال والفلاحين قد تم إخمادهم ليبقوا الأعداء المحتملين للبيروقراط.

ان الدفعة القوية للتحديث، إضافة إلى الإعجاب والانبهار بثراء البلدان الرأسمالية المتقدمة، قد خلقت إيديولوجيا بأن الصين لا بد من ان تلحق بالبلدان الرأسمالية المتقدمة مستخدمة تكنولوجيتها وإدارتها (العلمية والمتقدمة). ولكن، ما هو التقدم والعلمي؟ لقد قدم دينج الجواب عام 1978: وهو نظام المسؤولية. يتضمن هذا المصطلح الغامض قوة أكثر للإدارة، وقوة أكثر للتقنيين والمثقفين، ونظام عمل صارم إضافة إلى مكافآت وعقاب[19].

لقد كانت الردة في الصين تدريجية مقارنة مع ما حصل في الاتحاد السوفييتي، وقد تعود الردة التدريجية في الصين إلى أكثر من عامل، منها أن المقاومة من الطبقات الشعبية كانت قوية ولم تتوقف بعد، كما أن البلاد لم يتركها ماو مأزومة اقتصادياً إضافة إلى أن القيادة الجديدة الصينية اتجهت تحديثياً و ''إصلاحياً'' وحتى لبراليا إلى حد كبير، ولكنها لم تكن عدوة للاشتراكية لو قورنت بجورباتشوف.

''... ففي وقت متأخر عام 1982 ، أعلن رئيس الوزراء Zhao Ziyang (1982: 1260) التحول الاشتراكي في الريف الصيني كنظام جماعي جماعي كان ضروريا وصحيح تماما. لكن بعد سنة واحدة، اي عام 1983 أصدر الحزب الشيوعى الصينى الصيني قرارا بتفكيك النظام الجماعي التعاوني وأمرت المنظمات الريفية بتغيير الجماعة اسم الكوميون إلى شيانغ (بلدة - تستخدم في الصين قبل 1949) وتوزيع الأراضي على اساس منزلي على الرغم من أن العديد من الناس كانوا معارضين لذلك... لقد قاموا ببعض الضغط ، ولا يزال هناك2000 قرية حافظت على النظام الجماعي ؛ وتشمل هذه ليو قرية وناجي في خنان ، هواشي في جيانغسو ، داتشيو في تياجين ، هينهي ودوديان في بكين ، وتشوزهوانغ ، وخبي بانبيديان ، وهونغلين في هوبى ، هوشي في داليان ويانكو ورونغقوي في قوانغدونغ Tengtou، و Wanhai في تشجيانغ.

ولكن إذا ما نظر المرء إلى التفاصيل يجد أن '' زهيجانك قد حققت ارتفاعا برقم مزدوج (عشرات) خلال السنوات الخمس ما بين 1969-1973.. وهذا المقدار المؤثر حيث حققت 19.2 بالمئة، ، 14.4% و 10.2%، ز 11.5% :Forster 2003)

19 Deng Xiaoping, "Emancipate the Mind, Seek Truth from Facts and Unite as One in Looking to the Future.".

(147. فالثورة الثقافية لم تتسبب في كارثة لاقتصاد تلك المقاطعة بل كان هناك نمو سريع للصناعة في الريف (Forster 2003: 148[20])

تعاونيات الشبكة العنكبوتية[21]:نمط جديد

واليوم ، استقر شكل جديد من أشكال الريعية على الموارد التي تعد أكبر وأسرع تراكم للثروة في التاريخ.

يجمع كل من Google و Facebook وعمالقة التكنولوجيا الآخرين كميات هائلة من البيانات من مستخدميها ثم يسلخون ربحًا كبيرًا من المعلنين. أي هي آلية لاستخراج البيانات كمورد

فيسبوك ، مصمم على منع المستخدمين من مغادرة منصته ، هو ابتكار بحث يعمل على منافسة Google وموقع تجارة إلكترونية للتنافس مع Amazon ، وكلها تتنافس على ذلك للسيطرة على البيانات المخزنة . في السنوات المقبلة، ما يسمى إنترنت الأشياء، وفي كل مكان على شبكة الإنترنت من الأجهزة ''الذكية'' الشبكية، تَعد بتوسيع الكمية بشكل كبير بالنسبة لأولئك الذين ما زالوا يرغبون في أن يكون الإنترنت، كما فعل مهندسوها الأوائل، مشاعات - حقل مفتوح للاستكشاف والتواصل المجاني - فإن صعود احتكار القلة الرقمي الحالي هو نتيجة بائسة. رداً على ذلك، تبنى بعض المنظرين والناشطين فكرة الإنترنت التعاوني، وركزوا في الغالب على ''التعاونية المنصة''. يشير العنوان الفرعي ''Ours to Hack and to own- لنا أن نخترق وأن نملك''، وهو مجموعة حديثة من المقالات حول هذا الموضوع، إلى الحماس الذي تثيره هذه الفكرة بين أتباعها: صعود منهاج التعاونية، رؤية جديدة لمستقبل العمل وإنترنت أكثر عدالة. بالاعتماد على المثل الديمقراطية في الإنترنت المبكرة، يدرك أحد المحررين، ناثان شنايدر، أن الوجود المطلق، وعلى نحو متزايد، ضرورة منصات وسائل الإعلام الاجتماعية يجعلها تشبه المرافق

20 الاقتصاد السياسي لتفكيك الجُماعيات في الصين، زهون كسيو، "بروفيسور مساعد بجامعة رينمين الصينية في بكين. تعالج ابحاثه الهامة الاقتصاد السياسي، التطور الاجتماعي والتاريخ الاقتصادي. ترجمة: بادية ربيع – و- ثابت عكاوي، منشور في مجلة: مونثلي ريفيو 2013 مجلد 65 العدد 1 أيار. أنظر كذلك

Forster, Keith (2003), "The Cultural Revolution in Zhejiang revisited: the paradox of rebellion and factionalism, and violence and social conflict amidst economic growth', in Law Kam-Yee, ed., The Chinese Cultural Revolution Reconsidered: .Beyond Purge and Holocaust, New York, Palgrave Macmillan, pp. 123–15

21 Peter Ranis: Cooperatives Confront Capitalism (London:Zed, 2015

العامة، ويجادل بأنه ينبغي بالتالي إضفاء الطابع المؤسسي عليها كقطاع عام ويفترض أن تكون لا مركزية ومنظمة محليا. تغطي المساهمات العديدة في Ours to Hack and to Own، التي لا تزيد عن ثلاث صفحات ، مجموعة واسعة من الموضوعات، ويحاول المحررون جلب أكبر عدد ممكن من المشاريع المملوكة والمُنظمة بشكل جماعي في إطار البرنامج الأكبر لبرنامج التعاونية. هذه يمكن أن تسبب الارتباك. وبموجب هذا التعريف الواسع، ليس من الواضح، على سبيل المثال، ما يميز التعاونية ''المنصة'' الأكثر نجاحًا والتي تم تحديدها ذاتيًا، وهي Stocksy، وهي وكالة عبر الإنترنت بملايين الدولارات للمصورين، منMagnum ، الوكالة التعاونية للتصوير التي تأسست عام 1947 وبنيتها تشبه إلى حد بعيد، ولكنها تنتمي بوضوح إلى حقبة سابقة من الأعمال والتكنولوجيا على حد سواء. على الرغم من هذه المحاولة لتوسيع فكرة المنصة التعاونية لتشمل جميع أنواع الشركات التي يديرها العمال، يبقى تركيز الكتاب هو الإنترنت. ومع ذلك، في رأيي، أهم التطورات الاجتماعية ليست هي التعاونيات العمالية على الإطلاق، بل لوحات الإعلانات الرقمية التفاعلية في هونغ كونغ وبرشلونة وسرقسطة وغيرها من المدن. في هونغ كونغ، تم تطوير تطبيق جديد من قبل أمهات عازبات لخدمة مئات العائلات الفقيرة، وتعريفهن بالخدمات المجتمعية والموارد الأخرى. استفادت برشلونة، في عام 2016 ، من تمويل الاتحاد الأوروبي لإنشاء صندوق أدوات رقمي لتعزيز مشاركة المواطنين من خلال توفير منتدى عبر الإنترنت لاقتراحات ومناقشة مشاريع المدينة، إلى جانب الوصول إلى الاجتماعات الإدارية والإجراءات العامة عبر الإنترنت. لا يمكن استبعاد هذه القدرة على تعزيز المشاركة المدنية باعتبارها موضة. في إيطاليا، أخذت الحركة ذات الخمس نجوم الإمكانات الرقمية للمنصة أبعد ما تكون، مع تصويت على القيادة الحزبية والسياسة التي عقدت عبر الإنترنت (حتى لو كانت الحركة قد حققت أكبر انتصاراتها في المدن حيث تجمع أعضاءها في ساحات المدينة للتحريض على مطالبهم في شخص).

وقد ألهمت هذه التطورات في أوروبا أيضًا زعيم حزب العمال البريطاني جيريمي كوربين لتبني لغة تعاونيات المنابر في ''حملة الديمقراطية الرقمية'' التي أطلقها حملته الانتخابية:

''... سوف نعزز الملكية التعاونية للمنصات الرقمية لتوزيع العمالة وبيع الخدمات

... سنقدم قوانين جديدة تضمن عقد عمل آمن والحق غير القابل للتصرف في العضوية النقابية لكل من يكسب معظم أو بعض مصادر رزقهم من المنصات الرقمية. سوف نطبق أفضل الممارسات ونعتمد الابتكارات التكنولوجية لهذه الترقية التعاونية للاقتصاد التشاركي من أجل تحسين توفير خدمات القطاع العام وتسليمها واستخدامها على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. وهكذا، على الأقل داخل بعض الأحزاب وحركات اليسار" "... تبدو رؤية شنايدر للإنترنت كمنفعة عامة، بعيدة كل البعد عن الواقع، وكأنها تكتسب أرضية. أحد أفضل العروض في الكتاب المتعلقة بتعاونيات العمال، أو النظام الأساسي أو غير ذلك، يأتي من Yochai Benkler ، المدير المشارك لمركز Berkman Klein للانترنت والمجتمع في هارفارد، وهو من المدافعين طويلاً عن المشاعات الرقمية. ... يجب أن يكون المصدر الأساسي لمنصات العمل التعاوني هو الأدب الغني عن الحوكمة الريادية التي ابتكرتها إلينور أوستروم، والتي ركزت في الواقع على المجتمعات التعاونية التي تدير موارد رزقها معا دون حقوق الملكية أو القوانين الحكومية.

معيقات الحركة التعاونية

ارتكازاً على تحليلنا أعلاه والذي يتضمن الآليات والمقترحات والعقبات، قد لا تتبقى ضرورة للإشارة بعنوان محدد ولو محدوداً إلى المعيقات. لكننا نوردها هنا فقط من أجل التركيز والحصر والتذكير ذلك لأن وجود عنوان محدد هو دائماً أفضل للانتباه والتركيز.

وبوسع القارىء، إذا ما قرأ بدقة، ان يستنتج المعيقات من خلال سياق العرض من جهة، والتحليل والمقترحات من جهة ثانية، وربما هذا طريق افضل لتجذير المبادرة والإبداع الشخصي بدل تلقي وصفات العلاج من هذا الكاتب او ذاك.

فالمعيق الأول، بل النقيض للتعاون هي الملكية الخاصة، والميدان الذي تتم فيه المنازلة ضد التعاون هي السوق، والفرسان الذين يغتالون التعاون هم الطبقة الراسمالية، والحماية التي تظلل هؤلاء دائما هي السلطة/الدولة، وأداة تنفيذ مآرب كل هؤلاء هي الشرطة وأحيانا عند الضرورة الجيش، فكيف حين تكون الكتلة الشعبية والسلطة والشرطة والجيش عدو استيطاني كما هي حالة فلسطين!

على الرغم من أرقام استمرار التعاونيات في ظل انظمة رأس المال، وتحقيق نمو

جيد أو مذهل في بعض الأحيان، فإن استمرار وتطوير التعاونيات مليىء بالتحديات والمعيقات. وكما أوضحنا غير مرة فإن التحدي الأكبر هو سياسة الضبط الرسمية للعمل التعاوني بحيث لا يخرج عن خضوعه للسوق ولا عن السياسات التي تتبناها الطبقات الحاكمة.

إضافة إلى دور السلطات، هناك المشاكل المشتركة للتعاونيات في البلدان النامية مثل انخفاض مشاركة الأعضاء، والقيادة الضعيفة، والاعتماد على المنظمات الداعمة ونقص السيولة. ولعل المشكلة أن نقص السيولة هو آلية تدفع باتجاه المنظمات الداعمة والتي ترتكز اساساً على إيديولوجيا السوق! بمعنى أن خللاً يولد خللاً آخر.

تظهر جميع الدراسات التجريبية تقريباً أن العضوية في التعاونيات الزراعية مفيدة لأصحاب الحيازات الصغيرة في سياق تحسين إنتاجية المزارع ودخل المزارعين وصمودهم في السوق كي لا يخرجوا من العملية الإنتاجية، فالتعاونية حماية لدورهم المقاوم. ولكن عضوية الضرورة ليست كافية بعيداً عن تعميق الفكر والثقافة ومن ثم الانتماء التعاوني ما يتطلب حركة تعاونية تعمم التثقيف التعاوني كي تغلق الفجوة بين إلحاح الضرورة المعيشية اي كي يتم الانتقال من الشعور او الوعي للتعاون من كون الوعي في المستوى المادي والعفوي إلى مستوى التمثُّل الفكري بالوعي.

كما ذكرت معظم الدراسات، عن التعاونيات في بلد رأسمالي، أن المزارعين الأفضل حالا من المرجح أن يستفيدوا من العضوية التعاونية وهذا يزيد احتمال مشاركتهم فيها. لذا من المهم صمود اصحاب الحصص الصغيرة من خلال اشتراكهم في التعاونيات بحيث لا تتحول التعاونية لسيطرة فئة على أخرى مما يخلق حالة طبقية وكأننا أمام شركة.

قد يكون غريباً القول بان كثيرا من الدراسات عن التعاونيات تلعب دوراً في تشويه المفهوم التعاوني حيث تفصل بين هدف الدولة المعلن والشكلاني وبين دورها أو تحديداً سياساتها على الأرض. مثلا، حين تشتكي بعض الدراسات من زيادة تدخل الدولة في التعاونيات وذلك ليس من باب انحياز الدولة للتعاونيات بقدر ما هو رفضاً لتدخل الدولة من باب التزام الباحث بالسوق الحرة، اي فوضى الإنتاج ومن ثم إلتهام المنتج الكبير للصغير. يمكننا نقد دور الدولة من باب ضعف أداء

موظفي التعاون لأسباب بيروقراطية أو لأنهم مجرد موظفين مثلا متخصصين في الهندسة الزراعية، لكنهم فكرياً لا يؤمنون بالعمل التعاوني.

يشكل العامل التكنولوجي تحديا للتعاونيات وخاصة في بلدان العالم الثالث/ المحيط لعدم قدرة تعاونيات صغار المزارعين شراء الماكينات اللازمة لعملهم بينما بوسع كبار الملاك شراء الماكينات واستخدامها بكلفة أقل نظراً لضخامة المساحات. وحتى لو تمكنوا من شراء الماكينات أو استئجارها بأجرة مناسبة، فهي قد تحل محل العمل البشري مما يقود إلى بطالة نسبية بين الأعضاء. وهذا قد يعني البحث عن استخدام أو تطوير التكنولوجيا الوسيطة التي تقع ما بين الخيارين المتطرفين، وهي التي نجحت فيها الصين الشعبية في فترة الماوية.

في حالة الأرض المحتلة، بوسع المؤسسات البلدية إقامة مجمع للأدوات الزراعية مثلا وتأجيرها بريح غير فاحش للفلاحين وللتعاونيات لإصلاح الأرض بمختلف مستويات الإصلاح. لكن هذا منوط بكل من:

- تشجيع السلطات لهذا الدور
- ووجود مجالس بلدية ذات طابع مقاوِم وليس خدماتي فقط22.

للثقافة التغذوية دور هام في تشجيع أو إعاقة التعاونيات في المحيط خاصة. فالزراعة الطبيعية ومن ثم التوجه للزراعة العضوية لإنتاج الغذاء العضوي غير المهجنة بذوره او مخصبة جينياً يمكن أن يعيد لبلدان المحيط دورها في إنتاج هذه الأغذية صحيا لمجتمعاتها ومن ثم المنافسة التصديرية بفوائضها. وهذا قد يعيد لها دورها في التصدير للمركز الذي بالزراعة الممكننة والمهجنة تمكن من اختراق أسواق المحيط وإخراج كل من:

- المنتج في هذه البلدان
- وحتى إخراج المستهلك من السوق حيث أصبح المستهلك في المحيط متجها لشراء منتجات المركز بغض النظر عن خطورتها.

في هذا السياق يلعب الوعي الصحي دورا هاما ويمكن ربطه إيجابيا بالدور الوطني وحتى النظريات العالمثالثية التي تؤكد على الدور الثوري للمحيط وتاثيره على

22 أنظر كتاب اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع، عادل سمارة 1979

المركز من نواحي عديدة ومنها فك الارتباط بالمركز الرأسمالي الغربي مما يؤدي إلى أزمة اقتصادية تقود إلى أزمة سياسية اجتماعية.

إنه وعي بالاستهلاك وحده الذي يمكن أن يُخلي اسواق المحيط ومنها رفوف السوبر ماركت من منتجات الغرب الرأسمالي بما هي ذات خطرين اساسيين على الأقل:

- خطر التلوث المقصود بالمخصبات الكيميائية
- وخطر التهام الفائض وتقويض مواقع الإنتاج في المحيط مما يبقيه مجرد سوق استهلاكي ومخزن لقوة عمل رخيصة للعمل الأسود حين اللزوم.

يعيب اقتصاديوا البرجوازية على بلدان الاشتراكية المحققة أن التعاونيات واجهت صعوبات مثل عدم الشفافية والبيروقراطية وكما يزعمون العضوية غير الطوعية والفساد والأسعار الثابتة "سياسيا" للمنتجات الزراعية لفترات طويلة.

ورغم أن كثيرا من هذه النقاط صحيحة، لكن الاقتصاد المخطط كان خاليا من الآفة الأساسية وهي إخضاع الإنسان لاستغلال الإنسان أي الاستغلال الطبقي. لقد كانت تجارب في التاريخ، ورغم تفكك معظمها إلا أن الحال الذي آلت إليه معظم بلدانها هو أسوأ بكثير مما كانت عليه في الحقبة الإشتراكية حيث أصبحت مستعمرات للغرب في المستويات الاقتصادية والثقافية وحتى الجنسية. وأصبحت محطات تدريب أقامتها الإمبريالية لفرق الثورة المضادة. ولعل روسيا ما بعد يلتسين هي البلد الوحيد الذي تمكن من النهوض مع العلم بأنها تُحيي، وإن تدريجيا، التراث السوفييتي. وحول نجاح التجربة التعاونية الإشتراكية (أنظر تجربة كوبا لاحقاً).

صحيح أن هناك مشاكل إدارية في التعاونيات سواء الاشتراكية أو في ظل الرأسمالية، وهي غالباً نتاج عدم التخلص من الثقافة الفردية وتحديداً الملكية الخاصة والتي تأخذ أو تتمظهر في اشكال منها الغرور الثقافي، أو المبالغة في الوجود الفطري لبعض المهارات كالحذق الإداري، أو تحصيل درجة تعليمية أعلى، وحتى القوة الجسدية...الخ. ولكن هذه لا تُحل بوصفات من هذا الكاتب او ذاك، وإنما تحل بطريقتين:

- الوعي والتثقيف المتواصل للتخلص من رواسب الثقافة الرأسمالية السائدة
- قدرة المتعاونين على ابتكار أساليب قيادة وإدارة مناسبة لوضعهم.

إن للمكاشفة والشفافية والتفكير والنقاش الحر والمفتوح دور هام في تصويب الأخطاء وبناء هوية تعاونية او خلق الإنسان التعاوني الجديد والذي يتخطى كافة المعيقات المترسبة.

لا شك أن للابتكارات التكنولوجية دورها في تسهيل العمل التعاوني، ولكن شريطة أن يوجهها الإنسان حيث يرى وحيث يحافظ بها على العلاقات الإنسانية كاساس. فالذهاب بعيدا وراء غزارة الإنتاج قد يؤدي إلى إدخال قوة العمل التعاونية في سباق فيما بينها على المداخيل ومن ثم المنافسة، أو التحمس في حالة نشاط السوق لتوسيع الكم الإنتاجي مما يربط التعاونيات أكثر بالسوق فيصعب الحفاظ بعدها على الهوية التعاونية.

ملاحق منشورة في مواقع مختلفة وأوقات متباعدة

ملحق 1

الرأسمالية تسرطن شعبها، فهل تسمح بالتعاون

منسانتو ... حالة نموذجية للسرطنة المعولمة فهل يصدها التعاون

لا تتعلق تجربة المستهلك الأمريكي بل الدولي بشركة مونسانتو بموضوع التعاونيات. لكنها تجربة غاية في الأهمية تفيد دروسها بأمرين:

الأول: إن نظام السوق يقتضي تحالفا شديداً بين راس المال الخاص والسلطة/الدولة. أي بين جناحي الطبقة الرأسمالية المالك والحاكم ناهيك طبعا عن بقية نخب السلطة ومنها:

- نخبة المجمع الصناعي العسكري،
- نخبة المجمع الصناعي المدني
- ونخبة الإعلام والثقافة
- والنخبة الدينية

والثاني: إن السلطة/الدولة والطبقة البرجوازية هي ديكتاتورية بالفعل على الطبقات الشعبية وإن لم تكن واضحة في الشكل. وهذا يقتضي مقاومة هذه الدكتاتورية بالتعاونيات بتعددها بل بالتنمية بالحماية الشعبية.

إن النقد التشويهي الذي طالما وجهته البرجوازية ضد دور الدولة الآشتراكية في التعاونيات يكشفه وينفيه دور الدولة البرجوازية في حماية وتخليد ديكتاتورية السوق. وتجربة مونسانتو هذه تؤكد بوضوح لجوء الدولة إلى التلاعب بالقانون

بشكل مكشوف ليس فقط لأن وراء ذلك الربح بل الخطر، أي إنه الاعتداء على صحة المواطن ايضا وليس على حيوبه وحسب.

حق المستهلكين في معرفة هو كعب أخيل لمونسانتو:

إن كعب أخيل مونسانتو وصناعة التكنولوجيا الحيوية هو حق المستهلكين في معرفة. إذا تم وضع علامات على الأطعمة المشبوهة من جنرال إلكتريك في محلات السوبر ماركت ومخازن المواد الغذائية الطبيعية، فسيتم رفض واسع النطاق للأغذية الكيميائية والأغذية المعدلة وراثيا، مما يحول السوق باتجاه آخر ويزيد من ثورة تفضيل الأغذية العضوية والمحلية.

لقد أصبحت صناعة التكنولوجيا الحيوية على بينة من نقطة ضعفها الهائل في الولايات المتحدة منذ أن أجبرت مونسانتو على ذكر وجود هرمون النمو البقري المؤتلف المثير للجدل في السوق في فبراير *1994*. في أعقاب الاحتجاجات ''فرانكنفود'' على الصعيد الوطني وكب الحليب، تأكدت الصناعة من أن وضع العلامات أو اختبار السلامة ستكون مطلوبة.

كما فهم بيوتيشركاتس بشكل جيد تماما، أن وضع العلامات الغذائية الإلزامية سوف تشل الصناعة: فالمستهلكين لن يشتروا الأطعمة المعدلة الجينات، والمزارعين لن يزرعوا لهم والمطاعم ومصنعي الأغذية سيتجنبوها، ومحلات البقالة لن تبيع لهم. كيف يمكننا التأكد من هذا؟ من خلال النظر في تجربة الاتحاد الأوروبي، أكبر سوق زراعي في العالم. في الاتحاد الأوروبي لا توجد تقريبا أيا من المحاصيل المعدلة وراثيا قيد الزراعة أو في المنتجات الغذائية الاستهلاكية على رفوف السوبر ماركت. ولماذا هذا؟ ليس لأن محاصيل جي إي محظورة تلقائيا في أوروبا، ولكن لأنه بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، يجب وضع علامة على جميع الأطعمة التي تحتوي على المكونات المهندسة وراثيا

المستهلكون الأوروبيون لديهم حرية اختيار أو عدم اختيار الأطعمة المعدلة جينياً. في حين أن المزارعين ومصنعي الأغذية وتجار التجزئة لديهم (على الأقل قانونيا) الحق في إضافة ضئيلة لأطعمة معدلة وراثيا، طالما يتم اختبارها من حيث السلامة وتم ذكر ذلك عليها.

وبطبيعة الحال فصناعة الأغذية في الاتحاد الأوروبي تدرك أن المستهلكين، في الاتحاد الأوروبي في معظمهم، لا يرغبون استهلاك الأطعمة المعدلة جينياً..

فالمزارعون الأوروبيون وشركات المواد الغذائية، وحتى موردي أغذية الوجبات السريعة مثل ماكدونالدز وول مارت، يفهمون تماما المفهوم الذي أعرب عنه المدير التنفيذي لشركة مونسانتو المذكور أعلاه:

''إذا وضعت علامة على الأغذية المعدلة وراثيا، فذلك يعني وضع الجمجمة والعظمتين معا على ذلك''

وصناعة التكنولوجيا الحيوية والغذائية واعية تماما لحقيقة أن المستهلكين في أمريكا الشمالية، مثل نظرائهم الأوروبيين، حذرون ويشتبهون بالأطعمة المعدلة وراثيا. حتى من دون الحصول على الدكتوراه، فالمستهلكين يفهمون بأن سلامة الأغذية الخاصة بهم يجب ان لا تعتمد على قرارات الاستدامة البيئية التي ينبغي أن تتخذ من قبل الشركات الكيميائية خارج السيطرة مثل مونسانتو، داو، أو دوبونت - نفس الناس الذين جلبوا لكم المبيدات السامة والمواد الكيميائية الصناعية، وكيل البرتقال، المضافات الغذائية المسرطنة، ثنائي الفينيل متعدد الكلور، والآن الاحترار العالمي. قادة الصناعة يدركون بالتأكيد حقيقة أن كل استطلاع على مدى السنوات ال *20* الماضية أظهر أن *85-95٪* من المستهلكين الأمريكيين يريدون وضع علامات إلزامية على الأطعمة المعدلة وراثيا. لماذا يريد المستهلكون التصنيفات؟ حتى نتمكن من تجنب شراء هذه الأطعمة، التي بها جينات تحتوي الفيروسات والبكتيريا والجينات المقاومة للمضادات الحيوية والحمض النووي. فالأطعمة ذات الجينات المتغيرة ليست لها أية فوائد للمستهلكين أو البيئة، بل لها مخاطر فقط. وهذا هو السبب في أن مونسانتو وأصدقائها في إدارات كلنتون وبوش وأوباما قد منعوا قوانين صحة الكائنات المعدلة وراثيا المستهلكة من فتح أي نقاش عام، وأقل بكثير من الحضور للتصويت، في الكونغرس.

على الرغم من أن عضو الكونغرس دينيس *(الديمقراطي عن ولاية أوهايو)* يقدم باستمرار مشروع قانون في الكونغرس يدعو لوضع العلامات الإلزامية واختبار السلامة للأغذية لكن دون جدوى. خاصة وأن قرار المحكمة العليا في عام *2010* في ما يسمى قضية المواطنين المتحدين أعطى الشركات الكبرى والمليونيرات والمليارات الحق في إنفاق مبالغ غير محدودة من المال *(على ان يظلوا مجهولين، وهم يفعلون ذلك)* لشراء التغطية الإعلامية والانتخابات، وفشلت الفرص في تمرير قوانين وضع العلامات المعدلة وراثيا لأنها ضد رغبات مونسانتو وشركة الغذاء

كلها ولذا، هذه العلامات غير موجودة.

وقد قام قاضي المحكمة العليا كلارنس توماس، وهو كبير محاميي مونسانتو، بإلقاء الضوء على ''الباب الدوار'' بشكل كامل بين مونسانتو والحكومة الاتحادية، وألقى أحد الأصوات الحاسمة في قضية المواطن المتحد، مما أعطى مونسانتو وغيرهم من خبثاء التكنولوجيا الحيوية الحق في شراء الأصوات التي يحتاجها الكونغرس الأمريكي.

يسيطر على الكونجرس والبيت الأبيض كل من المال الكبير في مجال التكنولوجيا الحيوية والزراعة الصناعية ووسائل الإعلام لصالح الشركات. ليس لدينا خيار سوى تحويل تركيزنا وحملتنا إلى تضاريس أكثر ملاءمة: على مستوى الدولة والسوق.

وإلى جانب مقاطعة الأغذية غير العضوية التي يحتمل أن تحتوي على الكائنات المعدلة وراثيا (حتى تلك التي يتم تسويقها على أنها ''طبيعية'') مطلوب أن تقوم متاجر المواد الغذائية الطبيعية باعتماد ممارسات التوسيم في الواقع. علينا أن ندفع من أجل وضع قوانين إلزامية لوضع العلامات الغذائية في جنرال إلكتريك في الهيئات التشريعية لتلك القلة الولايات المتبقية مثل فيرمونت حيث مونسانتو والشركات الزراعية للشركات ليس لديها بعد السيطرة الكاملة. ومن بين الولايات ال 18 التي أدخلت فيها تشريعات وضع العلامات الغذائية في جنرال إلكتريك على مدى العامين الماضيين، لا يبدو أن لجانبنا في فيرمونت سوى الأصوات التي تدفع إلى وضع العلامات من خلال الحاكم الذي لن ينغمس في مونسانتو.

مبادرات اقتراع الدولة الضعف الأعظم لمونسانتو والتكنولوجيات الحيوية: على الرغم من أن تمرير قوانين إلزامية لوضع العلامات الغذائية في جنرال إلكتريك في فيرمونت هو إمكانية واضحة، إلا أن ما علينا القيام به جميعا بأن الإستراتيجية الواعدة لاستعادة حق المستهلكين في المعرفة تكمن في استخدام واحدة من أهم الأدوات المتبقية للديمقراطية المباشرة للمواطن. مبادرة الاقتراع من قبل الدولة هي وسيلة يمكن من خلالها تقديم عريضة موقعة من قبل حد أدنى معين من الناخبين المسجلين يمكن أن تجرى تصويتا عاما على النظام الأساسي المقترح أو التعديل الدستوري، في حالتنا قانون يتطلب وضع العلامات الإلزامية

للأغذية المهندسة وراثيا. وتسمى مبادرات الاقتراع أيضا، حسب الدولة، ''المبادرات الشعبية''، ''مبادرات الناخبين''، ''مبادرات المواطنين'' أو مجرد ''المبادرات''. تسمح أربع وعشرون ولاية، معظمها غرب المسيسيبي، بمبادرات الاقتراع. ولكل دولة متطلباتها الخاصة بعدد التوقيعات المطلوبة وعدد الأيام التي يمكن إنفاقها في جمع التوقيعات، وعندما يتعين تقديم الالتماسات.وتختلف الولايات أيضا عن متوسط مبلغ الأموال التي تنفقها لجان المبادرة لدعم أو معارضة تدابير الاقتراع.

والميزة الأساسية لمبادرات الاقتراع الرسمية هي أنها تمكن القاعدة الشعبية (في حالتنا 85-95٪ من المستهلكين الذين يرغبون في وضع علامات على الأطعمة التي تشبهها جنرال إلكتريك) لتجاوز السياسيين الفاسدين وجماعات الضغط في الصناعة والممارسات التشريعية ذات الاهتمام الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقطة الاستراتيجية جدا أن نأخذ في الاعتبار هو أنه لن يكون من الضروري لتمرير الكائنات المعدلة وراثيا وضع العلامات على مبادرات الاقتراع في 24 من هذه الولايات. في الواقع فإن تبني ولاية واحدة كبيرة فقط، على سبيل المثال كاليفورنيا، حيث هناك معارضة هائلة لأغذية جنرال إلكتريك، فضلا عن صناعة الأغذية العضوية متعددة مليارات الدولارات، من المرجح أن يكون لها نفس التأثير مثل قانون وضع العلامات الوطنية.

إذا قامت فيرمونت بتمرير قانون وضع العلامات على الرغم من أن الهيئة التشريعية في عام 2011، أو ناخبي كاليفورنيا وضعوا مبادرة وضع العلامات المعدلة وراثيا على الاقتراع في عام 2012 وتمريرها، فإن صناعة التكنولوجيا الحيوية والغذاء تواجه معضلة مستعصية. هل سيجرؤون على وضع ملصقات على منتجاتهم الغذائية ذات العلامات التجارية في ولاية واحدة أو ولايتين فقط، مع الاعتراف بأن هذه المنتجات تحتوي على مكونات وراثية، في حين لا تزال تحجب معلومات التسمية في الدول الأخرى؟ الجواب من المرجح جدا لا. إن حجب المعلومات الهامة والمثيرة للجدل في بعض الولايات، مع توفيرها للمستهلكين في دول أخرى، سيكون كارثة في العلاقات العامة.

وقد وضعت سابقة واضحة لهذه الحالة في ولاية كاليفورنيا في عام 1986 عندما مرر الناخبون، رغم المعارضة الشديدة من قبل الصناعة، مبادرة الاقتراع الأمر الذي يتطلب احتواء المنتجات الاستهلاكية وذكر العنصر المسبب للسرطان على

بطاقات تحذير. ولكن بدلا من تسمية منتجاتها التي تباع في ولاية كاليفورنيا على أنها مسرطنة على الأرجح، أعادت معظم الشركات صياغة مكونات منتجاتها لتجنب علامات التحذير تماما، وقاموا بذلك على نطاق وطني، وليس فقط في ولاية كاليفورنيا.

ومن المرجح أن يتجلى هذا السيناريو نفسه إذا قام الناخبون في كاليفورنيا بتمرير مبادرة اقتراع في عام *2012* تتطلب ملصقات على الأغذية التي تحتوي على مكونات مهندسة وراثيا. هل يمكن أن تتخيل كيف ستباع حبوب الإفطار كورن فلاكس في كاليفورنيا وعليها التسمية التي تعترف أنه يحتوي على الذرة المعدلة وراثيا؟ أو وصف رقائق الذرة المعدلة جينيا في ولاية كاليفورنيا؟ ماذا عن كرافت بوكا البرغر حين الاعتراف بوجود مكونات فول الصويا المعدلة وراثيا؟ ماذا عن صناعة الأغذية غير العضوية بأكملها (بما في ذلك العديد من العلامات التجارية "الطبيعية") معترفة بأن *75٪* من منتجاتها هي غير ملوثة؟ وبمجرد اضطرار مصنعي المواد الغذائية ومحلات السوبر ماركت إلى الحصول على منتجات نظيفة وراثيا، فإنهم سيزيلون على الأرجح جميع مكونات جنرال إلكتريك، لتجنب تأثير "الجمجمة والعظمتين"، تماما كما فعلت صناعة الأغذية في الاتحاد الأوروبي. وفي أعقاب هذا التطور، سيحول المزارعون الأمريكيون ملايين الفدانات من محاصيل جنرال إلكتريك إلى أصناف غير معدلة وراثيا أو عضوية. وقد استخدموا التكنولوجيا الحيوية وحلفاؤهم بالفعل مواردهم الشاسعة لشراء الكونغرس، البيت الأبيض، ومعظم الهيئات التشريعية للولايات مع مساهمات الحملة. مونسانتو، دوبونت، وغيرها من الشركات العملاقة استخدمت نفوذها الهائل لإرسال محاميهن والعلماء من خلال الباب الدوار في وظائف كمنظمين الحكومة. وقد أدت السلطة المالية للتكنولوجيا الحيوية إلى تلويث حكومات الولايات والحكومات الاتحادية، إلى جانب الجمعيات التجارية والجامعات والمؤسسات البحثية والمنظمات الخيرية ووسائل الإعلام.

ولكن هناك أمران هما أن مونسانتو لا يمكنها شراء: ثقتنا، وأصواتنا بالمال.

فقد اظهرت استطلاعات الرأي أن الأغلبية الساحقة من المستهلكين داعمي الأغذية المعدلة وراثيا يريدون معرفة ما إذا كان طعامهم يشمل المكونات المهندسة.

فالنتائج التي توصل إليها استطلاع حديث ل ''ام إس إن بي سي'' طرح السؤال ''هل تعتقد أن الأطعمة المعدلة وراثيا يجب أن توضع عليها علامة؟'' تشير إلى أن جميع الأمريكيين تقريبا يعتقدون أن الأطعمة المصنوعة من الكائنات المعدلة وراثيا يجب أن توصف بالفعل.

من أكثر من *45,000* شخص شاركوا في الاستطلاع، أجاب أكثر من *96٪*: ''نعم. انها قضية أخلاقية - ينبغي إبلاغ المستهلكين حتى يتمكنوا من اتخاذ خيار.''

انها ليست مجرد إشاعات او أخبار لأن معظم الأميركيين تدعم وضع العلامات على الأطعمة المعدلة وراثيا. ومنذ إدخال الأغذية المعدلة وراثيا لأول مرة في منتصف التسعينيات، أظهرت نتائج استطلاعات الرأي العام أن الغالبية العظمى من المستهلكين يريدون وضع العلامات الإلزامية لجميع الأغذية المعدلة وراثيا. وتشمل هذه الاستطلاعات الأخيرة من قبل كبس نيوس / نيويورك تايمز نير / تومسون رويترز واتحاد المستهلكين. ولسوء الحظ تجاهل الكونغرس والبيت الأبيض هذه الاستطلاعات، وقبلا بدلا من ذلك ادعاءات جماعات الضغط والعلماء المؤمنين بأن الأغذية المعدلة وراثيا هي آمنة تماما، وأنه يجب عدم إعطاء الأميركيين المطلعين والأميين علميا خيار شراء أو عدم شراء الكائنات المعدلة وراثيا، لأنهم سوف يرفضونها.

انفقت مونسانتو أكثر من مليون دولار على دورة الانتخابات لعام *2010*، وقامت بتقسيم مساهماتها بالتساوي بين مرشحي الولايات والمرشحين الفيدراليين. وهي تنفق أكثر بكثير على الضغط - أكثر من *8* ملايين دولار في كل من السنوات الثلاث الماضية. وقد اشترى مال مونسانتو لها مزيدا من التأثير وسمح لها بنقل المحامين والعلماء من خلال الباب الدوار إلى أدوار داخل الوكالات التنظيمية. وزارة الزراعة الأمريكية، ادارة الاغذية والعقاقير ووزارة الخارجية مليئة بالمعينين بذوي صلات مع مونسانتو. وقد نجحت جهود مونسانتو في خنق المحاولات في الكونغرس والمجالس التشريعية للولايات لتمرير تشريعات وضع العلامات المعدلة وراثيا.

وأهم ميزة أو سلاح في مبادرة الاقتراع (أو في حملة شعبية من أجل الضغط على البرلمان) هو الحصول على التأييد الساحق من الشعب، وخاصة الناخبين

المسجلين. كما أظهر الاستطلاع بعد الاستطلاع بأن، 85-95٪ من الأميركيين تدعم إلزامية العلامات الغذائية على الأطعمة المهجنة. وبغض النظر عن مقدار المال الذي تنفقه مونسانتو وحلفاؤها لهزيمة مبادرة الاقتراع، فإنه من الصعب جدا أن تلجم المشاعر العامة الساحقة. أصبحت مونسانتو واحدة من الشركات الأكثر كرها على وجه الأرض.

والشرط الثاني لمبادرة الاقتراع الناجحة هو الحصول على الدعم النشط من حركة شعبية واسعة النطاق، مثل الحركة المتنامية لمكافحة الغذاء في جنرال إلكتريك وحملة الملايين ضد حملة مونسانتو. ويمكن لهذه الحركة الشعبية جمع الكثير من التوقيعات ، وتعبئة الرأي العام، وكسب التصويت. وبغض النظر عن مقدار المال الذي تنفقه مونسانتو وحلفاؤها، سيكون من الصعب جدا هزيمة الجيش الشعبي من المتطوعين المدعومين من مستهلكي الأغذية العضوية الذين يتمتعون بدعم هائل من الجمهور.

والشرط الأساسي الثالث هو تحقيق القدرة على جمع مبالغ كبيرة من المال. ليس فقط لدينا الملايين من جيش الداعين لاستهلاك المواد العضوية في الولايات المتحدة المدعومين من الجمهور والذين يعارضون بحماس الكائنات المعدلة وراثيا، وعلى استعداد للتبرع لحملة وضع العلامات. ربما لن نكون قادرين على جمع ما يكفي من المال للخروج من مونسانتو، مكتب المزرعة، وجمعية مصنعي البقالة، ولكن يمكننا جمع ما يكفي من المال للدفاع عن موقفنا الشعبي والحفاظ على دعم الأغلبية. تماما مثل كل شيء في السياسة الأمريكية، فإن مبادرات الاقتراع لها ثمن. ووفقا لمركز استراتيجية مبادرة الاقتراع فإن:

- ”فرص الانتصار ترتبط ارتباطا مباشرا بكمية الأموال التي يتم جمعها وهي تتناسب دائما تقريبا مع مبلغ المال الذي تنفقه المعارضة“.
- ”إن قوة الشعب لها نفس القدر من الأهمية، ولا سيما بالنسبة لجهود مبادرة الاقتراع التي يقوم بها المواطنون، فمن الضروري أن يكون هناك أشخاص على أرض الواقع في جميع أنحاء الدولة ترتبط واستثمرت في المبادرة“.

التكنولوجيا الحيوية أو بيوديموكراسي؟:

إن استعادة حق المستهلكين في معرفة وقيادة الأطعمة المحورة وراثيا من رفوف السوبر ماركت لن تحل جميع قضايا الحياة والموت التي تحدق بنا حالياً.: أزمة المناخ والحروب التي لا نهاية لها والاكتئاب الاقتصادي ومراقبة الشركات على الحكومة، والأزمة الصحية. ولكن حصر مونسانتو و بيوشنوكراتس وصولا إلى حجم واستعادة اختيار المستهلك هي خطوة أولى جيدة لنقلنا نحو الاستدامة ونظام غذائي وزراعي صحي. بنفس القدر من الأهمية، من الناحية السياسية، من خلال هزيمة منافسي التكنولوجيا الحيوية والسياسيين المقيدين يمكننا أن نبدأ في استعادة الثقة بالنفس ضد المخاطر الممزقة للجسم الأمريكي السياسي. إن الانتصار المدوي من قبل المجتمع العضوي وحملة الملايين ضد حملة مونسانتو سوف نثبت لأنفسنا والجمهور المعني حاليا أن نتمكن من استعادة السيطرة على المؤسسات والسياسات العامة التي تحدد حياتنا اليومية. الآن هو الوقت المناسب للمضي قدما. لدعم أو الانضمام إلى حملة الملايين ضد مونسانتو.

والآن، بعد هذا الوصف الواضح لشركاء الجريمة سواء مونسانتو أو الإدارة الأمريكية، بغض النظر من يرأسها، والمحامين والعلماء الذين يدخلون من الباب الدوار ساحبين الحكومة معهم في خدمة الشركة، بل إن الحكومة هي من نفس الطبقة الراسمالية التي إن لم يساهم اعضائها في شركة مونسانتو فهم مساهمين في شركات احتكارية أخرى كشركات السلاح أو شركات الصناعات المدنية ...الخ. بعد هذا، يبرز السؤال:

ترى هل بوسع الحركة التعاونية ، على الأقل في مجال الغذاء مواجهة فريق العمالقة المتوحش هذا؟ أم أن السبيل الوحيد هو الثورة ضد راس المال؟

هذا السؤال، برسم تبلور حركة ثورية اشتراكية في امريكا لم تتبلور بعد، وهذا يعطي الحركة التعاونية ميزة لمجرد بقائها واستمرارها.

ملحق 2

لا يزال الوقت مبكراً جداً على ذبول الدولة في كوبا

نقاش في مقالة كليف دوراند "التعاونيات الجديدة في كوبا"

د. عادل سمارة

تبدأ ، على مدار التاريخ، النظريات والمشاريع الإنسانية التي يصممها الإنسان غالباً على شكل حلم يبحث عن التنفيذ. والاشتراكية في كل من النظرية والتطبيق لا بد أن تكون منفتحة على الأفكار الخلاقة، والنقد والتجديد.

وحيث ان كثيرا من النقد تم ضخه ضد الأنظمة السابقة للاشتراكية المحققة، فإن كثيراً من الإطراء قد صُبَّ لصالح اشتراكية القرن الواحد والعشرين وخاصة في امريكا الجنوبية. في نقد الأنظمة الاشتراكية السابقة، فشل كثيرون في الفصل بين ثلاثة قضايا رئيسية في الماركسية: النظرية الماركسية، وتحليل ماركس للتطورات والحداث التاريخية أو الجارية في زمنه، وتنبؤات ماركس. ونقدوا ماركس على تحليلاته وتنبؤاته أكثر مما نقدوا، أو تمكنوا من نقد النظرية نفسها.

والأمر نفسه صحيح فيما يخص الأنظمة الاشتراكية السابقة حيث نقد الماركسية كثيرون على مشاكل البلدان الاشتراكية وذهبوا بعيدا في هذا الاتجاه متجاوزين او مبتعدين عن النقد النظري والأصيل وعن الإنجازات التاريخية للأنظمة الاشتراكية مما يصب أخيراً في طاحونة الثورة المضادة.

ما يلي نقاش لبعض القضايا التي طرحها كليف دوراند في مقالته "التعاونيات الجديدة في كوبا" منشورة في مونثلي ريفيو عدد نوفمبر 2017 والتي تلامس قضايا هامة في التطورات الجارية في كوبا.

إحدى القضايا المطروحة في هذه المقالة : هل تحتاج الاشتراكية للتخطيط المركزي؟

في المرحلة الانتقالية يكون الجواب نعم. ولكن السؤال: إلى اي مدى يمكن أن تستمر هذه الفترة الانتقالية؟ متى وكيف يمكننا قياس ذلك؟ هل ستكون لفترة قصيرة، مثلاً، بضعة عقود بينما المرحلة تستغرق عدة قرون؟ ليست هناك طريقة علمية لقياس طول أياً منهما مسبقاً.

لعل أحد العوامل التي تُقصِّر الفترة الانتقالية للاشتراكية هو خلق الطبقات الشعبية لحزبها الذي يعمل بناء على حاجاتها الأساسية، وتوجيهاتها، ورأيها، ومصالحها وثقافتها ورفاهها، الحزب الذي يصل السلطة على يد الجماهير ويستمر في تمثيلها، وتقوم الجماهير نفسها بمراقبته بشكل متواصل.

هل هذه هي حالة كوبا الآن، ام كلا بعد؟

قد يكون صحيحا في حال العالم الحالي بعد انهيار معسكر الأنظمة الاشتراكية، أن إمكانية التحول هو عبر تشارك في السلطة على شكل حكم الدولة بالتوازي مع انتخاب قيادة للتعاونيات من اجل قيادة وتخطيط مشترك (مشروطة بفترة انتقالية) ، وعن دور القيادة المنتخبة للتعاونيات والتي يمكن أن تتوسع على حساب تلك التي بيد الدولة أو الحزب.

والمقصود هنا هو توجيه التعاونيات كي تتطور كجسم واحد، ومن أجل مجانبة ان تكون عدة تعاونيات، لمنتجين كجماعة، تمثل كل جماعة نفسها كما هي الحال في المشاريع الخاصة.

يجادل دوراند:'' هل الهدف المباشر للاشتراكي هو تطوير قوى الإنتاج أم ازدهار وضع الشعب؟''

لكن الجواب يجب ان يأخذ بالاعتبار:

في الفترة الحالية حيث ينتصر رأس المال على العمل على صعيد عالمي أم حينما يبدأ انتصار الاشتراكية على راس المال في معظم الكوكب. ولكن حتى حينما

يصل العالم بدء انتصار الاشتراكية على را س المال، يجب ان يبقى الهدف الأساس هو تطوير قوى الإنتاج ذلك لأنه في ظل الاشتراكية فإن هذه القوى تتطور على يد الشعب نفسه بإرادة حرة وابتكار في مستويين:

- في عالم هيمنة راس المال، فإن الأولوية لدى الاشتراكية هي تطوير قوى الإنتاج، وفي العالم الاشتراكي،تهدف الاشتراكية إلى بناء مجتمع كفاية الذات والاعتماد على الذات التي تنجَز فقط عبر الإنتاج.
- إن الإنتاج العسكري التسليحي حاسم بالنسبة للاشتراكية للدفاع عن الذات في وجه أنظمة الراسمالية، ولكن دون السقوط او التورط في سباق التسلح، إن أمكن.

فالازدهار وحتى الرفاه يجب أن يرتكز على مجتمع منتج كي يستهلك منتجاته محرراً هو من الاغتراب فطالما أنت منتج فإنك ستحمي إنتاجك بالضرورة وطبعا بالوعي، بما ان ذلك نتاج شغلك الذهني والجسدي. وطالما أنك تُنتج، فإنك سوف تشعر بمتعة حياتك وسوف تستهلك بأسلوب يحترم ذاتك وبوعي.

كوبا لا تزال في وضعية حساسة وحرجة وانتقالية. وفي هكذا فترة فإن أولئك الذين ينتجون أكثر وأفضل هم الذين يستحقون المكافأة الثقافية والمادية. وإذا كانت السوق ضرورية في الفترة الراهنة، فيجب ان تقسم إلى عدة أسواق داخلية ومترابطة/متمفصلة في بلد مثل كوبا اي إلى: أسواق أحياء، مقاطعات ومستوى وطني.لا يجب ان يعمل ايا منها مستقلاً، وإنما ضمن لجنة مشتركة مكونة من القوى الاجتماعية الثلاثة:الدولة، كممثل/مراقب باسم دائرة الرقابة والتنمية، مستقلة عن الوزارات والتعاونيات.ويجب ان يكون الدور الأهم لهذه اللجنة الثلاثية هو مراقبة الأسواق الثلاثة من جهة والدفع لتوحيدها جميعا، ومن ثم تذويب الجميع على المدى الطويل. وإلا، فإن البلد سيتم سحبها مجدداً باتجاه استعادة الرأسمالية.

لا يجب ان تبقى ملكية الدولة هي الوحيدة،هذا مع أن هيآت الدولة طالما منتخبة وبشكل حر حقيقي، فلا مشكلة بيروقراطية او فوقية او طبقية فيها ولكن تصغير

تقليص ملكية الدولة يجب أن استبدالها برقابة محايدة، مثلا، اي وجود هيئة رقابة وتنمية مستقلة عن تاثير الوزارات وتتمتع بحق الرقابة على كل من نشاطات الحكومة والتعاونيات. ويجب ان تكون هذه اللجنة منتخبة/مسماة من قبل كل من الدولة، الملكية الخاصة والتعاونيات من جهة، وتتمتع بسلطة وتفويض بأن تقيِّم، وتراقب وتقرر كيف يجب توجيه ثقافة المجتمع ووعيه باتجاه الملكية الشعبية المباشرة في الكميونات بما هي اعلى مرحلة اشتراكية أي اعلى من التعاونيات. وهذه تحصل حينما تكون الدولة على حافة الذبول ، ناضجة للذبول.

في حالة الملكية غير الدولانية، يستفيد الأعضاء ، ويحافظون على موجودات التعاونيات، ولكن لا يتمتعون بسلطة وليسوا أحراراً في تقرير مصيرها، تغيير اتجاهها. إنها ملكية عامة والأعضاء مؤتمنون عليها لحمايتها وتطويرها كي تتناسب ولا تتناقض مع مجمل الاقتصاد والمجتمع. ففي الاقتصاد الاشتراكي يكون المنتجون منتجون أحرارا في إنتاج واستخدام واستهلاك ما ينتجون.

واشتراكية القرن الواحد والعشرون وبالرغم من حقيقة أنها لا تزال جديدة وتحت الاختبار، التجربة والخطأ، فقد تم إطراؤها كثيراً إما نظراً لفشل أنظمة الاشتراكية المحققة، أو فقط لأنها تجربة جديدة أو مدخلاً محاولة للقطع مع اشتراكية القرن العشرين. وفي الحقيقة، فإن هذا المدخل قد واجه مشاكل وصعابا منذ بداية فترته القصيرة المدى.

تجادل ورقة دوراند بأن الاشتراكية الجديدة تقوي المجتمع المدني. ولكن هذا المصطلح نفسه قد صيغ أصلا لوصف التناقض الطبقي بين:

- الطبقة الحاكمة، اي البرجوازية،
- والطبقات الشعبية.

فقد جادل انطونيو غرامشي بأن المجتمع المدني هو توسُّط بين الطبقتين المتعاديتين حيث تحاول كل واحدة فرض هيمنتها على الأخرى. وهذا يجب ان لا يكون في الحالة الكوبية وأي بلد اشتراكي إذا لم تكن هناك طبقة برجوازية حقيقية، لا في السلطة ولا في البنية المجتمعية.

في كوا، فالمجتمع المدني، إذا ما أصرينا على استخدام نفس المصطلح، يجب أن يكون امتداداً للديمقراطية الشعبية على حساب البنى البيروقراطية، مثلاً، لتوسيع الرقابة الشعبية وتفويض صلاحيات او سلطات أوسع في اتخاذ القرار، والنقد، والمصداقية. لإن هذه هي مكونات حوار داخلي ونقاش سلمي نحو حكم شعبي مباشر وباتجاه ذبول الدولة. وهذا النقاش والتقييم يمكن أن يحصل بين الدولة وممثلي التعاونيات في لقاءات كل ستة اشهر. وهذا معنى ديمقراطية الكومونات ، والتعاون واللامركزية.

كتب دوراند: ''إنني احاول تفهم واستيعاب وصياغة تلك الجهود بمصطلحات الكومونز (يسميها هو التشاركيات). فقد وثق المؤرخون الطرق التي قامت بها الراسمالية بسحب تراكمها الأولي من جردتهم من ملكية الموارد التي هي ملكية للجميع – وهي عملية استمرت حتى الآن، كما كتب ديفيد هارفي وآخرون. إنني أرى أن بناء المجتمع والاقتصاد الاشتراكي كاستعادة/استرداد لتلك العملية، مثابة استعادة الكومونات – أي أن مختلف تلك المصادر تساهم في التنمية البشرية وبهذا تقوم بالأفضل حينما تتم مشاركتها والتحكم بها بشكل ديمقراطي من قبل الكميونة. وهذا يتضمن ليس فقط الغابات والحقول في الماضي ما قبل الراسمالي، ولكن ايضا، التعليم والصحة ونظام العناية، والحدائق العامة، والشوارع والطرق المائية والتشارك في الثقافة والمعرفة ومصادر المجتمع الإنتاجية'' .

إذا كان الكاتب، دوراند/ قد عنى ب ''المشاركة'' إدارة جماعية بين كليهما، أي الدولة والكميونة، وليس الكميونة وحدها في المرحلة الاشتراكية كمرحلة انتقالية ، فذلك مفهوما. ولكن، إذا ما قصد ان تنتقل كلياً إلى الكميونة ، فذلك يجب أن يكون مدعوما ومحتضناً بوعي شعبي اشتراكي بل شيوعي. فهل هذه هي حالة كوبا اليوم؟

وفيما يخص القضايا الحساسة مثل التعليم والثقافة، فهذه يجب ان تبقى بإشراف لجنة مشتركة من الدولة ومجالس الكميونات طالما أنها قيمة استعمالية لا تقع تحت اي شكل من أشكال التبادل بمعنى القيمة التبادلية. فهي لا تُنتَج بشكل مباشر ، ولا بأي اسلوب يبتغي أية منافع مادية ولكنها مساهمة هامة

جدا في تطوير وإنتاج قيماً مادية. وعليه، فهي لا بد أن تحظى بحماية هائلة من أي شكل من اشكال الثقافة الراسمالية ومن طرائقيي الرأسمالية، طالما أن هناك سوقاً وقطاعا خاصاً حتى لو كان صغيراً وتحت رقابة الدولة.

يقول دوراند:

"...إذا كان البناء الاشتراكي يمثل استعادة ما وضعت الراسمالية يدها عليه من موارد التي هي حق للكميونتي ، فإن هذه الموارد قد تمت استعادتها في الحالة الكوبية من الدولة –بمساعدة نشطة من الدولة نفسها. وهذه يمكن أن تُرى بشكل حاد فاقع في تحويل مشاريع الدولة مثل المطاعم وخدمات النقل وشركات البناء للتعاونيات"

ولكن، من الذي يجب ان يختبر العلاقة بين التعاونيات. اعتقد ان هذه الحالة تحتاج إلى لجنة تنسيق تتكون من:

- لجنة ممثلين منتخبة من القاعدة
- لجنة تنمية ورقابة لا تخضع للسلطة
- الدولة

والبند رقم اثنين هو الأكثر مصداقية بين الثلاثة.

وكتب دوراند: "...منذ *1968* جرت إدارته على يد الحكومة وقد تحول الان لمستخدمي الدولة السابقين، لكي تدار على يد العمال-المالكين لهذه الأعمال ...وقد تم إجراء دراسات أولية بينت ان متوسط الدخل بين التعاونيات قد ازداد بأكثر من سبعة أضعاف" .

إن القفزة الواضحة في دخل أعضاء التعاونيات يتطلب نقاشاً، لماذا؟:

- هل كان هو بسبب الإدارة السيئة لمشاريع الدولة؟ إذا كان الأمر هكذا، فهو

يعني أن مزيداً من الخصخصة هو الحل الأفضل!

- هل سوء إدارة الدولة هي مسألة حتمية، أم أنها خطىء إنساني؟
- إذا كانت خطئا بشريا، فذلك يعني أن التعليم الاشتراكي ليس فعالاً بعد. وإذا كان العمال والشعب عموما غير مقتنعين بأن العمل المشترك هو مسألة أخلاقية وإنسانية، فذلك يعني أن الاشتراكية قيد الخطر.
- هل تقدم زيادة الضرائب حلاً؟ أم أنها تحكُّم الدولة، أي ليست برنامجا اجتماعياً.

هذه الأمور يجب أن تدرس بعناية. أنا أعتقد بأن تشريك المجتمع يحتاج إلى شكل جديد من البرلمان، بأن يُنتخب من جهة وأن يشارك في التحكم بمختلف مستويات الحياة بما فيها الدولة، والحزب والتعاونيات من جهة ثانية. هذه يمكن أن تكون سلطة إنتقالية باتجاه ذبول الدولة. إن التعاونيات هي مدارس اشتراكية صغيرة على المستوى التجريدي، ولكن عملياً كيف يمكن تجنب الصراع بين العديد من المدارس الصغيرة!

يقول دوراند:

'' على سبيل المثال، حينما زرت مشغل خياطة في وسط هافانا كان يُدار في السابق حكومياً ينتج قمصانا وملابساً، وصفت المديرة المنتخَبة زميلاتها ب ''عاملاتي'' هذا مع انها تجيب على تساؤلاتهن في الاجتماع العام الشهري . إن العادات القديمة متجذرة بعمق .... وبأن تجاوزها لا يتأتي بمنح سلطات اعلى أو بالتمتع باستقلال ذاتي. لهذا السبب، فإن معهد الفلسفة في البلاد يقود ورشات تدريب لأعضاء التعاونيات الجدد، ويعلم المدراء والأعضاء على ممارسة ديمقراطية التسيير الذاتي''

هذا يعني بأن هناك حاجة ماسة لتثقيف عميق ودؤوب. إن محتوى المفردات ومعانيها على جانب كبير من الأهمية. والسؤال الان: ألا يعني هذا بأنه من المبكر جدا التاكيد على أن كوبا وصلت حالة ''الإنسان الاشتراكي كما حلم تشي جيفارا'' اي الإنسان الذي تجاوز الملكية الخاصة، الأسواق، الإيديولوجيا، دور الدولة، العملة...الخ.

وفيما يخص حانوت الحلويات حيث:

''... في حانوت الحلوى حيث يعمل العمال نصف الوقت الزمني ومع ذلك يُدفع لهم أضعاف ما يحصل عليه عمال الدولة'' .

ولكن، لنفترض أن عمال حانوت الحلوى هذا قرروا افتتاح فروع أخرى لحانوت الحلويات والتي إما أن تتنافس مع محال حلويات أخريات، أو لكي تكسب ربحا أكثر، فهل سيكون هذا مقبولا؟ وإذا كان الجواب لا، فلماذا إذن؟

أليست التربية الاشتراكية ضد الادخار الربحوي طالما الدولة توفر لهم العمل والحياة المناسبة/ فلماذا الربح الزائد؟ أم انهم يخافون سقوط النظام باعتباره مؤقتا؟

وإذا كان توسعهم مقبولا، فإن هذا طريق جديد لرسملة الاقتصاد وحتى بتوجه احتكاري. وإذا لم يكن التوسع مقبولاً، فهل سيكون فرض ضرائب أعلى هو الحل الأفضل والنهائي على المدى البعيد؟.

كتب دوراند:

'' ... وكما اشار راؤول كاسترو في تقريره للمؤتمر السابع للحزب, فإن '' إيديولوجيا البرجوازية الصغيرة تتصف بالفردانية، والأنانية، والبحث عن الربح،والتفاهة، وتكثيف الاستهلاك'' فإنه بزيادة الضرائب، والرقابة، فإن البرجوازية الصغيرة سوف تتماهى مع الاشتراكية، ولكنها هي نفسها ليست اشتراكية''

هذا صحيح، لكنه ليس حلاً. إن الحل الحقيقي للاشتراكية، وهو صعب،هو بالنجاح في ذلك عبر الحوار والتعليم الشعبي وصولا إلى الأهداف الرئيسية التالية:

- العمل كعادة ورغبة ذاتية
- الثقافة الاشتراكية للحلول محل الثقافات الأخرى.

والمشكلة المعقدة هنا هي ان الضرائب الأعلى تُخبر الشعب بأن التراكم ممنوعاً. ولكن هذا لا ينجح في تعليم الناس بأن مراكمة النقود ليست ضرورة وبأنها ليست ذات فائدة في مجتمع اشتراكي. وحينما يصل البشر إلى هذه المرحلة أو المستوى، فإنهم يكونوا قد دخلوا مرحلة ذبول الدولة والعملة. حتى اليوم فإن التثقيف الاشتراكي هو الحل الممكن.

لقد بينت دراسات حديثة بأن الإمبريالية الأمريكية تراقب كل حركة لأي شخص. وفي مرحلة معينة من التطور الكنولوجي، فإن بوسع بلد اشتراكي أن يبني شبكة تكنولوجيا تراقب كافة محطات التوزيع وتزودها بالمعلومات عن حاجات كل فرد وحقه في الاستهلاك. وفي هذه المرحلة، يصبح فائض النقود بلا فائدة أو معنى. هل هذا منطقي، إلى أن يبلغ الوعي بالناس كي يستهلكوا فقط ما يحتاجون؟

ويضيف دوراند:

''...يمكن منع العمل الخاص من النمو بشكل واسع بواسطة الضرائب التصاعدية وسياسات الجمارك، وإذا ما بلغ العمل الخاص درجة معينة، يمكن تحويله إلى تعاونية، وعليه فإن جميع المستخدمين يتشاركون في الربح واتخاذ القرار'' .

قد يكون هذا حلا مؤقتاً، وإذا ما كان العمال لم يؤمنوا بعد بالتعاونيات، فإنهم سوف يعملون بشكل او جهد أقل، وهي بالطبع عادة سيئة على الرغم من حقيقة انه أمر جيد للعمال بأن يفهموا أن الربح الفائض لا فائدة منه على الأقل، وفي البداية، حيث لا مجال لاستعماله. وهذا يذكرنا بمشاكل واجهت الاتحاد السوفييتي حينما قام الفلاحون متوسطي الحال بذبح مواشيهم لمقاومة سياسة الحكومة بتمويل الصناعة من فائض الزراعة. وحتى لو تم تحويل المشروعات الخاصة إلى تعاونيات، فإن العلاقات فيما بينها يجب أن يتم تناولها بشكل مختلف وخاصة لأن الشعب لا يزال ثقافيا في مستوى الوعي التعاوني وليس الاشتراكي. وأخيراً، إذا ما استمرت العملية، كما يحاجج دوراند، فإنني اشك بأن ذبول الدولة سيكون ممكناً.

أخيراً يجادل دوراند:

''... يمكن فهم التعاونية كنوع من تشاركية العمل. إنها تشاركية العمل بين فريق من العمال الذين يفهمون بوعي توجيه عملهم مباشرة نحو أهداف نبيلة يتشاركون فيها مع الكميونتي الأوسع. تأخذ التعاونية بالاعتبار الشخصية المجتمعية: فالحياة اليومية العملية للشخص ترتكز على العلاقات الاجتماعية التعاونية وأخلاق التضامن. إن المشاركة في اتخاذ القرار تحفز ممارسة المسؤولية الاجتماعية. إن مصلحة الفرد مرتبطة بالمصلحة العامة. إنها تُطور الكائن الاجتماعي ، أو كما وصفها ماركس، '' وجود النوع'' . إن التعاونيات لا تقوم فقط بالعمل الاجتماعي، بل هي تجعل العامل اجتماعياً. إن التعاونيات مدارس اشتراكية صغيرة''

وبينما تحكم الدولة نيابة عن الجميع، فإن الفقرة أعلاه حقيقة وواعدة طالما تتحول التعاونيات إلى ''تعاونيات''. هذا هو السؤال.

ملحق 3

معا أقوى[1]

ملاحظة: تحتوي هذه المقالة على أفكار هامة عن التعاونيات ومجالات العمل ومقترحات لأنماط من التعاون. (ع.س)

منذ أواخر القرن الثامن عشر ، لاحظ المنظر السياسي الإيرلندي والمصلح الاجتماعي ويليام تومبسون التقاء التعاونيات والمجتمعات كمنظمات عضوية ديمقراطية. ومن المؤسف أن المشاركين في تعاونيات العمال ، الذين كانوا حتى أواخر السبعينات من القرن الماضي يطلق عليهم اسم ''أعضاء'' ، بدأوا في استخدام مصطلح ''أصحاب'' ، كما في ''تعاونيات أصحاب العمل''. لإعطاء الأولوية لعلاقات الملكية ، بدلاً من العضوية ، وهذا يحجب الممارسات اليومية الحيوية للاتصال الراديكالي والتعاون المطلوب من جميع التعاونيات الناجحة. التعاون أكثر من مجرد مبدأ. إنها عملية تنفيذ ، في كثير من الأحيان على المستوى العادي ، قيم تعاونية للتغلب على التسلسل الهرمي والجشع في المجتمع.

يدرك رانس هذه العملية عندما يتحدث عن الأعضاء المتعاونين باعتبارهم ''قوة عاملة محتملة أكثر بكثير من العمال الذين ينتجون منتجًا. يمكنهم ان يحققوا حياتهم بما هو ابعد من دورهم في الانتاج . هم كائنات ثقافية ، وليس مجرد تروس في آلة أو مزود الخدمة. تحقق التعاونيات والمؤسسات التي تم إشفاؤها ، كما في الأرجنتين، استردادها الحياة المفعمة بروح التعاون للعامل إلى ما هو أبعد من مكانه البسيط كعامل[2] .

وبالمثل ، يلخص يوشاي بينكلير الحياة اليومية في التعاونيات بهذه الطريقة:

1 Stronger Together? Volume 69, Issue 05 (October 2017) › Stronger Together? by Bernard Marszalek (Oct 01, 2017) Bernard Marszalek spent eighteen years as a member of a worker-cooperative union printshop, and was a founding member of the Network of Bay Area Worker Cooperatives.
Peter Ranis, Cooperatives Confront Capitalism(London: Zed, 2016), 166 pages, $26.95, paperback.
Nick Srnicek, Platform Capitalism (Cambridge: Polity, 2017), 120 pages, $12.95, paperback.
Trebor Scholz and Nathan Schneider, eds., Ours to Hack and to Own (New York: OR, 2017), 252 pages, $17, paperback.

2 رانس ص 155

تخبرنا عقود من دراسات التعاون أن التواصل بين الأعضاء - ولا سيما التواصل الذي يؤنسن علاقات الأعضاء مع بعضهم البعض - هو أمر أساسي ، وكذلك تطوير هوية مشتركة. سيكون من الضروري وجود جوهر قوي من القيم الأخلاقية ، وتجنب الأخلاق المتمثلة في "أنا هنا فقط من أجل الحصول على بضعة دولارات إضافية" ، فلا بد من التزام واضح بالعدالة بين الأعضاء للتغلب على التوترات الحتمية المرتبطة بالعمل وتقاسم الدخل. إن التأطير مهم ، وبينما تلعب المصلحة الذاتية بلا شك دورًا في أي مجتمع ، لذا يجب ان لا يؤلى جهدا في سبيل استهداف تلك المصلحة الذاتية ناهيك عن موديل المصلحة الذاتية ممثلا في الشركات التي يملكها مستثمرون[3]"

وكقاعدة في التعاونيات يجب أن يتضمن العمل جانبًا مرنًا ، أو حتى مرحًا ، وإلا ستفشل التعاونية. إن مساواة المشاريع التعاونية ، إلى جانب السيطرة العملية على مكان العمل ، هي شرط مسبق لهذه البيئة المرحة ، التي تفضي بشكل فريد إلى التعبير عن شخصية المرء في إطار جماعي.

بدورها تدرك الشركات التقليدية فوائد الحد الأدنى من مكان العمل المتناغم ، وكثير من الخبراء الاستشاريين يعملون على إنشائه - غالباً دون نجاح كبير. هذا ليس مفاجئًا ، نظرًا لأن البيئة اللطيفة لا تأتي في حقيبة أو عرض مريح يُقدم الى خبير متخصص في الموارد البشرية. بل هي عضوية في المؤسسة ، ويجب تطويرها بشكل أصيل مع مرور الوقت في مكان عمل محبب. إستراتيجية سياسية على الرغم من كل اتساعها.

يقول:

" تتجاهل كتب رانيز وشولز وشنايدر العديد من القضايا الأكبر التي تؤثر على التعاونيات - وغيرها الكثير - مثل تغير المناخ والنمو الاقتصادي الجامح. ولعل الأمر الأكثر وضوحاً ، هو أن التدهور المتزايد في العمل ، الذي يفسر توسع وهيمنة الرأسمالية بشكل أفضل من أسطورة وادي سيلكون لريادة الأعمال الديناميكية والمبتكرة ، لم يتم التأكيد عليه. وهذا أمر مؤسف. فبدون وجود فائض عالمي من العمال العاطلين عن العمل فالرأسمالية التي تعتمد على أسواق العمل

3 يوشاي بينكلير ص 95

الرخيصة والمرنة لم تكن لتحقق أبداً نموها الهائل. علاوة على ذلك ، لا تستطيع التعاونيات العمالية ، بغض النظر عن مدى حلمها بالتوسع وفق شروطها الخاصة ، استيعاب هؤلاء العمال ، ولكنها ستضطر بالضرورة إلى التنافس مع الشركات التي تزدهر باستغلال فائض العمالة. يعترف رانيس بمسألة العمالة الناقصة ، ولكنه يختار التركيز بدلاً من ذلك على المجال البارز كأداة أساسية لتوسيع القطاع التعاوني العمالي ، وبالتالي الوظائف بشكل عام. هذا هو اقتراح إشكالية. وقد يكون احتلال العمال للمصانع المهجورة والمرافق الأخرى قابلاً للتطبيق في المجتمعات التي يمكن فيها تعبئة الدعم الشعبي ، كما هو الحال في الأرجنتين ، ولكنه لا يعمل كمبدأ عام للتنظيم. وفي الواقع ، فإن الأمثلة الثلاثة لتعاونيات المجال البارزة التي يناقشها رانيس كلها في المناطق الحضرية المزدهرة ولكن فشلت كل منها لسبب أو لآخر. في حين أن هذه الإخفاقات لا تدين السياسة ، إلا أنها تشير مع ذلك إلى أن تعاونيات العمال تتطلب وجودًا قويًا لها في مجتمعاتها المحلية"

"... لا يمكن أن تكون تعاونيات العمال أبدًا سوى مشروع ترعاه الدولة (لاحظ ان الحديث هنا عن التعاونيات في ظل الأنظمة الراسمالية- ع.س) ، ولكن يجب أن يكون لها دعم شعبي. استناداً إلى إغفالهم لأي مناقشة للاستراتيجية السياسية ، قد نفترض أن رانيس وشولز وشنايدر يعتقدون أنه مع اتضاح مزايا تعاونيات العمال ، فإنها ستنمو بنوع من عملية الاستنساخ ("النموذج الاقتصادي الأفضل") ، أخيرا الوصول إلى كتلة حرجة من شأنها أن تحول المجتمع. لكن التاريخ لا يحبذ هذه الفرضية. بعض التعاونيات العمالية ناجحة ، ومؤسسات عمرها عقود ، وإذا كانت شركات رأسمالية ، فمن المتوقع أن تكون قد حصلت على امتياز لعملياتها. ولكن في حين أن بعض التعاونيات نمت من خلال توسيع خدماتها وعضويتها بحكمة ، فقد توسع معظمها ببطء ، على كل حال. وفي حالات قليلة ، سهلت التعاونيات الناجحة إقامة مشاريع مماثلة لإطلاقها في أحياء أخرى أو في مدن مجاورة. لكن على العموم ، كانت التعاونيات حذرة في النمو/التوسع على الرغم من أن النمو البطيء كان يخدم عضويتهم بشكل جيد في بيئة سوق معادية. في الواقع ، عندما يتم عرض خطة التوسع الرئيسية ، غالبًا ما يرفضها الأعضاء ، حذرًا من اتخاذ المزيد من الضغط ، ناهيك عن الديون ، للحصول

على منافع مشكوك فيها. إن خطة العمل البطيئة النمو أو حتى عدم النمو ليست بالضرورة إدانة للأعضاء على أنهم أنانيون أو قصيروا النظر. الأرجح أنه يعكس كره معقول للمخاطرة في اقتصاد غير مؤكد. إن حجة المطورين لنمو الوظائف على أساس تعاونيات العمال تبدو جذابة كاستراتيجية ، لأنها توفر فرص عمل مستقرة ، ومزايا اقتصادية محلية، وتمكين شخصي للأعضاء. وقد وجدت هذه الاستراتيجية بعض النجاح في العديد من المدن ، أبرزها نيويورك. لكن يجب أن تخفف توقعات النمو الكبير في الوظائف ليس فقط من خلال متطلبات خلق نموذج عمل مستدام ، ولكن أيضًا بالحاجة طويلة الأجل إلى الدعم المالي ، إذ يتردد العديد من البنوك في إصدار قروض للتعاونيات - وما زال الوقت أطول بكثير. لتشكيل فريق عضوية متماسكة.... عندما تكون الظروف مواتية ، يجب اختبار استراتيجية نمو الوظائف ، ولكن هناك طريقة أخرى - استراتيجية سياسية ، تتعدى مجرد التعاونيات العمالية المتنامية إلى كتلة حرجة - يمكن أن تأخذها تعاونيات العمال للحصول على الاعتراف والتأثير في مجتمعاتهم ، وبالتالي توسع أعدادهم باعتبارها أكثر الأمثلة فعالية للديمقراطية الراديكالية لأي مؤسسة اقتصادية في مجتمعنا، يجب على التعاونيات العمالية أولا أن تعترف بموقفها الطبيعي كمحرضين. وستكون الخطوة التالية هي توحيد جميع التعاونيات داخل منطقة جغرافية محددة للاتفاق على المبادئ والممارسات لتعزيز قطاعها. قد يكون بعض هذه الأمور من الأمور الداخلية المباشرة ، مثل التواصل أو التمويل الأفضل ، لكن البعض الآخر قد يحتاج إلى التواصل - يدخل مجال اللعب الذي تكون معظم التعاونيات غير مألوفة فيه. بسبب خبراتهم في صنع القرار الجماعي ، فإن التعاونيات العمالية هي الأقدر على قيادة هذا الجانب السياسي في القطاعات المتداخلة في اتحاد التعاونيات"

جنبا إلى جنب مع جدول الأعمال المشترك بين الجمعيات التعاونية، يجب على التعاونيات العمالية استكشاف العلاقات مع عدد لا يحصى من الجماعات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الشعبية التي يتم تنظيمها بشكل رئيسي على طول خطوط غير ربحية أو تطوعية. يمكن أن يكون أحد مجالات هذه العلاقة المفيدة للطرفين هو السكن: تعاني الدوائر الكبيرة والمتنامية في العديد من المجتمعات المحلية من نقص في الإسكان الميسور التكلفة. وفي الوقت نفسه،

في بعض المدن ، توفر تعاونيات الإسكان بالفعل المنازل لجزء كبير من السكان ، من الطلاب إلى سكان الشقق ، إلى سكان المنازل المتنقلة بشكل متزايد.

من خلال التجنيد ، على سبيل المثال ، دعم ما يمكن أن يكون أكبر تعاونية وأكثرها وضوحًا في المجتمع - التعاون الغذائي - وربما الطلاب في الكليات أو الجامعات المحلية ، يمكن لمبادرة تعاونية شاملة أن تجذب الإبداع المالي للائتمان المحلي الاتحاد لرعاية وبناء المساكن التي تشتد الحاجة إليها، خالية من المطالب الربحية في سوق العقارات. الهدف من هذا النوع من التنظيم المستعرض هو تطوير أهداف وقيم مشتركة يمكن أن تكون أساسًا لمزيد من التعاون المجتمعي.

لإعطاء مثال آخر: التعاونيات هي حلفاء طبيعيين للحركة البيئية، والأكثر وضوحاً في قطاع المستهلك التعاوني ، حيث اتخذت التعاونيات الغذائية الريادة في توفير الغذاء العضوي والخالي من السموم لأجيال.

ومع ذلك ، هناك مجالات أخرى ، مثل مشاريع الطاقة المستدامة ، حيث قامت التعاونيات العمالية بالتحديد بالانتشار. إن أحد المشروعات السياسية الملحة للمجتمع التعاوني هو التحريض على تعاونيات الكهربة والمرافق ، مثل تلك الموجودة في جميع أنحاء الغرب الأوسط ، لاعتماد مصادر الطاقة المتجددة والتخلي عن الفحم والغاز. يمكن التعاونيات العمالية أيضا أن تؤثر تأثيرا كبيرا في الحياة الثقافية. وبالإضافة إلى المثال الأكثر مألوفية لدى الحرفيين الذين يتعاونون لفتح منفذ ، هناك مجتمع صغير ولكنه حيوي من المدارس التعاونية في جميع أنحاء البلاد ، من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المدارس الثانوية ، بالإضافة إلى مجموعة أكبر من المدارس البديلة التي تمارس التعليم التعاوني. في حين قد لا تكون منظمة قانونًا كالتعاونيات مع السيطرة على الموظفين والمشاركة المجتمعية القوية ، تعمل هذه المدارس كالتعاونيات. وفي الفنون ، توجد جميع أنواع الجمعيات التعاونية ، وقد تم تأسيس بعضها كالتعاونيات القانونية ، مثل الأوركسترات والمعارض الفنية وورش العمل الحرفية. قد لا تمتلك هذه المؤسسات التزامات سياسية صريحة ، لكنها مع ذلك تمثل حلفاء رئيسيين في أي خطة لحركة تعاونية أوسع. لا يعطي المخطط أعلاه سوى إشارة إلى تنوع المشاريع التعاونية ، إلى جانب التعاونيات العمالية. يجب أن يكون تشكيل أجندة تعاونية مستعرضة بداية سياسة تعاونية متميزة

، والخطوة الأولى نحو أخذ مقعد على المائدة داخل هياكل السلطة المحلية. وهكذا يجب أن يتم بناء هذه الدائرة الانتخابية سلفا، على سبيل المثال ، يمكن تنفيذ رؤية رانس لمشروعات النطاق البارز باعتبارها سياسة بلدية. وإلى جانب هذه الأجندة ، يمكن أن تتخذ تعاونيات العمال نهجًا أكثر شيوعًا. باعتبارها شركات قابلة للتطبيق ، تمتلك تعاونيات العمال الشرعية التي تفتقر إليها العديد من المنظمات السياسية أو جماعات المناصرة - وهي نوع من "المصداقية في الشارع" كمؤسسات براغماتية. ولكن أكثر من ذلك، يمنحهم ممارسة الديمقراطية الصغرى وضعًا فريدًا كفاعلين اقتصاديين ، يمكنهم استخدامه للتأثير أو الضغط على الشركات المحلية والسياسيين والصحفيين وغيرهم. من بين الشركات الأخرى ، يمكن أن يتحدوا مع أقرانهم لاتخاذ الطريق السامي في الممارسات التجارية والعمالية. في الساحة المدنية، يمكنهم التحريض على المشاركة والمجتمع المدني بشكل أكبر.

لا تحتاج التعاونيات العمالية إلى البقاء بمعزل عن الاتحادات العمالية، بل ينبغي عليها بدلاً من ذلك أن تتحالف معها لدعم حقوق العمال وتوسيع نطاقها. في الواقع، كانت بعض التعاونيات العمالية، لا سيما تلك التي تعمل في مجال الطباعة، متاجر نقابية منذ عقود ، وفي العديد من المدن ، مثل سينسيناتي وبيتسبيرغ، تعاونت التعاونيات الحديثة مع النقابات القائمة الداعمة. وقبل كل شيء ، يجب أن ينظر إلى تعاونيات العمال كأقران/انداد مبدئية من قبل الشركات التقليدية وليس كمؤسسات هامشية غريبة الأطوار.

المواجهة والتوفيق ومقال آخر في بيتنا **لهاك و Ownis**التي كتبها أسترا تايلور، والمخرج والكاتب والناشط، الذي اشار إلى اللغز المركزي التي تواجهه جميع التعاونيات: "في نهاية المطاف فحرب الأفكار تناشدنا أن نضع مبادئنا موضع التنفيذ". وضرورة تواصل مناقشة مشاريع المساعدة الذاتية التي نشأت من تاريخ التعاونيات ، وتبيّن أن القيم التعاونية يمكن أن تتحقق وتستمر - إلى ان تسعى السلطة إلى الانتقام. . إن التعاونيات تشبه التطعيم ضد فيروس الرأسمالية ، وأحيانًا ما يكون هناك حاجة إلى قوة معززة. معظم المتعاونين لا ينظرون إلى أنشطتهم أو منظماتهم بهذه الطريقة، ولكن تايلور يعتقد أنها يجب أن تفعل

ذلك. والواقع أن هدف السياسة التعاونية ، كما تراه ، هو المواجهة: ''نحن بحاجة إلى استراتيجية داخلية / خارجية: بناء بدائل تعاونية على الهامش مع تحدي الهياكل الموجودة في المركز. أود أن أرى التجارب التعاونية الإيجابية جنبا إلى جنب مع الحملات الاستراتيجية ضد عدم التعاون، لمقاومة النظام المالي الذي يشجع الأنانية على التضامن''. ولا بد من الاعتراف ... هذا النظير ''الداخلي'' هو الجهد الإيجابي لتوحيد الاقتصاد البديل بأكمله في مدينة أو ولاية أو منطقة للبدء في بناء قاعدة سلطة معارضة. من المؤكد أن السياسة المواجهة لها مكان، لأن السلطة لا تتخلى أبداً من دون قتال ، ولكن لكي تكون المواجهة فعالة، تحتاج كتيبة التضامن والعدالة إلى أكثر من رايات: إنها تحتاج إلى أرقام.

References

Jump up^ Russian plural: kolkhozy; anglicized plural: kolkhozes.

1. Jump up^ Standard Kolkhoz Charter, Agropromizdat, Moscow (1989), pp. 4,37 (Russian).
2. Jump up^ V.I. Semchik , Cooperation and the Law, Naukova Dumka, Kiev (1991) (Russian).
3. Jump up^ E.V. Serova, Agricultural Cooperation in the USSR, Agropromizdat, Moscow (1991) (Russian).
4. Jump up^ R W Davies, The Soviet Collective Farm 1929-1930 (Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1980), p.59.
5. Jump up^ Exile and Discipline: The June 1948 campaign against Collective Farm shirkers by Jean Levesque, p. 13
6. ^ Jump up to:[a] [b] Caroline Humphrey, Karl Marx Collective: Economy, society and religion in a Siberian collective farm, Cambridge University Press, Cambridge (1983), p. 96.

7. Jump up^ Leonard E. Hubbard, The Economics of Soviet Agriculture, Macmillan, London (1939), p. 233.
8. Jump up^ Roy D. Laird, Collective Farming in Russia: A Political Study of the Soviet Kolkhozy, University of Kansas Publications, Lawrence, Kansas (1958), p. 120.
9. Jump up^ Fedor Belov, The History of a Soviet Collective Farm, Praeger, New York (1955), p. 87.
10. Jump up^ Fedor Belov, op. cit., pp. 11011-.
11. Jump up^ Caroline Humphrey, op. cit., p. 14.
12. Jump up^ Leonard E. Hubbard, op. cit., p. 275.
13. Jump up^ Shklarov, Svetlana; Matusovski, Rita (2010). "Glossary". In Shklarov, Svetlana. Voices of Resilience. Calgary: Svetlana Shklarov. p. 453. ISBN 9780986553905. Retrieved 2015-21-08. Initially organized for collective farming, the system of Soviet kolkhozes grew into an inefficient, oppressive system of 'neo-serfdom.'
14. Jump up^ Merle Fainsod, How Russia is Ruled, Harvard University Press, Cambridge, Mass., revised edition (1970), p. 570.
15. ^ Jump up to:[a] [b] Z. Lerman, C. Csaki, and G. Feder, Agriculture in Transition: Land Policies and Evolving Farm Structures in Post-Soviet Countries, Lexington Books, Lanham, MD (2004), Chapter4.

Jump up^ Murat Aminjanov, How many farms are there in Tajikistan?, Policy Brief 3, European Commission "Support for the Development, Implementation and Evaluation of Agricultural Policy in Tajikistan" Project, Dushanbe (October 2007).

ملحق 4

الاقتصاد السياسي لتفكيك الجُماعيات في الصين

ز. هون كسيو

''بروفيسور مساعد بجامعة رينمين الصينية في بكين. تعالج ابحاثه الهامة الاقتصاد السياسي، التطور الاجتماعي والتاريخ الاقتصادي.

ترجمة: بادية ربيع – و- ثابت عكاوي

منشور في مجلة: مونثلي ريفيو 2013 مجلد 65 العدد 1 أيار.

ملاحظة1: أرفقنا هذا الموضوع في الكتاب لتبيان بأن وصول الحقبة الإشتراكية، وهي الحالة الأعلى للتعاون لا يعني نهاية مطاف الصراع بين الاشتراكيين واصحاب الطريق الرأسمالي. ففي الحالة الصينية رغم أن دور الفلاحين كان مركزيا في انتصار الثورة، ورغم تركيز الماوية على الفلاحين ورغم تركيز الثورة الثقافية على الفلاحين والجُماعيات، إلا أن اصحاب الطريق الراسمالي تمكنوا بعد ماو من إعادة الرسملة للزراعة. وقد تم ذلك بشكل تدريجي وخبيث طبعا تلافيا للصراع الطبقي. وبالطبع كان ذلك ممكنا لأن التوجه الرأسمالي كان قد بدأ من القيادة العليا للحزب والدولة.

ملاحظة2: تعني جُماعيات Collective حيث وجدنا هذه أفضل ترجمة ممكنة للمصطلح إلى العربية، وقد ورد في المتن أدناه مصطلح Decollectivazion اي ''تفكيك الجُماعيات أو اللاجُماعيات وهما بنفس المعنى- المترجمان''

كان تفكيك الجُماعيات في ريف الصين الاقتصادي في بداية الثمانينات أحد المستويات الأهم جداً في تحول البلاد إلى الاقتصاد الرأسمالي. وهي العملية التي اطراها دينغ هيساو بينج بانها ''ابتكار'' وأطرى تأثيرها على كامل عملية توجيه الاقتصاد إلى الراسمالية، تحت مسمى ''الإصلاح'' باعتبار ذلك ابتكارا لا مبالغة

فيه[1]. وقد كررت الحكومة الصينية مرارا مديحها للفوائد المفترضة لتفكيك الجماعيات التي بدورها وفرت بشكل كبير الحوافز لملايين الفلاحين.[2]". ورغم ذلك، فإن المضامين الاقتصادية-السياسية ل اللاجماعية (تفكيك الجماعيات) ظلت غامضة جداً، ومثار تساؤلات في أحسن أحوالها. وقد قام التيار العام بتصوير أفراد ومجموعات من الفلاحين كما لو كانوا نجوما سياسية مبادرة في هذه العملية، ولكن هذا في الحقيقة قد استخدم كي يغطي المقاومة العميقة لتفكيك الجماعيات في كثير بل في معظم الكتابات في مختلف الأقاليم. وأبعد من هذا، فإن الأسباب والنتائج الأعمق للإصلاح الزراعي توفر الانطباع بأنه كان هناك تلاعبا في تصوير أن الإصلاح الزراعي كان في أغلبه محايد سياسياً.

لقد غطت كثير من الأعمال المستوى السياسي-الاقتصادي، ولكن حتى هذه الأعمال كانت عموما تحليلات ممثلة للخط العام، تعرض النمط الدارج في العادة، ومتساوقة مع التاريخ الرسمي. فإحدى القصص الشعبية روت بان الفلاحين يريدون التحرر من إشراف الجُماعيات ولذا، فإنهم قاموا بشكل خلاق وجماعي بحل جُماعياتهم [3]. وهناك تحليل مطابق مال إلى الالتحاق بخط هذه القصة: لقد قادت الزراعة الجُماعية إلى التسبب بسنوات من الفقر والكسل، وعليه، فإن الفلاحين الشجعان والعقلاء قد وقعوا عقودا سرية لاجتراح زراعة عائلية.

وبناء على تاثير الحوافز القوية لتمرير اللاجماعيات –تفكيك الجماعيات، فقد ازداد الانتاج الزراعي بشكل لافت. وحيث تم تقليد ذلك على مستوى البلاد كلها مع نتائج لافتة، كان على الحزب الشيوعي الصيني قبول ذلك الاختراع المؤسساتي من قبل الفلاحين. وعلى اية حال، فقد بينت الشواهد المتكاثرة بأن اللاجماعية لم تتضمن ما أُحيطت به من تاثيرات ونجاعة. [4]. وهذه الدراسات تتحدى الإجماع في الأدبيات، ولها مضامين هامة. إن الفوائد الاقتصادية ل اللاجماعية، تتضح اليوم، بأنها ليست بتلك الضخامة. وهذا يبين انه ربما هناك عوامل اكثر أهمية تتجاوز النجاعة والحوافز التي تعرضها الحكمة الشائعة.إن التحليل الطبقي مفقود في قصص التيار السائد.

ما يلي سوف يجادل ويحاجج بأن اللاجماعية قد خدمت كقاعدة سياسية للتحول الراسمالي في الصين. فهي لم تقم فقط بتجريد الفلاحين من قوَّتهم،

بل حطمت التحالف العمالي-الفلاحي، وقوضت بشكل هائل القدرة المحتملة لمقاومة الخط الإصلاحي. إن الأهمية السياسية للحزب الشيوعي الصيني تجاه الإصلاح الريفي في الانتقال إلى الراسمالية لا يمكن المبالغة فيه، وهذا بالضبط سبب أن الحزب الشيوعي الصيني قد فسر رسميا اللاجماعية على انها مسألة عفوية واقتصادية بحتة.

تحطيم اسطورة سياسات اللاجماعية:

هناك الكثير من الأساطير التي نُسجت لصالح تاريخ اللاجماعية. ولعل ألإثنتين الأهم هما: 1- أن كل الحركة كانت غالباً عفوية وسياسية، و2- وأن الناس الذين عارضوها كانو هم فقط الكادر وليس الفلاحين. وبما أن هذه الخرافات هي الأعمدة الحاملة للتفسير الرسمي السائد، فهما تستحقان اختباراً نقدياً.

حركة عفوية؟

لقد تم تصوير اللاجماعية في الثمانينات على أنها عفوية ونشاط قاعدي جماعي ضد الجماعيات القديمة. حسب هذه القصة، فإن معظم الفلاحين يريدون تفكيك الجماعيات، وبان الحزب الشيوعي الصيني كان سلبيا في الإصلاح. ولكن قراءة عن قرب للتاريخ الفعلي تكشف ان العكس هو الصيح[5]. إن الرواية الغريبة بأن الفلاحين قد فككوا جماعياتهم تظهر بوضوح أنها مناقضة للمنطق الأساسي ل اللاجماعيات. فتفسير التيار السائد بأن الفلاحين لا يقبلون الإنتاج الجماعي. ولكن كريس برمال يجادل بأنه، إذا كان الفلاحون قادرين على تنظيم تفكيك جماعياتهم بالطريقة التي نُسبت لهم، فإن الزراعة الجماعية ستكون عبارة عن نجاح باهر وعليه لا داع إذن لسياسة وعملية تفكيك الجماعيات[6]. ولكي نتأكد فإن هناك حالات فردية من اللاجماعيات في مجموعات صغيرة وأمثلة معزولة. ومع ذلك، فإنها مسألة لا تاريخية ان يتم طرح الأمر وتعميمه على معظم الحالات بهذه الطريقة. لقد ادعى تقرير الحزب الشيوعي الصيني متفاخرا بأن تفكيك الجماعيات تم على يد سلطات محلية متبعين تعليمات من أعلى[7]. ولكن شهادة قوية على الطبيعة القسرية للإصلاح الزراعي يمكن العثور عليها في السجلات الرسمية للمناطق. فشنغهاي، هي إحدى أكثر المناطق المتطورة في الصين

الاشتراكية،، كانت قد اعلنت عام 1980، بأنها لن تقوم بتطبيق سياسة تفكيك الجماعيات.. ومع ذلك، فقد قامت بتفكيك الجماعيات في اقتصادها الريفي بعد ان قررت اتباع السياسة الوطنية [8].1982. كما حاولت بكين الاحتفاظ بالجماعيات ومقاومة اللاجماعيات في بدايةالثمانينات. ومع ذلك، فإن هوو ياوباخ السكرتير الوطني للحزب الشيوعي الصيني ، قد نقد كادر بيكين على هذه المقاومة عام 1982. وبعد ذلك قامت لجنة الحزب الشيوعي في بكين بإعلان فوري بأن بعض كوادر الحزب لم تحرر عقلها ولا تزال لديها تحفظات على تفكيك الجماعيات، وجادلت بضرورة تطبيق هذه السياسة سريعا[9]. وحتى آذار 1981، لم يكن في مقاطعة يونان سوى 3.5 بالمئة من فرق الإنتاج قد طبقت اللاجماعية. وقد عقدت قيادة المقاطعة اجتماعا في ايار ''لتوحيد الأفكار بشأن اللاجماعية''، وفي تشرين الأول دافعت عن ذلك النموذج. ومع نهاية 1981، وصل اكثر من نصف فرق يونان إلى تفكيك الجماعيات[10]. وفي مقاطعة زهيجياخ، بينت السجلات الرسمية أن القادة المحليين كانوا غير متحمسين لتفكيك الجماعيات ونسبت ذلك إلى ''النقص في الملاحظة والاهتمام''. بل اشارت السجلات إلى أن نقاشات حصلت بين قادة المقاطعة وإلى حقيقة أن الحفاظ على الاقتصاد الجماعي قد اعتبر ''غير مناسب''. ان هذه النغمات غير العادية تعبر عن وجود صراع سياسي شديد بين القادة المحليين والقيادات المركزية المؤيدة لتفكيك الجماعيات. وفي آب أيلول ، شهدت زهيحجياخ لقاءات عدد كبير من الكادرات لتصحيح ''الأخطاء اليساروية في الإصلاح الزراعي'' والدفاع عن الزراعة المنزلية. وكانت النتيجة واضحة: حيث كان أقل من 40 بالمئة قد تم تفكيها حتى حزيران 1982، وبحلول نيسان 1983 تم ذلك في 90 بالمئة[11]. لقد نزل عدد من القادة المركزيين إلى القواعد لتحفيز اللاجماعية في ربيع 1981. وبعد ذلك، قام السكرتير المؤقت للحزب رسميا باعتذار على افتقاره لفهم السياسة المركزية وبالتالي على بطء اللاجماعية. وعندها بدأت قادة هونان الحملة وفي خلال سنة واحدة، فإن قرابة 80 بالمئة من الفرق كانت قد أصبحت لا جماعية.[12].

إن دو رونسهنج، مهندس اللاجماعية على صعيد البلاد كلها، قد كشف عن معلومات سرية جديدة في مذكراته الأخيرة. فقد زعم دو بأن بعض المقاطعات قد قبلت الزراعة العائلية فقط بعد تغيير قياداتها، وهذه تتضمن مقاطعات

فيوجيان، جيلين، هونان، جوانجكسي و هليونججيانج. [13]. وابعد من ذلك، فإن دو قد وثق كيف قام القادة المركزيين بدفع حملة اللاجماعية مستخدين سلطاتهم. فعلى سبيل المثال، فإنه بعد ذهاب القائد من المستوى الوطني للحزب الشيوعي الصيني هو ياوبانغ إلى مقاطعة هيبي ونقد تبنيهم البطيىء للزراعة المنزلية، فإن هذا الموديل قد تم تطبيقه بشكل سريع.[14]. كما زعم هو علانية للرأي العام، ان تلك الكوادر التي عارضت تفكيك الجماعيات يجب فصلها [15]. إن الضغوطات من الأعلى هي موثقة بشكل جيد في الأدبيات[16]. فحتى أن احد المدافعين القياديين عن تفكيك الجماعيات يعترف بذلك بقوله، : " ورغم أن الزراعة العائلية قد بدأت على اساس ابتكار فلاحي فذلك لا يعني أن جميع الكميونات الفلاحية كانت تريدها". "ولكنه استمر في الزعم بانه بعد العملية فإن معظم الفلاحين قد قبلوا حصصهم من الأرض بسرور[17]" . إن بعض المؤلفين هم انتقائيون في عرض الشواهد. مثلا، كايت اكسياو زهاو، يقتطف شو-مسن هوانج ليبين بأن تفكيك الجماعيات عفوياً، ولكنه ينكر قصة في كتاب هوانج تقول بأن تفكيك الجماعيات كان قد فُرض بالقوة من قبل الحزب الشيوعي الصيني[18]. من الصعب معرفة كم من الفلاحين يحبذون الزراعة العائلية، ولكن طبقا لمسح على صعيد وطني قام به كسيوفنج، الخبير في قضايا الأرياف في الصين، فإنه على الأقل ثلث الفلاحين لديهم تحفظات على تفكيك الجماعيات. [19]. لعب الحزب الشيوعي الصيني دورا حاسما منذ الثمانينات في تطبيق الإصلاح الذي تم فرضه سريعاً على صعيد الوطن. ويزعم زهاو بأنه لم يتم إرسال اي فريق إلى القرى لتنفيذ اللاجماعية ويعتبر ذلك شهادة هامة على غياب سلطة الدولة في تلك الحملة [20]. وعلى اية حال، فإن عددا كبيرا من سجلات الأقاليم قد ذكرت عن وجود فرق عمل على نطاق واسع. مثلا، اكثر من عشرة آلاف شخص تم إرسالهم لتطبيق تفكيك الجماعيات في مقاطعة فوجيان [21]. وابعد من هذا، فإن فرق العمل لم تكن ضرورية لا سيما وأن الآلة السياسية كانت قادرة على ذلك. وفي مقابلة عن فريق مقاطعة جيانجسي تشرح ببلاغة الدور السلبي للفلاحين: " لقد عقد كادر الحزب الشيوعي لقاء في الكميونة. ومن ثم عاد الفريق وعقد جلسة كادر.وطلب الكادر من النظام تقسيم الأرض إلى املاك عائلية. (فن تيان دو هوو). الكادر لم يعمل دعاية للنظام، ولكنهم فقط عقدوا اجتماعاً (لأعضاء الفريق) وقال بأن هذه هي الطريقة التي يجب ان

تتم المسألة بموجبها"[22]

ومن باب الحقيقة، فإن كثيرا من القراء، وحتى اللذين ليسوا بالضرورة داعمين للجماعيات يزعمون ايضا بأن تفكيك الجماعيات بعيدا عن أن يكون أمرا عفويا. تقول أنيتا شان، وريتشارد مادسن، وجوناثان أنجر في وثيقة لهم، بأنه مثل حملات اخرى كثيرة، بأن بكين قد اشارت وأومأت بأنها متحمسة لترى الجماعيات وقد تبنت التفكيك، وبأن بعض الكوادر المحليين الذين كانوا معارضين لتفكيكها قد وجدوا أنفسهم وقد وصفوا بالتفكير اليساري التطهري. [23]. ويعترف ثوماس برنستين انه بحلول عام 1982 كان تبني الموديل العائلي قد اصبح مسألة مُقرة من خط الحزب وقد تم تحفيزه بغض النظر عن التفضيلات المحلية.[24] هذه الشهادة تنفي الزعم بأن تفكيك الجماعيات كان تفضيلا جماعيا عفوياً، ويؤكد أن قرار الإصلاح الزراعي كان من سلطات سياسية عليا وقاده الحزب الشيوعي الصيني منذ البداية. وهذا يقود بشكل طبيعي إلى سؤال لفهم مقاومة تفكيك الجماعيات في بداية الثمانينات.

معارضة تفكيك الجماعيات-اللاجماعية

دعنا ننتقل إلى الأسطورة السائدة الثانية: فحينما كانت هناك معارضة هامة لتفكيك الجماعيات، فهي قد أتت من كادر كان يخشى ببساطة فقدان السيطرة او قيادة الفلاحين. [25]

هناك مقتطف محدد ودقيق هو غالبا ان وسائل إعلام التيار المهيمن قد لخصت الأمر كما يلي: " لقد وافق كبار القادة، ورغب الفلاحون في القاع واحتجز كادر الإعلام"[26]. ربما كان بعض الكادر راغبا في فك الجماعيات لأن "الإدارة قد تكون صعبة" [27]. ولكن من الصعب الاعتقاد بأن معظم الكادر سوف يعارض سياسة اللجنة المركزية مخافة "فقدان السيطرة". وكما بين الفصل الأخير، فإن معارضة فك الجماعيات كان أقرب إلى الانتحار السياسي، بينما اتباع السياسة المركزية يمكن أن يكون مجزياً. وكما وثَّق ديفيد زوينج، فإن لجنة الحزب الإقليمية في منطقة شانكسي قد غيرت اللجنة القيادية في دائرة زهايدان عام 1978 لأنها واصلت دعم السياسات الزراعية الجذرية (مثلا، الجماعيات) [28] . وفي شتاء 1979 فإن القيادة الجديدة للدائرة قامت بتوزيع الأرض على مجموعات وأسر في 90 بالمئة

من الفرق في تلك الدائرة. ولم تكن هذه مجرد حادثة معزولة. كما اشار دونبينج كذلك بأن دائرة جيمو في مقاطعة شانجدونج قد أُرغمت على قبول اللاجماعية. وبأن القادة المحليين الذين عارضوها قد تمت إزاحتهم من مكاتبهم.[29] وفي حالة جد متطرفة فإن الباحث المؤيد لفك الجماعيات في مقاطعة هي بي، (وهو من المراتب العادية) قد تمت ترقيته إلى عضوية لجنة إقليمية في الحزب الشيوعي الصيني. [30]. لقد عارض قادة الإقليم فك الجماعيات ولكن إلى مدة قصيرة. ولكن ما أن ادركوا وتيقنوا من نية اللجنة المركزية فإن مواقفهم قد "استدارت بشكل كامل" كي يضمنوا مواقعهم[31] كان هناك بعضا من يدعمون الجماعيات في قيادة الإقليم والذين كان بوسعهم المقاومة. ولكنهم لم يتمكنوا من الاستمرار في دعم الجماعيات لفترة طويلة جدا [32].

لقد لاحظ روديرك ماكفارقوهار أن كوادر الريف كانوا أساساً غير سعداء بواجباتهم الجديدة. ولكنهم ما لبثوا أن لاحظوا بأن الإصلاح الريفي مفيد لهم. فإن مهاراتهم السياسية وعلاقاتهم يمكن لها كليا ان تحفظ مكانتهم وتزيد مداخيلهم.[33]. ومن المهم ملاحظة ان سو-مين هواغ قد اقترح كذلك بأن كثيرين من الكادر المحلي كان متحمساً لحث فك الجماعيات لأن ذلك سوف يسمح لهم التحكم بمشاريع الجماعيات وأن يحققوا ربحاً. [34]. إن الخبرات والعلاقات التي كسبوها كقادة للجماعيات سوف تسمح لهم بإدارة تلك الشركات كما لو كانت خاصتهم. واقترح هواغ بأن الفلاحين والعمال العاديين في الجماعيات كانوا قلقين جدا على مستقبلهم واحتجوا بعنف. كما شرح هان تغيرات سياسية مشابهة.[35]. وبحصول تفكيك الجماعيات. فقد تم وضع المشاريع الجماعية تحت إدارة قادة الحزب في القرى ومدراء الشركات الذين غالبا يستأجرون المشاريع أو ببساطة يشترونها. على الرغم من المعارضة الشديدة من القرويين. لقد جرد تفكيك الجماعيات الفلاحين من قوتهم. إن فقدان المصالح الاقتصادية الجماعية قد حطم وشظى قوتهم السياسية. وعلى العكس. فإن قادة القرى قد تمكنوا من الاستحواذ على سلطة سياسية في أيديهم وعليه كانوا اكثر الكاسبين من تفكيك الجماعيات. ورغم معرفتنا بأن بعض الكوادر العليا نادرا ما عارضوا الإصلاح ، فإن صوتهم لم يكن قويا في الصعيد العام.[36]. لقد حاول بعض الكتاب إيجاد قيادات مركزية ضد تفكيك الجماعيات. لكن محاولاتهم لم تغطى. فلنأخذ كييت

كسياو زهوو. مثلا. فقد عرَّفت رئيس الوراء زهاو زيانغ كقائد مركزي يعارض تفكيك الجماعيات عام 1980. ولكن في الصفحة نفسها كتبت أو وثقت بأن زهاو. كقائد مؤيد لفك الجماعيات في عام 1980 في مناسبة أخرى. [37]. وفي الحقيقة. فإن الرجل المسيطر في الحزب الشيوعي الصيني دينغ هساو بينغ. قد امتدح جدا تفكيك الجماعيات باكرا منذ بداية الثمانينات. وعليه. كان من غير المقبول أن يقوم أي قائد مركزي بمعارضة تفكيك الجماعيات كما لاحظ ماكفارقوهار وهو ما أكد عليه زهاو زيانغ نفسه[38]

قام هوانج بتوثيق قصة في جنوب شرق الصين حيث قامت سلطات عليا وبعض الفلاحين بالضغط على قادة محليين لتفكيك الجماعية. لكن القائد واصل المقاومة حتى عام 1984 [39]. لم يكن يقاوم لأنه كان خائفا على فقدان دوره في القيادة. حيث ان بوسعه البقاء في موقع قوة لا يمكن تحديه حتى بعد تفكيك الجماعيات. بل ببساطة لأنه شعر أن النظام الذي كان يعمل بشكل جيد يجب ان لا يُدمر.

لقد ورد في السجل الإقليمي الرسمي ردات فعل من فلاحين وكوادر. مثلا. في مقاطعةجيلين. فإن بعضا من أعضاء الحزب الشيوعي قد زعموا علانية بأنه لن تكون هناك اشتراكية بدون جماعيات-هذا دون ان نقول انه لن تكون هناك شيوعية او حزبا شيوعيا!! وهناك تقارير بأن بعض الكوادر قد أفادوا بأنهم قد غرقوا في الدموع حينما قاموا بتقسيم الأرض ودواب السحب والحراثة. كانوا شديدي الخوف بأن أخلاقيات الجماعيات مثلا اقتصاد المستوى. المكننة. والانتاج المتنوع سوف تضيع بعد تفكيك الجماعيات.[40]

وهناك تقرير من منطقة لوآن. في مقاطعة انهوي يضيء على الأمر.[41]. حيث يقوم المؤلف بكل عناية بتوثيق حوارين: عام 1979 بين الكادر فيما إذا كانوا سوف يتبعون تعليمات تفكيك الجماعيات. فقد اثار مؤيدوا الجماعيات عدة انتقادات ضد تفكيك الجماعيات. أولاً. لقد لاحظوا أن القيادة وليس بالأحرى تفكيك الجماعيات هي التي تشرح النمو في الزراعة. وثانياً/ فإن 30 بالمئة فقط من الفلاحين الذين لديهم مستوى عال من العمل ورأس المال البشري يريدون اللاجماعية. وثالثاً. فإن الزراعة تتطلب بشكل طبيعي قرارا جماعيا يُصاغ للري والزراعة. هذه الجادلات

كانت قوية ولا تتعلق بالقلق على ''خسارة التحكم'' أبداً. وعليه، فإن الجناح المؤيد للجماعية قد كسب الجولة الأولى من الحوار. وعليه، فإنه بتاثير ضغوط من القيادات المؤيدة لتفكيك الجماعيات، فإن الكوادر المؤيدة للجماعيات كانت مضطرة لمساومات في الحوار الثاني كما أن نقدهم تم حذفه.وهكذا فإن التغيير بمجمله إلى تفكيك الجماعيات هو فائدة محتملة للكادر[42]، ولكن ما من فائدة ذات بال للفلاحين. يبين منح جائزة الإصلاح التي منحت عام 1981 المواقف المختلفة من الإصلاح بطريقة ماكرة. وفيها ان شابا كادريا متعلما بدأ بإصلاح فك الجماعيات، وبأن ''قادة'' آخرون عارضوه بينما حظي بترحيب من الفلاحين، كما ان بعض النساء اللواتي ضد فك الجماعيات عارضنه في البداية ولكن لاحقا وافقن مع افكاره الإصلاحية[43] . في هذه الرواية، فإن التناقضات المذكورة أعلاه قد تم حلها من خلال الروح السوبرمانية لقائد: بأنه قام بتخصيص ارض بائسة لنفسه بدل ان يمنح نفسه وضعية مميزة. وابعد من ذلك، فقد عمل ليل نهار مجانا لصالح تلك العوائل التي ليست لديها قوة عمل كافية. وبناء عليه، حصلت المشكلة المنطقية ثانية: إذا كان هذا القائد كاريزم ومضحي بنفسه، فإن من الصعوبة التخيل لماذا لم يقد الفلاحين في الإنتاج الجماعي؟. إن التفسير هو أن الإصلاح الزراعي كحركة من القاع إلى الأعلى نبتت في اوساط الفلاحين ومعارضه الكادر المحلي هو تزييف. بل إن الكادر وجزء صغير من الفلاحين قد طبقوا واستفادوا من الإصلاح. لم يكن الفلاحون بالإجمال متحمسين للإصلاح، بل حتى كانوا ضد تفكيك التعاونيات في بعض الحالات. ولكن السؤال هو: إذا ما كان الإصلاح مقودا من كوادر الحزب الشيوعي الصيني ومن مجموعات أخرى مستفيدة، فما هو إذن الهدف الرئيس؟ إن مراجعة موجزة لخطوط الحزب الشيوعي الصيني في العلاقات الزراعية في العقود الثلاث الأخيرة تلقي الضوء على هذا.

تغيير الرياح السياسية

شكلت وفاة ماوتسي تونغ فترة جديدة في الصين. لم يكن ذلك قبل وقت طويل من تحول دينغ هيساو بينج الشخصية الأقوى في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. فلم يكن واضحا منذ البداية بأنه كان ينوي تفكيك الاقتصاد الجماعي بتلك السرعة. ففي حديثه السياسي الشهير عام 1978 الذي أجمل خطته

عن اقتصاد بإصلاحات سوق واسعة ذكر الزراعة فقط بشكل موجز [44]. مثلا، قال'': إن الواجب الأكثر أهمية هو زيادة الاستقلال الذاتي للمعامل وفرق الإنتاج... فالكثير من الثروة يمكن ان تنتج عن ذلك...فكلما زادت الثروة التي ينتجها الأفراد للدولة، كلما زاد الدخل الذي يحصلون عليه كما يكون الرفاه الاجتماعي أفضل[45]. كان واضحا انه لا يعير قيمة او تقديرا للجماعيات الماوية القائمة على المساواة في توزيع الدخل. ومع ذلك، فإن نقده للجماعيات الزراعية كان عاماً. وخلال تلك الفترة، مرر الحزب الشيوعي الصيني قرارا بخصوص التطور الزراعي، والذي شجع الجماعيات على اعتماد الحوافز الاقتصادية بحجة زيادة دخل الفلاحين.[46]

وقد استنتجت الوثائق الرسمية للحزب الشيوعي الصيني بأن المشكلة الرئيسية في الجماعيات الزراعية هي من تراث ''اليساريين-المتطرفين'' في الثورة الثقافية. وبناء عليه، فإن جميع السياسات الجديدة قد وقفت بوضوح ضد الموديل الجماعي. وفي قرار سياسي هام جدا عام 1981 فإن كادر الحزب الشيوعي الصيني وصل مؤخراً إلى إجماع على تاريخه الخاص[47]. وقد حل هذا التقرير بشكل اساسي الحوار داخل الحزب وقدم تقييما رسميا لماو تسي تونغ وسياساته. ومن المهم الإشارة إلى أنه رغم كون التقرير قد نقد الكثير من مظاهر الثورة الثقافية وزعم أنها تسببت في إتلاف كبير وكلفة غير ضرورية للاقتصاد، فإنه قد مدح الزراعة حيث زادت إنتاج الحبوب، باعتبارها أحد الحقول القليلة جدا التي حققت ''تنموا ثابتا''. وعلى مسار هذا الخط، فإن بعض كتب التاريخ قد أكدت ايضا ان الزراعة كانت تنمو بشكل ثابت على الرغم من الثورة الثقافية[48]. وفي اعقاب تطبيق إصلاح/ تفكيك الجماعيات بشكل سريع، بدأ الاقتصاد الجماعي التدهور في ''الكساد''. ففي تقرير سياسي الى المؤتمر الوطني الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني عام 1982، زعم هو ياوباغ بأن خطأ الاتجاه في ''اليسار'' السابق قد تم تصحيحه . وبأن الأداء الزراعي قد تغير بشكل عميق، من الكساد إلى الإزدهار [49]. لقد اصبح هذا الوصف الدارج او المعيار للزراعة الجماعية بعد ذلك. والمشكلة كانت الآن ليس فقط تطابقها مع ''التيار المتطرف'' ولكن ايضا على اليسار العادي. ففي المؤتمر الوطني نفسه، فإن دو رنسينج، رئيس اللجنة الزراعية في مجلس الدولة، قد بيَّن '' إن خطأ اليسار في الزراعة كان موجودا منذ أكثر من عشرين سنة، إلى أن تمكن نظام المسؤولية وخاصة ''بان جان داو هو'' -أي اللاجماعية'' من القيام برد معاكس مباشر وقوي

: حيث تم إطلاق الحوافز التي كانت مقموعة وبالتالي تغير الكساد المستدام الذي بليت به الزراعة"[50]". وبناء عليه، فإن المؤتمر 12 للحزب الشيوعي الصيني 1982 قد حط من قيمة الجماعيات، وذلك بعد مضي عام واحد فقط على مدح الزراعة الجماعية على "نجاحها الثابت".

ومع ذلك، فإن تقييم اللاجماعية خضع كذلك للتغيير. فبعد عام 1984، أصيب إنتاج الحبوب بالركود. فغير قادة الحزب الشيوعي الصيني نغمتهم تجاه هذه القضية. فقد زعم زهاو زياغ بأن الزراعة تحتاج إلى سياسة دعم أبعد من اللاجماعيات إذا كان لا بد لها من التقدم إلى الأمام [51]. دو رونشنج قام بدوره بالحط من قيمة تفكيك الجماعيات وقال بأن الزراعة تعتمد في النهاية على التقدم التكنولوجي.[52]. من اللافت، ان الزراعة الجماعية لم تكن دائما محط احتقار، وفي الحقيقة، فإن التقييم متعدد طبقا للمناخ السياسي. مثلا، بعد أحداث مستديرة تيانانمين، عام 1989، فإن الرموز السياسية كان عليها ان تزعم او ان تتصرف على نحو يساري أفضل مما كانوا عليه في الثمانينات. وكما اكتشف د. واي. هسو، وكذلك بي.واي .شانج، فقد بدأ القادة بتكرار مديح إنجازات السنوات الأربعين الأخيرة[53]. كما قدم هساو و شبنج كذلك هذا المثال: "لقد أقرَّ نائب الرئيس الصيني تيين شي-يون (تيانجيوان) بأن تطور البنية التحتية للزراعة في السنوات الثلاثين الأخيرة قبل الإصلاح كان السبب الرئيس للزيادات في الإنتاج الزراعي منذ بدء الإصلاح."[54]. بل إنه، فقط، بعد الاضطراب السياسي عام 1989 اضطر القائد الجديد للحزب الشيوعي الصيني جينغ زيمين إلى تغيير مقصود لتسمية "نظام المسؤولية العائلية" (وهو السياسة المعيارية لتفكيك الجماعيات) إلى تسمية "نظام المسؤولية". وذلك في خطابه إلى اليوم الوطني الأربعين عام 1989.[55]. هذا التغيير، ورغم انه ليس عميقا ولا كافياً، فإنه يفهم ضمناً جوهر اللاجماعيات في الإصلاح.[56]. وعلى اية حال، فإنه مع تخفيف الضغط السياسي مع بداية التسعينات، فقد تمت استعادة تسمية "نظام المسؤولية العائلية وبقي معتمدا حتى الآن. وهذا ما تم تأكيده بشكل أكبر في تقرير الحزب الشيوعي الصيني في المؤتمر الخامس عشر للجنة المركزية في الجلسة الثالثة والتي فيها تفكيك جماعيات الاقتصاد الريفي قد تم اعتباره قاد، وإلى حد كبير، ساهم لصالح إصلاح السوق.[57]. ولكن منذ بداية القرن الجديد، فإن الخط المستقر للحزب فيما

يخص الإنتاج العائلي قد تغير ذات مرة. لقد نسي القادة بانهم اعتادوا الإصرار أنه فقط الزراعة الفردية والعائلية وحدها التي تحتوي على حوافز فعالة. لكنهم الآن يفكرون بأن الحوافز فعالة حينما يعمل العمال معاً –طالما أنهم عمالاً مأجورين لصالح المالك الرأسمالي.

وتتمسك المجادلات السياسية الجديدة بأفضلية الزراعة العائلية على الجماعيات، ولكن في الوقت نفسه تشير إلى أن محدودية الزراعة العائلية-الصغيرة. وكبديل يدعون إلى تعضيد الأرض للوصول إلى إنتاج المستوى الكافي/الواسع scale عبر حملة استثمارات زراعية وإدارة افضل. فالإنتاج الأسري الآن يعتبر غير ناجع. وبالطبع، فإن هذا التقييم لم يتم ذكره قط خلال او في ثنايا القصة المضادة للزراعة الجماعية في ثمانينات القرن الماضي حينما كان صغار الفلاحين قد تم تصويرهم على أنهم أساس تحديث الزراعة[58].

كان الخط الجديد واضحا في القرار الصادر عن الحزب الشيوعي الصيني في الجلستين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عامي 2002 و 2008 على التوالي.[59]. وبشكل خاص، فقد تم تمرير القرار في المؤتمر السابع عشر في الجلسة الثالثة للجنة المركزية الذي ركز على التنمية الريفية وشجع الفلاحين على المتاجرة بحقوق استعمال الأرض من أجل تركيز الأرض على نطاق واسع لصالح أو لإنتاج زراعي ناجع وموسع. لقد تغير خط الحزب تجاه الزراعة بشكل متواصل في السنوات الثلاثين الأخيرة. كما لحق الإعلام الرسمي بخط الحزب فيما يخص التغييرات . بداية، كانت الزراعة الجماعية جيدة، ولكن لاحقاً حصل إطراء لموديل الزراعة العائلية. ولاحقاً، فإن الحزب الشيوعي الصيني والإعلام السائد بدأ يزعم أنه في الحقيقة فإن العائلي ليس إنتاجياً بما يكفي، ودافعوا عن تجميع الأرض. لقد تم التغييير في المستوى في الوحدات الزراعية بشكل دوري. وبالعكس، فإن بنية الملكية قد تغيرت بشكل رتيب إلى جانب تآكل متواصل في الملكية الجماعية. ومن المحتمل أن هذه التغييرات في خط الحزب كانت تشير إلى توضيح التغيير غير المنهج في تغيير النمط الزراعي بأكمله. وعلى الأقل، فإن هذا يجعل المرء أكثر تشككاً في الدوافع السياسية التي كانت وراء اللاجماعية.

الأسباب والشروط لتفكيك الجماعيات في سياق ما بعد ماو

على الرغم من اندهاش كثير من القادة المركزيين بمن فيهم دينج هيساو بينج بالزراعة العائلية، فليس هذا كافٍ لتفسير مجمل عملية التفكيك للزراعة الجماعية للاقتصاد الريفي. من المحتمل ان يكون الإصلاح قد تقوى، ولكن ليس بالسهولة التي تم بها. كما ليس قابلا للتصديق أن يكون دينج وبيروقراطيين آخرين قد دعموا شيئا ما بدون توفر شروط كافية ليست متوفرة. سيحلل ما يلي الأسباب السياسية والشروط التي توفرت لتفكيك الجماعيات.

"نهاية" الصراع الطبقي

تم في أعقاب رحيل ماوتسي تونغ تغيير كل ما كان يحفظ استمرار المجتمع الماوي. وفي الحقيقة، فإن القاء اللوم المتواصل حتى حينه على نشطاء الثورة الثقافية ، وإعادة الاعتبار للكوادر القدامى الذين فقدوا السلطة خلال الثورة الثقافية والحملات السياسية السابقة عليها، [60]، وظهور الأدبيات التي تنكأ جراح (التي تصف الآثار التدميرية لفترة السابقة) هذه جميعاًطبعت أو وسمت الفشل السياسي ل ماو وحلفائه. وابعد من ذلك، فقد وصل البيروقراطيون درجة تشكيل تحالفات مع مثقفي المراتب العليا الذين فقدوا امتيازاتهم خلال الحقبة الماوية. إن السياسات الثقافية الجديدة مثل إعادة تشكيل امتحان الدخول للكلية الوطنية كانت طرقاً لكسب دعمهم. فكما جادل موريس ميسنر، فإن دينج هيساو بينج قد نجح في أخذ القوة من هوا جووفنج (الخليفة المباشر ل ماو) معتمدا على الدعم الواسع من الكادر، الجيش، والمثقفين[61]. ورغم انهم ربما يختلفون عن الماضي سوف يختلفون في المستقبل، فإنهم في نهاية السبعينيات قد اتحدت هذه القوى تحت قيادة دينج على ارضية مشتركة بأن النظام البيروقراطي المستقر لا بد من إنجازه، وبان الحركات الشعبية الماوية العريضة كالثورة الثقافية يجب أن لا تتكرر. هذا التغيير، في مصالح النخب، تم التعبير عنه في السياسات الاقتصادية والسياسية للحزب الشيوعي الصيني. إن قراراً للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في الجلسة الثالثة قد غير المبدأ المركزي للحزب الشيوعي الصيني من "الصراع الطبقي" إلى التحديث. " كما زعم القرار أنه منذ أن تم تصحيح أخطاء الثورة الثقافية، فإن العدو السياسي الأول للعمال والفلاحين قد انتهى. وقد تم

توضيح هذه النقطة بقرار عام 1981 رقم 11 في الجلسة السادسة ، كما تم الإعلان عنها رسميا، بأن الصراع الطبقي لم يعد التناقض الرئيسي في الصين. [62]. وبالطبع، فإن هذا التأكيد كان حقيقياً بمعنى أن البيروقراط وحلفائهم يتمتعون بالسلطة كاملة على البلاد، وبأن خصومهم السياسيين داخل الحزب الشيوعي الصيني قد هُزموا. وهكذا، فإن العمال والفلاحين قد تم إخمادهم ليبقوا الأعداء المحتملين للبيروقراط.

ان الدفعة القوية للتحديث، إضافة إلى الإعجاب والانبهار بثراء البلدان الرأسمالية المتقدمة، قد خلقت إيديولوجيا بأن الصين لا بد من ان تلحق بالبلدان الرأسمالية المتقدمة مستخدمة تكنولوجيتها وإدارتها (العلمية والمتقدمة). ولكن، ما هو التقدم والعلمي؟ لقد قدم دينج الجواب عام 1978: وهو نظام المسؤولية. يتضمن هذا المصطلح الغامض قوة أكثر للإدارة، وقوة أكثر للتقنيين والمثقفين، ونظام عمل صارم إضافة إلى مكافآت وعقاب.[63]

وفي الحقيقة، فإن الإصلاح المتجه رأسماليا، قد تم تطبيقه في الصناعات المدينية منذ نهاية السبعينات[64] . ففي اذهان قادة الحزب الشيوعي الصيني، يعني التحديث بوضوح الاختلاف عن الاشتراكية، وبالطبع لم يكن ذلك مستحبا او مرحبا به من العمال . ومع ذلك، فإن هذه الميول والاتجاهات لم تتسبب بصراع اجتماعي مباشر. إن أحد أهم الأسباب كان انه بدلا من محاولة سلخ فائض اكثر من العمال والفلاحين، ادعت الحكومة انها تقوم بمساومة معهم. ففي المناطق الريفية تم رفع أسعار متطلبات الزراعة بشكل متسارع وفي المناطق المدينية حصل العمال على حصص ومنحا. [65]. كان المفترض أن تزيد هذه الإجراءات تحفيز العمال والفلاحين وبالفعل فإن الزراعة والصناعات الخفيفة قد تمتعتا بنمو سريع إثر ذلك. ولكن شهر العسل بين الكادر ذي العقل الراسمالي وبين العمال والفلاحين ما لبث أن وصل نهايته.

إصلاح زراعي مُحبِط:

كان برنامج تحديث الصناعة في حقيقته عبارة عن حرب على العمال في مشاريع الملكية العامة. إن جيانغ زيلونج، وهو عامل كاتب، قد نشر رواية عام 1979 تشرح

الصراعات بين كادر إصلاحي وبين عمالاً.[66] تقول القصة بأن مديرا جديدا وجريئا تم تعيينه منذ وقت قريب كمدير لمصنع، مصحوبا بزوجته المثقفة جدا (وكليهما كان قد درس في بلد متقدم الاتحاد السوفييتي)، قد لاحظ انه بسبب فقدان المثُل بعد الثورة الثقافية، بأن العمال اصبحوا كسالى ويتغيبون عن مواقع عملهم. وبموجب ما تنص عليه ''الإدارة العلمية'' فقد استخدم مبادىء متشددة وقاسية جدا ضد العمال بما فيها فصل 1000 من العمال غير المثبَّتين من أجل زيادة الإنتاجية. لذا كرهه كثير من العمال وكتبوا شكاوى لسكرتير الحزب في المصنع، على أمل أن الحزب الشيوعي الصيني سوف يخلصهم، وعلى اية حال، فإن سكرتير الحزب كان بنفس عقلية المدير. وفي النهاية، فإن القادة ذوي المراتب العالية شجعوا المدير كي يشعر بأن لديه الحرية الكاملة في المضي في التجربة، وقرروا الذهاب إلى بلد متقدم ليتعلموا تكنيك الإدارة الحديثة.

ما بينته هذه الرواية كان بالضبط اتجاه الإصلاح المديني .فبدلا من زيادة مشاركة العمال وسلطتهم السياسية، أصبح القادة آمرين والعمال جرى تنظيمهم لخدمة الإنتاج. ورغم انه في هذه الرواية هدف قادة المصنع ما زال ''التحديث''، فإن من السهل تغييره لاحقا إلى الأرباح للقادة لأن العمال سوف يصبحون بلا سلطة قطعيا. ورغم ذلك، فقد يكون من المناسب على أنه في نهاية سبعينات القرن العشرين فإن سلطة العمال كانت لا تزال معتبرة في عظم الحالات، حتى أن كثيرا من العمال الذين دعموا الإصلاح لم يتقبلوا الرأسمالية. ولنأخذ مؤلف الرواية كمثال، فرغم أنه دافع عن الإصلاح في البداية، فإن جياخ قد راجع موقفه لاحقا، ووقف امام الراي العام ضد الخصخصة وقمع العمال.[67]

وطبقا ل ماكفاركوهار، فإن معارضة شديدة في الثمانينات قد حصلت ضد الإصلاح المديني حيث سببت مشكلة كبيرة للحزب الشيوعي الصيني [68]. لقد تبين فشل الإصلاح المديني بوضوح من خلال العجز الهائل عام 1979 و 1980، (على الرغم من انه لم يتسبب بتوتر اجتماعي مباشر). وهو لم يحصل نتيجة زيادة الدفع للعمال والفلاحين، ولكن ايضا بسبب الواردات الضخمة من البلدان الأجنبية والتي كانت محفوزة بطموحات برامج التحديث.[69]. لقد صدم الشعب الصيني من التضخم الناجم عن ذلك، حيث لم يكن هناك تضخماً في الصين

الماوية.[70]. ولكي تتم عملية توازن الخزينة اضطر الحزب الشيوعي الصيني إلى إغلاق عدة مصانع، وهذا تسبب في بطالة واسعة.[71]وكما تُقر كتب التاريخ لدى التيار السائد فإنه في : ''نهاية الثمانينات، ونظراً لبعض العوامل السلبية للقفزة الكبرى الجديدة إلى الأمام في المشاريع التي تملكها الدولة، كانت هناك عجوزات نقدية، سرَّعت التضخم وفوضوية النظام الاقتصادي ''[72]. وهكذا، اصبح واضحا ان المساومة ما بين الكادر والعامل غير قابلة للاستمرار. أولا، فإن الفكرة الرئيسة للإصلاح هي مخصصة لضبط العمال (تنظيم) لسلخ ربح أعلى وعليه، فإن الصراع لا بد أن يظهر على السطح عاجلا أم آجلا. وثانيا، وحتى لو خطط الكادر لكسب دعم العمال من أجل ٌالإصلاح، فإنهم لن يعودوا قادرين على الاستمرار في ذلك ، نظرا لظروفهم القاسية في المدن. قادت المشاكل في المناطق المدينية إلى الأزمة الاقتصادية السياسية الأولى لمرحلة ما بعد ماو في الحزب الشيوعي الصيني. لقد أصبح الوضع خطيراً بأن يتم الاستمرار في الخط الراسمالي لأنه سوف يقود إلى تناقض مباشر مع العمال في ظروف اقتصادية سيئئة. وكان من الطبيعي أن الكادر قد تحول إلى الاقتصاد الريفي عام 1980 .[73]

الحلقة الأضعف

كان قادة الحزب الشيوعي الصيني محظوظين بمعنى ان الاقتصاد الريفي كان كعب أخيل للاقتصاد الاشتراكي.وليس فقط لأن ثلث الجماعيات لم تكن في وضع جيد، بل حتى الجماعيات الأكثر نجاحا عانت من عدد من المشاكل.[74].

أولاً: ورغم ان الزراعة الجماعية قد حققت إنجازات ملموسة، فإن النمو الواسع للسكان أدى إلى مسح الكثير من إنجازاتها. لقد بين كل من سولاميث بوتر وجاك بوتر أن الكميونة التي درساها كان (توزيع الدخل للفرد بمعنى عدد النقاط) فيها قد هبط من مستوى عال 180 يوان عام 1962إلى مستوى أعلى من مئة يوان بقليل في معظم سني الستينات والسبعينات [75]. ورغم أن تزايد عدد السكان بناء على تحسن ظروف المعيشة والعناية الصحية قد تدنت في السبعينات. لم يكن تغيير التوجه سهلا. فعلى المستوى الوطني، فإن إنتاج الحبوب قد زاد سنويا ب 2.28 بالمئة ما بين 1956 و 1978، وفي الوقت نفسه نمى السكان بمعدل سنوي 1.95 بالمئة، وعليه، كان هناك تحسنا محدودا في إنتاج الفرد رغم النمو

في الزراعة.[76].

ثانياً: كان هناك نقصاً في مكننة الزراعة. فالزراعة الجماعية ليست بالضرورة أكثر إنتاجية من الزراعة الفردية ما لم تكن لديها مكننة وبنية تحتية. ففي فترة ماو، فإن الكثير من البنية التحتية قد بنته الكميونات، ولكن المكننة بدأت فقط بالتزايد السريع في منتصف السبعينات.

ثالثاً: قادت مختلف المداخل التاريخية إلى إنجازات متعددة في الجماعيات الزراعية. فكما أوضح وليام هنتون، فإن الجماعيات الناجحة التي رآها كان لها تاريخ طويل في إصلاح الأراضي والنضال المسلح ضد الرجعيين، وفي تلك العملية فإن كثيرا من القادة الفلاحيين الأقوياء قد برزوا وقادوا إنتاج الجماعيات .[77]. وفي أماكن أخرى، مثل مقاطعة انهوي، قادت بسرعة إلى إصلاح زراعي وجماعيات من قبل خارجيين وليس بالأحرى من قادة سياسيين محليين. في هذه الأماكن، فإن الزراعة الجماعية لم تكن بكل تلك السعة من التقبل من الفلاحين.

واخيرا وليس آخراً، فإن المراتبية السياسية السائدة قد اوهن القدرة على تحريك القوة التنظيمية للجماعيات، وهو ما قاد إلى إنتاج اقل للزراعة الجماعية. ففي بعض الحالات، قاد الافتقار إلى بنية تحتية اشتراكية إلى تقليل الدعم المحتمل من الفلاحين للحفاظ على الجماعيات. وقاد الأداء الضعيف للجماعيات الزراعية في عدة أماكن إلى تسهيل مهمة السلطة المركزية في نقد نجاعة الجماعيات ومن ثم فرض الإصلاح وفك الجماعيات. إن القوة السياسية للفلاحين لم تكن مثل قوة عمال الصناعة الذين راكموا خبرات على مدار عقود في التصنيع والتنظيم السياسي. وعليه، فإن الضعف النسبي للفلاحين اقتصاديا وسياسيا جعلهم الهدف الكبير الأساسي بعد فشل الإصلاح المديني.

تسويق اللاجماعيات

ورغم الوضع الفلاحي الأقل قوة، فإن الإصلاح اللاجماعي لم يكن سهلا. لقد واجه الإصلاح معارضة في جميع المستويات. تُعزى المقاومة القوية بشكل كبير إلى الفوائد التي كسبها الفلاحون من الجماعيات والتركيز لفترة طويلة على الزراعة الجماعية خلال فترة ماو. ولكن تحول

الأمر حيث ان الحزب الشيوعي الصيني أقنع الكثير من الفلاحين بأن تفكيك الجماعيات/أي اللاجماعيات هو مفيد لهم واشتراكي كذلك. من خلال خليط من الدعاية البرجوازية والشعارات الثورية نجحت الهجمة إلى حد يغري بنقاس خاص بها.

أولاً: حاول القادة دائما أن تتناسب سياساتهم في خط واحد مع التقاليد الاشتراكية. فمنذ البدايات الأولى، كان الكادر حريصا في لغته. مثلا، كان دينغ وآخرون يستخدمون دوما مصطلح " نظام المسؤولية". وكان مصطلحا غامضا بشكل مقصود حيث لا يمكن لأحد رفض ضرورة أن يتحمل الشعب المسؤولية عن أعمالهم. وكحقيقة واقعة، فإنه خلال حقبة ماو فإن الجماعيات قد تم تشجيعها وقامت بتعاقدات الوظائف الصغيرة إما لأفراد أوجماعات ، وهذه المعايير لم تغير طبيعة الجماعيات[78]

وهكذا، فإن الإصلاحات الجذرية في تفكيك الجماعيات كانت مخفية تحت هذا الإسم، كما لو كانت نفس تعاقدات الوظائف الصغيرة الموجودة. كما حاول الحزب الشيوعي الصيني وبكل قواه فصل تفكيك الجماعيات عن الخصخصة الكاملة كما لو أن الملكية الجماعية للأرض ظلت جماعية. هذا الغموض في الدعاية ساعدعلى خداع الفلاحين والكادر على استيعاب الإصلاح كما لو انه لا يزال اشتراكيا وتقدمياً[79]

لعل اللافت أن الأجندة الأكثر أهمية فيما يخص "المسؤولية" كاسم دارج لم يكن "المسؤولية" بذاته. فخلال حملة اللاجماعيات، زار ممثلون رومانيون الصين وسألوا فيما إذا كان "نظام المسؤولية العائلية" يمكن أن تعاد تسميته ب "نظام المسؤولية"، طالما أن تضمين "الأسرية" يجعله يبدو شبيها جدا بالخصخصة. فقد تم رفض هذا الاقتراح سريعاً من صانعي السياسة لأنهم رأوا "العائلي" كهيئة او سمة لتفكيك الجماعيات باعتباره العنصر المفتاحي لصفقة الإصلاح.[80]

كانت هناك تعمية مقصودة في المصطلحين الأكثر شعبية في هجمة تفكيك الجماعيات. da bao gan and lianchan . الاصطلاح الأول ويعني بالصينية

''قسِّم الأرض واعمل بنفسك''. وهذا له معنى آخر: ''ضمان القيام بالعمل'' لقد اعتقد كثيرون بأن المصطلح يشير إلى المعنى الثاني والذي بوضوح لا يحوي أي مضمون سياسي. والمصطلح الثاني يعني:'' ربط الدخل بالإنتاج'', يعتقد كثيرون بأن المصطلح يشير إلى المعنى الثاني والذي هو بوضوح لا يحوي أي مضمون سياسي. فالمصطلح الثاني يعني ''ربط الدخل بلإنتاج''. ويعني ان الجماعيات ليست مسؤولة عن توزيع الدخل. ولكن في اللغة الصينية يمكن أن يتضمن المصطلح بعض ما يشير إلى ''الإنتاج التعاوني''. ومرة ثانية، فإن كثيرا من الناس، يعتقدون بالخطأ أنه يشير إلى المعنى الثاني.

ثانياً، وفي حين أن الكادر قد فشل في شراء ولاء العمال ودعمهم للإصلاح، فإنهم نجحوا مع الفلاحين. وعليه ففي المرحلة الانتقالية (1979-1984) زاد دخل الفلاحين بشكل كبير وذلك اساساً بسبب زيادة اسعار المشتريات. وتعزو الدعاية هذا الإنجاز إلى تفكيك الجماعيات. وعليه، فإنه على الأقل في البداية، فإن أكثر الفلاحين قد حملوا انطباعا إيجابيا عن الإصلاح الريفي.

وأخيراً، فأمام تحديات معسكر تأييد الجماعيات، فإن الإصلاحيين كانوا دائما ما يتجنبون المواجهة المباشرة ويستعملون مهارات دبلوماسية معقدة. مثلا، قد تعترف تقارير مؤيدي تفكيك الجماعيات في بداية الثمانينات بأن الإصلاح الريفي يمكن أن يقود إلى تفكيك مباشر للجماعيات في النهاية استعادة الإنتاج الفلاحي الصغير. [81]. وعلى اية حال، فإنهم فقط اعترفوا بهذه المشاكل على المستوى النظري، فعلى المستوى المحدد فإنهم إنما يعرضون حالات مؤيدة لفك الجماعيات. ويجادلون كذلك بأن درجة صغيرة من فك الجماعيات لن تؤذي الزراعة الاشتراكية. وفي النهاية يمكنهم الاستنتاج بتفاؤل مع دعم واضح لصالح تفكيك اكبر للجماعيات باعتباره ''الاتجاه الذي لا محيد عنه''.

نلخص نقاشنا في أسباب تفكيك الجماعيات، بأن المقاومة القوية من العمال سببت مباشرة فشل الإصلاح الريفي، وهي التي دفعت الحزب الشيوعي الصيني للتركيز على الإصلاح الريفي. وبناء على مختلف العوامل المذكورة اعلاه، فإن الجماعيات الريفية كانت هشة أمام هجمة الحزب الشيوعي الصيني. وفي الوقت نفسه، فإن أهمية الإيديولوجيا على صعيد الأمة فيما يخص الإصلاح الزراعي

يجب أن لا يتم التقليل من شأنها.

تأثيرات سياسية:

إلى جانب نجاح فك الجماعيات في المناطق الريفية، فإن الحزب الشيوعي الصيني لم يتمكن من إعادة تشغيل البرامج المدينية، كما استنتج قرار الحزب الشيوعي الصيني الثاني عشر للجنة المركزية في جلسته الثالثة عام 1984: "إن الإصلاح الريفي قد انتهى تقريباً، وإننا نركز الآن على الإصلاح المديني.[82] لماذا هم متفائلون هكذابشأن التعامل مع العمال في هذا الموقف؟

أولا: لم يعد الفلاحين يشكلون قوة سياسية هامة في الصين. كما أن فك الجماعيات قد حول الفلاحين المنظمين والجماعيين إلى منتجين مستقلين ومتنافسين وهو ما أفقدهم قوتهم جميعاً بشكل كبير. إن الشبح المحتمل لثورة الفلاحين الذي يحوم دائما على رؤوس قادة الحزب الشيوعي الصيني، هو الذي قاد إلى ثورة الفلاحين انفسهم. وحتى بعد عقد من تفكيك الجماعيات الريفية، فقد ورد في تقرير لنائب رئيس الوزراء الصيني يقول فيه بأنه منا من شخص في النظام الحالي يمكن ان يبقى في السلطة إذا ما حصلت مشاكل في الأرياف. [83]. عرف القادة في التسعينات أنه إذا تمت أعادةالمزارع إلى جماعيات، فإن ذلك سيقود إلى تدهور حاد في العلاقات بين الفلاحين والحزب والحكومة. إن الخوف من قوة الفلاحين يكشف جزئياً عدم رغبة القادة في إقامة "جمعية" للمزارعين، على الرغم من طلبات كثيرة.[84]. لقد انجز تفكيك الجماعيات بشكل كبير هدف تجريد الفلاحين من قوتهم كما نجح الحزب الشيوعي الصيني في إستبعاد خطر كبير جدا كان يقف في وجه التحول إلى الرأسمالية. مثلاً، لقد وقفوا صامتين حينما حصل تململ سياسي رفضا للخصخصة وإصلاح السوق الذي تراكم في أواخر الثمانينات. فحينما تسائل الطلبة في ميدان تيانانمن تسائلوا :أين الفلاحين، كان الجواب "كلهم نيام". [85]. وفي الوقت نفسه فإن دينغ هيساو بينج قد أكد للقادة الآخرين أنه ليست هناك من مشاكل مع الفلاحين.[86]. وحتى في تلك الاضطرابات في السنوات اللاحقة، لم يشكلوا تهديداً كما لو كانوا منظمين.

ثانياً: لقد تم تحطيم التحالف العمالي-الفلاحي التقليدي. وحيث زاد الدخل مؤقتاً في الأرياف مما أقنع معظم الفلاحين ليدعموا الإصلاحات بشكل أكبر. كان هناك كذلك التزويد المتواصل والذي لا ينتهي من عرض العمل إلى الصناعات في المناطق المدينية، حيث انه بعد الإصلاح الزراعي فإن الحزب الشيوعي الصيني قد شجع الفلاحين الأفراد على بيع قوة عملهم في المدينة. إن كتلة العمال الضخمة قد قوضت قوة الطبقة العاملة القديمة في المشاريع المملوكة ملكية عامة. وفي ظل هذه الظروف بما فيها البطالة العالية، أصبح المزيد من الإصلاح المديني ممكناً.

لم يكن الفلاحين بأحسن حالا من العمال المدينيين حيث تدهور موقعهم السياسي كما تراجعت حاجة الحزب الشيوعي الصيني لتحريكهم. تبين اللوحة رقم 1 التغير التاريخي في نسبة دخل عمال المدينة وعمال الريف في العمود رقم 1. ورغم أن سلبية الفلاحين في نهاية الثمانينات ربما يشرحها خروجهم من النضال بأن الفجوة بين المدينة والريف قد تقلصت بشكل متسارع ، فإن المنطق نفسه لا يمكن تطبيقه على الفترة اللاحقة حينما اتسعت الفجوة مرة ثانية وأخيرة حيث غدت أوسع بكثير عما كانت عليه عام 1980. إن تدهور قوة الفلاحين السياسية قادت لا مباشرة إلى النقص التدريجي في استثمارات الدولة في الزراعة. ومن الواضح، فإن صانعي السياسة ربما يكونوا قد نسوا الريف. فكما يشير عامود رقم 2 في اللوحة رقم 1، فإن حصة الدولة من النفقات على الريف في الميزانية النقدية الشاملة قد تدنت من مستواها الأعلى في فترة الجماعيات، وحتى بعد التعديل بشأن تراجع سكان الريف. وأبعد من ذلك، فإن عامود رقم 3 في لوحة رقم 1 يبين أن حصة نفقات البنية التحتية للريف من ضمن الميزانية النقدية الصغيرة للريف هي ايضا تراجعت بشكل متسارع مقارنة مع حقبة الجماعيات.

Table 1. Decline of the Countryside

	Urban-Rural income ratio [value (year)]	Adjusted share of fiscal expenditure on rural areas	Share of infrastructure building in total rural expenditure
1971-1980	2.5 (1980)	13.7 %	39.6 %
1981-1990	2.2 (1990)	11.8	22.7
1991-2000	2.8 (2000)	13.2	25.3
2001-2006	3.1 (2010)	12.8	25.0

ملاحظة: تعرف نسبة الدخل المديني-الريفي على اساس الدخل المديني المتحقق للفرد قيد التناول مقسوما على نظيره في المناطق الريفية. إن حصة الإنفاق النقدي في المناطق الريفية يُحسب على انه حصة الفرد من الإنفاق النقدي على الريف من الإنفاق النقدي إلى الإنفاق النقدي الوطني على الفرد ليتم تعديله بناء على تغير التركيب السكاني في الفترة المعطاة. إن معطيات الإنفاق النقدي بعد عام *2006* غير متوفرة نظراً للتعديلات في عملية القياس.

المصدر: بُنيت العملية الحسابية على وزارة الزراعة، الإحصاءات الزراعية للصين، ل *60* سنة، *((Beijing: Zhongguo nongye chubanshe, 2009))*، *10* مكتب الدولة للإحصاء، خلاصة الإحصاءات في الصين *1949-2004*، الإعلام الصيني للإحصاء، *2005*، قسم *19* و *30*، مكتب الدولة للإحصاء ، كتاب الصين السنوي للإحصاء، *(*بكين: الإعلام الصيني للإحصاء *2012)*، قسم *3 .1* و *9.2*.

إن العمال والفلاحين هم خصوم محتملين للراسمالية، وعليه، لا يكون الحزب الشيوعي الصيني حكيماً إذا ما قرر مواجهة هذين الخصمين معاً. وعليه، فبعد حل وتفكيك قوة الفلاحين، فإن الحزب الشيوعي الصيني الآن يواجه العمال وحدهم. وحتى إذا ماأخذ الفلاحون يواجهون صعوبات في السنوات الأخيرة، فإنهم لا يتمتعون بالتضامن والتنظيم الذي اعتادوا على التمتع بها في حقبة الجُماعيات.

استنتاج:

تركز جهد الحزب الشيوعي الصيني على محاولة تصوير الإصلاح الريفي على أنه مؤقت ومحايد سياسياً. وحتى من الواضح من خلال تغيير خطوط الحزب فإن الإصلاح كان دوما قضية سياسية. ناقشت هذه المقالة التوترات السياسية بين الحزب الشيوعي الصيني وبين الفلاحين والعمال، وقد جادلت بأن الإصلاح الريفي قد خدم دور الأساس السياسي للتحول الرأسمالي اللاحق هذا رغم ان الحزب الشيوعي الصيني حاول باستمرار تقليل الأهمية السياسية لتفكيك الجماعيات.

وفي الحقيقة، فإن سياسات تفكيك الجماعيات قد أوضحها ماو باكرا عام 1962 بقوله: "هل نريد اشتراكية أم راسمالية؟ هل نريد جماعيات أم لا جماعيات؟ [87] . وبشكل محدد، فإنه قد ذكَّر الجميع بأن "لا ينسى الصراع الطبقي أبداً". فعلى الرغم من جهود اللاتسييس، المتواصلة من الحزب الشيوعي الصيني فإن الصين حبلى بالاحتجاجات والحركات ضد الرأسمالية[88].

إن الإضراب التاريخي في شركة توجهوا 2009 وحادثة تململ الفلاحين في ووكان عام 2011، هي مجرد قمة جبل الجليد. ورغم انه ليس جميع العمال والفلاحين قد فهموا تنبيه ماو في حينه، فإنهم قد فهموه الآن بلا شك.

Notes

1. Excerpts from Deng Xiaoping's talks given in Wuchang, Shenzhen, Zhuhai, and Shanghai, January 18—February 21, 1992. Published in *The Selected Works of Deng Xiaoping*, vol. 3 (Beijing: renmin chubanshe, 1993), 370–83 (in Chinese).
2. For example, see the Communique of the Third Plenary of the 15th Central Committee of the CCP, October 14, 1998, http://cpc.people.com.cn (in Chinese).
3. This has been suggested in many writings. See Justin Lifu Lin, "The Household Responsibility System in China's Agricultural Reform," *Economic Development and Cultural Change* 36 (April 1988)

(supplement) S-199–S-224; and "Rural Reforms and Agricultural Growth in China,"*American Economic Review* 82, no. 1 (1992): 3451-; Daniel Kelliher, *Peasant Power in China* (New Haven: Yale University Press, 1992); Kate Xiao Zhou, *How the Farmers Changed China: Power of the People* (Boulder: Westview Press, 1996); and Licheng Ma and Zhijun Lin, " The Night of Xiaogang Village Shakes the Earth" in *Jiaofeng* (*Crossing Swords*) (Beijing: Jin Ri Zhongguo chubanshe, 1998) (in Chinese).

4. Carl Riskin, *China's Political Economy: The Quest for Development Since 1949* (New York: Oxford University Press, 1987); Louis Putterman, "Entering the Post-Collective Era in North China: Dahe Township," *Modern China* 15, no. 3 (1989): 275–320; Carol Carolus, "Sources of Chinese Agricultural Growth in the 1980s" (PhD dissertation, Boston University, 1992); Chris Bramall, "Origins of the Agricultural 'Miracle': Some Evidence from Sichuan," *China Quarterly* no. 143 (1995): 731–55; Dongping Han, *The Unknown Cultural Revolution: Life and Change in a Chinese Village* (New York: Monthly Review Press, 2008).
5. See its various versions in Justin Lifu Lin, "The Household Responsibility System in China's Agricultural Reform" and "Rural Reforms and Agricultural Growth in China"; Kelliher, *Peasant Power in China*; Zhou, *How the Farmers Changed China*; Ma and Lin, "The Night of Xiaogang Village Shakes the Earth"; Wu Jinglian, "Twenty Years' Development of the Theory of Reform," in Zhang Zhuoyuan, Huang Fanzhang, and Li Guangan, eds., *Twenty Years of Economic Reform: In Retrospect and Prospect* (Beijing: zhongguo jihua chubanshe, 1998) (in Chinese).
6. Chris Bramall, *Sources of Chinese Economic Growth, 1978–1996* (New York: Oxford University Press, 2000), 330.
7. Hongqi, *Selected Reports on China's Agriculture Responsibility System* (Beijing: Hongqi chubanshe, 1984) (in Chinese).
8. Shanghai Nongyezhi Committee, *Shanghai Agricultural Records* (Shanghai: Shanghai shehui kexueyuan chubanshe, 1996), 35–36 (in Chinese).
9. Beijing Difangzhi Committee, *Beijing Rural Economic Records* (Beijing: chubanshe, 2008), 545–59 (in Chinese).
10. Yunnan Difangzhi Committee, *Yunnan Agricultural Records* (Kunming: Yunnan renmin chubanshe, 1998), 138–39 (in Chinese).
11. Zhejiang Nongyezhi Committee, *Zhejiang Agricultural Records* (Bejing:

Zhonghua shuju, 2004), 192–98 (in Chinese).

12. Hunan Difangzhi Committee, *Hunan Agriculture Records* (Changsha: Hunan chubanshe, 1991), 53–57 (in Chinese).
13. Du Runsheng, *Du Runsheng's Recollections* (Beijing: Renmin chubanshe, 2005), 130–31 (in Chinese).
14. Ibid, 131.
15. This is confirmed in Hu Yaobang's son's recollection, "Hu Deping on the Motivations of Hu Yaobang's Reform," September 27, 2011,http://history.gmw.cn.
16. David Zweig, "Opposition to Change in Rural China: The System of Responsibility and People's Communes," *Asian Survey* 23, no. 7 (1983): 879–900; Kathleen Hartford, "Socialist Agriculture Is Dead: Long Live Socialist Agriculture! Organizational Transformation in Rural China," in Elizabeth Perry and Christine Wong, eds., *The Political Economy of Reform in Post-Mao China: Causes, Content, and Consequences* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985); William Hinton,*The Great Reversal* (New York: Monthly Review Press, 1990); Bramall, *Sources of Chinese Economic Growth*; Tongxue Tan, "Morality, Power, and Social Structure in the Transition of Rural Society" (PhD dissertation, Huazhong University of Science and Technology, 2007) (in Chinese); Han, *The Unknown Cultural Revolution*.
17. Kelliher, *Peasant Power in China*, 105.
18. Zhou, *How the Farmers Changed China*, 28, quotes from from Huang Shu-min, *The Spiral Road: Change in a Chinese Village Through the Eyes of a Communist Party Leader* (Boulder: Westview Press, 1989), about spontaneous collectivization. The decollectivization story is in Huang Shumin's book at 16273-.
19. He Xuefeng, "Three Functions of People's Commune," November 14 2007, http://snzg.cn (in Chinese).
20. Zhou, *How the Farmers Changed China.*
21. Fujian Difangzhi Committee, *Fujian Communist Party Records* (Beijing: Zhongguo shehui kexue chubanshe, 1999), 18992-; Hunan Difangzhi Committee, *Hunan Agriculture Records,* 5357- (both in Chinese).
22. Reported in Hartford, "Socialist Agriculture Is Dead: Long Live Socialist Agriculture!," 39.
23. Anita Chan, Richard Madsen, and Jonathan Unger, *Chen Village Under Mao and Deng* (Berkeley: University of California Press, 1992), 271.
24. Thomas Bernstein, "Farmer Discontent and Regime Responses," in Merle

Goldman and Roderick Macfarquhar, eds., *The Paradox of China's Post-Mao Reforms* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1999), 197–219.

25. Lin, "Rural Reforms and Agricultural Growth in China"; Kelliher, *Peasant Power in China.*
26. This phrase might have its origins in the Heilongjiang Province. See Wang Zhenqi, "Hu Yaobang Harshly Criticizes 'Blocks'," *Shi ji qiao* no. 12 (2011): 4547- (in Chinese). As David Kotz and Sigrid Schmalzer suggested, the kind of phrase was also used in China during the Mao era and in the Soviet Union.
27. Hartford, "Socialist Agriculture Is Dead: Long Live Socialist Agriculture!"
28. Zweig, "Opposition to Change in Rural China."
29. Han, *The Unknown Cultural Revolution*, 156.
30. Shi Bai, " Huge Promotion to Provincial Standing Committee," *Yanhuang chunqiu* no. 7 (2007): 6–11 (in Chinese).
31. Zweig, "Opposition to Change in Rural China."
32. Ibid; Bramall, "Origins of the Agricultural 'Miracle.'"
33. Roderick MacFarquhar, "The Succession to Mao and the End of Maoism, 196982-," in MacFarquhar, ed., *The Politics of China: The Eras of Mao and Deng* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 248–339.
34. Huang, *The Spiral Road*, 162–73.
35. Han, *The Unknown Cultural Revolution*, 158–59.
36. Here is one story: in a meeting, an old leftist cadre came to Wan Li (then governor of Anhui Province), saying that decollectivization was not egalitarian and was not achieving socialism. Wan fought back with the question: Socialism or people, which do you want? The poor man did not get the trick of the question and immediately replied: Socialism! Wan said: I want people. See Du Runsheng, *Du Runsheng's Recollections*, 126.
37. Zhou, *How the Farmers Changed China*, 67.
38. MacFarquhar, "The Succession to Mao and the End of Maoism, 1969-82," and confirmed by Zhao Ziyang himself; see Zhao Ziyang, *The Secret Journal of Zhao Ziyang* (Hong Kong: xinshiji chubanshe, 2009), 138 (in Chinese). Deng's talk on rural policy was given in May 1980; it was later published in the *Selected Works of Deng Xiaoping,* vol. 2 (Beijing: renmin chubanshe, 1994), 31517- (in Chinese).
39. Huang, *The Spiral Road,* 162–73.
40. Jilin Difangzhi Committee, *Jilin Agricultural Records* (Jinlin: renmin chubanshe, 1993), 478–83 (in Chinese).

41. Wang Yanhai, "Hard to Make the First Step," *Jianghuai wenshi* no. 4 (2007): 117–29 (in Chinese).
42. Maurice Meisner, *Mao's China and After: A History of the People's Republic* (New York: Free Press, 1999), 463.
43. The novel was written by Caiqin Zhou, it received the national award for excellent short novels in 1981, which was the most important literature award in the early 1980s. See Caiqin Zhou, " The Innocent Country Moon," in the *People's Literature* anthology *Short Novel Awards of 1981*(Shanghai: Shanghai wenyi chubanshe, 1981) (in Chinese).
44. Deng Xiaoping, "Emancipate the Mind, Seek Truth from Facts and Unite as One in Looking to the Future," in Deng, *Selected Works of Deng Xiaoping*. Originally December 1978.
45. Ibid.
46. See the *Peoples' Daily* editorial "The Force of Accelerating Agricultural Development," October 7, 1979, http://cpc.people.com.cn (in Chinese).
47. "Resolutions on Some Historical Issues of CCP," from the CCP 11th Central Committee 6th Plenary, 1981, http://cpc.people.com.cn (in Chinese).
48. Suinian Liu and Wu Qungan, *The Economy During the Cultural Revolution* (Harbin: Heilongjiang renmin chubanshe, 1986), 109; Du Runsheng, ed., *Collective Agriculture in Modern China* (Beijing: dangdai zhongguo chubanshe, 2002), 722 (both in Chinese).
49. Hu Yaobang, "Create the New Stage of Socialist Modernization," political report to the CCP 12th national congress, September 8, 1982, http://cpc.people.com.cn (in Chinese).
50. Du Runsheng, "Historical Transformation of Rural Management," *People's Daily*, September 16, 1982 (in Chinese).
51. Yu Jiafu, "Zhao Ziyan Claims Chinese Agriculture Needs More Policy Support in His Meeting with T. Shultz," *People's Daily*, May 17, 1988 (in Chinese).
52. Du Runsheng, " Rely on Technology, Improve the Agricultural Economy," *People's Daily*, April 11, 1986 (in Chinese).
53. D.Y. Hsu and P.Y. Ching, "The Worker-Peasant Alliance as a Strategy for Rural Development in China," *Monthly Review*, 42, no. 10 (March 1991): 27–43.
54. From the *People' Daily* (overseas edition), June 12, 1986; cited in Hsu and Ching, "The Worker-Peasant Alliance as a Strategy for Rural Development in China," 43n1.

55. See "Jiang Zemin's Speech for the 40th Anniversary of the People's Republic of China," *People's Daily*, September 30, 1989 (in Chinese).
56. Wu Rong, "Working for the Central Agriculture Research Bureau," *Zhongshan fengyu,* no. 3 (2008): 20–22 (in Chinese).
57. Communique of the Third Plenary of the 15th Central Committee of the CCP, October 14, 1998,http://cpc.people.com.cn (in Chinese).
58. For example, Du Runsheng, "The Responsibility System and the New Development of Rural Co-operatives," *People's Daily*, March 7, 1983 (in Chinese).
59. The resolutions passed in the plenary are: "CCP's Resolution on Improving the Socialist Market Economy," CCP 16th Central Committee 3rd Plenary, October 14, 2003, http://cpc.people.com.cn; "CCP's Resolution on Some Crucial Issues in Rural Reform and Development," CCP 17th Central Committee 3rd Plenary, October 12, 2008, http://cpc.people.com.cn (both in Chinese).
60. Meisner, *Mao's China and After,* 430–32.
61. Ibid.
62. "Resolutions on Some Historical Issues of CCP" from CCP 11th Central Committee 6th Plenary, June 27, 1981, http://cpc.people.com.cn (in Chinese).
63. Deng Xiaoping, "Emancipate the Mind, Seek Truth from Facts and Unite as One in Looking to the Future.".
64. Meisner, *Mao's China and After,* 470.
65. For grains, quota price increased by 20 percent and above-quota price increased by 50 percent. See Terry Sicular, "Agricultural Planning and Pricing in the Post-Mao Period," *China Quarterly* 116 (1988): 671–705.
66. Jiang Zilong, "Qiao Became the New Director," in the *Renmin wenxue* anthology, *Short Novel Awards of 1979* (Shanghai: Shanghai wenyi chubanshe, 1979) (in Chinese).
67. Jiang Zilong, "Pride and Sorrow: A Recollection of an Old Worker," *Tong zhou gong jin*, no. 8 (2010): 14–17 (in Chinese).
68. MacFarquhar, "The Succession to Mao and the End of Maoism, 1969–82."
69. Sometimes described as *yang yue jin* ("Import Great Leap Forward"), the earlier urban reform imported some very expensive machinery to build new factories.
70. Meisner, *Mao's China and After*, 470.
71. Ibid, 471.

72. Wu, "Twenty Years' Development of the Theory of Reform."
73. Meisner, *Mao's China and After*, 471; Wu, " Working for the Central Agriculture Research Bureau."
74. Du Runsheng, "The Rural Responsibility System and Rural Economic Reform," *Hongqi (Red Flag)* no. 19 (1981): 383 (in Chinese).
75. Sulamith Potter and Jack Potter, *China's Peasants: The Anthropology of a Revolution*(Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 158–79.
76. Calculation is based on State Statistical Bureau, *Statistics of China in 55 Years* (Beijing: Zhongguo tongji chubanshe, 2005), section 3, 39 (in Chinese).
77. Hinton, *The Great Reversal.*
78. See the critique on decollectivization in "Expose the Real Nature of Decollectivization," *People's Daily*, November 2, 1959 (in Chinese).
79. Most political bulletins/pamphlets on agriculture at that time termed all the decollectivization measures as some kind of "responsibility system" under socialism. For example, see Wu Xiang, "Shining Road and Single-Log Bridge," *People's Daily*, November 5, 1980 (in Chinese).
80. Wu, "Twenty Years' Development of the Theory of Reform."
81. For example, see Wu Xiang, "Shining Road and Single-Log Bridge," *People's Daily*, November 5, 1980 (in Chinese); and Du Runsheng, "The Rural Responsibility System and Rural Economic Reform."
82. "CCP's Resolution on Economic Structural Reform," CCP's 12th Central Committee 3rd Plenary, October 20, 1984, http://cpc.people.com.cn (in Chinese).
83. Bernstein, "Farmer Discontent and Regime Responses."
84. Ibid.
85. Clemens Stubbe-Østergaard, "Introduction," in Jørgen Delman, Clemens Stubbe-Østergaard, and Flemming Christiansen, *Remaking Peasant China: Problems of Rural Development and Institutions at the Start of the 1990s* (Aarhus: Aarhus University Press, 1990).
86. Bernstein, "Farmer Discontent and Regime Responses."
87. Mao repeated this many times. See Pang Xianzhi and Jin Chongji, eds., *A Biography of Mao Zedong: 1949–1976*, (Beijing: Zhongyang Wenxian chubanshe, 2003), chapter 30 (in Chinese).
88. Minqi Li, "The Rise of the Working Class and the Future of the Chinese Revolution," *Monthly Review* 63, no. 2 (June 2011): 38–51.

ملحق 5

مشروع/ برادايم التنمية بالحماية الشعبية

عادل سمارة

نورد هذا الملحق كعرض موجز لموديل التنمية بالحماية الشعبية الذي يشكل الدرجة المتقدمة للعمل والتنظيم التعاوني.

أما رابط العد (النص الكامل) فهو:

https://kanaanonline.org/quarterly/?p=64

التنمية بالحماية الشعبية مختلفة ربما عن مختلف (نماذج/برادايمات) الفعل الاقتصادي وخاصة في مسألة واحدة ولكنها حاسمة ومقرِّرة وهي أنها تنمية تبدأ من القاعدة الاجتماعية وليست من القمة /النخبة السياسية حتى لو كانت حزبا/نظاما اشتراكياً[1]. هي تنمية يقوم بها الناس وليست السلطة، أي سلطة الدولة ، سلطة الحكم حتى لو كانت اشتراكية وهي نموذج/برادايم يطمح ويصر على أن يلحق بها برادايم السلطة الاقتصادي. فهي برادايم ضد السوق بينما دائما برادايم السلطة الراسمالية معتمد على ومن توليدات السوق.

أود بداية التوضيح بان الاضطرار لاستخدام مصطلح برادايم لأنه الأقرب إلى المعنى المطلوب من الترجمة العربية حتى الان.

برادايم الحماية الشعبية هو برادايم بدأ بالممارسة بالمقاومة، والمقاومة لا تكون حكومية ولا تأخذ معناها الفعلي إن كانت فئوية أو محدودة، لأنها يجب ان تكون

1 كان أخطر ما وصلت إليه دول الاشتراكية المحققة هو تبقرط جهاز السلطة العليا للدولة وعدم وجود رقابة أو مسائلة قاعدية له مما أوصله إلى تحكم النومنكلاتورا التي كانت تستفيد كأنها تملك وهو ما أوصل كثيرين إلى الحكم بأنها كانت أنظمة راسمالية الدولة أو انظمة شبه أمبريالية...الخ. المهم أن هذه التجربة طرحت تساؤلات كبيرة حول مدى كون السلطة هي الداة الفعلية للاشتراكية بمعنى أنها غذا ما تخلصت من الرقابة الشعبية لا تعود تخدم الأكثرية الاسحقة من المجتمع. انظر :
Beyond De-Linking: Development by Popular Protection vs Development by State, 2005. Palestine Research and - Publishing Foundation, P.O.Box 5025, Glendale, CA 91221, USA. ومركز المشرق/العامل رام الله 2005

شعبية تطبيقا لمفهومنا: ''الحياة مقاومة في مواجهة استدخال الهزيمة والذي استحال إلى الحياة مفاوضات''.

وإذ نعرض هذا البرديم، سواء في تشخيصه الأولي قبل قرابة 30 عاماً أو في إعادة عرضه اليوم، أو بقول آخر بين الانتفاضة الأولى والانتفاضة الحالية الثالثة، ليس بهدف تكرار تقديم هذا البرديم بل لأن الواقع نفسه، الحدث هو الذي يفترض ويشترط ذلك.

والحدث الاجتماعي ليس من خلقنا نحن كبشر، قد نحلم به ذات وقت مبكر، وقد نصوغ أو نستخرج له ترسيمة ما، ولكن الحدث مستقل عنا، يفرض نفسه علينا، قد يتطابق مع تصورنا المجرد وقد يتناقض كذلك. وما يحسم هذا الأمر دائما هي قدرتنا على رؤية الواقع والإحاطة به وبالتالي توقع صورة ما للحدث.

الاستراتيجيات ،الموديلات، البرديمات

هناك سياسات واستراتيجيات اقتصادية عديدة في العالم تبتكرها الشعوب طبقا لظروفها وإمكاناتها والطبقة الحاكمة في بلد أو آخر وبالطبع تكون كل واحدة منها محكومة بنمط الإنتاج المهيمن في التشكيلة الواحدة وفي التحليل الأخير بعلاقات الإنتاج في ذلك النمط بما هي في خدمة الطبقة المالكة وغالبا المالكة/الحاكمة..

من بين تعدد البراديمات او السياسات الاقتصادية هناك:

سياسات تحسين شروط حياة الطبقات الشعبية كمدخل إصلاحي في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الراسمالية في المستويين:

السياسي حيث رشوة المواطنين ب ''حق'' انتخاب هذا البرجوازي أو ذاك، والاقتصادي بتحسين الأجور بما يضمن تبريد الصراع الطبقي كي يبقى خط الإنتاج مشتغلا بعيدا عن الإضرابات العمالية أي كي يبقى الربح متدفقاً، وبأعلى نسبة ممكنة.

هذا في الدول المستقلة، ولكن في حالة الأرض المحتلة حتى هذا ليس مطبقاً، لا قبل اتفاق أوسلو ولا بعده. تجدر الإشارة هنا أن جورج شولتز وزير خارجية أعتى أعداء الشعب الفلسطيني والأمة العربية أقصد العدو الولايات المتحدة كان قد استخدم مصطلح " تحسين شروط المعيشة للفلسطينيين" بعد احتلال الكيان الصهيوني الإشكنازي لجنوب لبنان 1982 وإخراج م.ت.ف إلى تونس. وقصد بهذا توفير مساعدات مالية للشعب الفلسطيني كحالة لجوء وكتجمعات تحت الاحتلال الاستيطاني وليس كقضية وطنية قومية. وهذا الشعار هو الذي أسس لاحقاً لتدفقات الريع المالي إلى الأرض المحتلة كآلية لاقتلاع مبدأ وواقع الإنتاج في المجتمع الفلسطيني عبر تمويل أجهزة سلطة الحكم الذاتي بشرط قبول القيادة الفلسطينية باتفاق أوسلو وهو ما رهن قراراتها بقرار المولين بالمال المسوم حقيقة. الأمر الذي أوصلنا إلى وضعية بلد مرتشي بتدفقات الريع مقابل تقديمه تنازلات سياسية وطنية متواصلة تنذر بأن الاتفاق هذا هو مشروع ضم تدريجي لكامل الضفة الغربية للكيان الصهيوني، وليس التوسع السرطاني للاستيطان سوى أحد تمظهرات هذا الهدف.!

لا داع للتوسع في برداِيات أخرى، نكتفي بذكرها هنا لعدم تعلقها بالحالة الفلسطينية مقارنة ب "تحسين شروط المعيشة".

وهناك التخطيط التأشيري أي تدخل الدولة في الاقتصاد بشل جزئي وإلى حد كبير غير إلزامي. وهناك الاقتصاد المختلط حيث يُدخل في البنية الاقتصادية قطاعا عاما من أجل تخفيف البطالة وبالطبع توليد قوة شرائية لدى الطبقات الشعبية وحتى الوسطى لتكون هذه القوة في الأساس رافعة للسوق ومن ثم للاقتصاد الوطني ككل.

وهناك الاقتصاد المخطط أو الاشتراكي والذي تقود فيه السلطة/الدولة مجمل العملية الإقتصادية عبر ملكية الدولة لوسائل الإنتاج أو على الأقل القمم الاقتصادية.

وهناك التنمية

وبالطبع، فإن كثيرين يسمون مختلف السياسات او البرادايمات أعلاه بانها تنموية بمعنى أن هناك اختلاف في أدبيات الاقتصاد السياسي على تعريف التنمية وهو اختلاف ناجم عن طبيعة الفهم والتوجه الطبقي لهذا المفكر أو ذاك.

تجدر الإشارة هنا بأن مفهوم التنمية في الأرض المحتلة يعاني فلتانا علمياً بالطبع إلى الحد الذي يصف السياسة الاقتصادية لسلطة الحكم الذاتي وهي سياسة تابعة جوهرها بروتوكول باريس بأنها سياسة تنموية أو بأن التنمية ممكنة ضمن "خطة" هذه السلطة[2]. وهذا جزء من ثقافة سائدة هي من الفضفاضية بمكان بحيث تعتبر منظمات الأنجزة منظمات تنموية!

كمبتدأ، فإن التنمية بالحماية الشعبية هي أولا مبادرة شعبية لا تقودها سلطة رسمية أي دولة، بل هي قرار شعبي وخاصة من الطبقات الشعبية في مقاومة العدو القومي في الحالة الفلسطينية والخصم الطبقي في تشكيلات لا تخضع للاستعمار الاستيطاني.

هي تنمية مضادة قدر الإمكان للسوق كنظام. بمعنى أن نظام السوق هو رأسمالي طبقي استغلالي مباشرة وبلا موارية، بينما السوق بالمفهوم الكلاسيكي هو مكان او فضاء التبادل والذي لا غنى عنه قبل الوصول للإشتراكية.

ولأنه غير دولاني، فإن هذا البرادايم باستقلاله عن السلطة يهدف إلى لحاق البرادايم الاقتصادي للسلطة وليس لحاقه هو بها. وهذا يعني درجة من الصراع الطبقي تشتد وترتخي طبقاً لقدرة برادايم السلطة/الدولة على رفض التحول و/أو محاولته تصفية الحماية الشعبية.

الحماية الشعبية هي تنمية من اهم مرتكزاتها البعدين التاليين:

- مساهمة/مشاركة أكبر عدد ممكن من الناس
- وخدمة أكبر عدد ممكن من الناس.

2 أنظر نقدنا لما كتبه أحمد قطامش عن إمكانية التنمية تحت الاحتلال وبأن خطة سلطة الحكم الذاتي الاقتصادية يمكنها تحقيق تنمية، وذلك في ورقتنا: استلاب التموُّل واغتراب التنمية، قراءة نقدية لأدبيات في "تنمية" اقتصاد الأرض المحتلة 1967 (نسخة موسعة) عادل سمارة. https://kanaanonline.org/ebulletin-ar/wp-content/uploads/2015/05/ADEL-SAMARA-CRITIQUE-OF-DEVELOPMENT-PALESTINE.pdf

ومن هنا اساسها القاعدي الجماهيري. وهي بهذا المعنى ترتكز على مبادرة الطبقات الشعبية وبحدود وعيها وانتظامها.

والحديث عن وعيها وانتظامها، يفتح على مكون آخر لها وهو ضرورة انتقالها من بعدها العفوي الذي بدأ في الحالة الفلسطينية في تطور الانتفاضة الأولى إلى وجوب ان تكون:

حزبية: أي لا بد أن يتم التقاط التوجه العفوي البرِّي للطبقات الشعبية من قبل حركة سياسية لا بد ان تكون بالضرورة اشتراكية كي يتم إجماع اصدقاء وأعضاء هذه الحركة بان يبادروا للعمل والتعامل مع المؤسسات الإنتاجية لهذا البرنامج التنموي على ان تبقى قيادة الحزب الثوري تحت مسائلة قواعده من جهة والهيئات الشعبية الكونة والحاملة للبرنامج التنموي.

وطبقية:بمعنى أن هذا البرنامج هو من قِبَل ولصالح طبقة معينة في مواجهة الطبقة الحاكمة واقتصاد أو نظام السوق وهنا تشكل الطبقة الهيئة الشعبية لمسائلة القيادة الحزبية.

طبقية وحزبية هذا البرنامج تضرب الإجماع الوهمي على ما يسمى الاقتصاد الوطني الذي له معنى في المبادلات مع الخارج حسب قانون القيمة على صعيد عالمي، أما محلياً، فلكل طبقة اقتصادها. ففي التشكيلة الراسمالية هناك اقتصاد الطبقة المالكة الذي يعيش على جهد الطبقة العاملة.

الإشكالية المزدوجة قوميا وطبقياً

تعود فكرة التنمية بالحماية الشعبية إلى عام 1967 بداية الاحتلال الثاني، اي احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وما ترتب عليه من سياسات اقتصادية للاحتلال كانت تتدحرج طبقاً للتطورات المتلاحقة ودرجة تماهي او تناقض هذه الطبقة أو تلك مع سياسات العدو.

وهي سياسات مزجت ما بين مصادرة وإغلاق مساحات متزايدة من الأراضي، وقطع التبادل مع الخارج سوى من أو عبر الاحتلال، وإلغاء النظام البنكي وإحلال العملة الإسرائيلية لتكون عملة التداول الرئيسية،...الخ وكل ذلك بموجب أوامر عسكرية

لا سند لها في القانون الدولي. بالإجمال، كانت ولا تزال سياسة الاحتلال إلحاق[3] إقتصاد هذه المناطق باقتصاد الاحتلال دون الضم العلني ودون ضم السكان بل خلق ما يقود إلى خروجهم ورحيلهم. اي انتقال الكيان من سياسة التشريد والطرد الشامل عام 1948 إلى الإزاحة بعد احتلال 1967، ليصل المواطن إلى قرار الانزياح الذاتي[4].

ترتب على الإلحاق الاقتصادي هذا إلحاق قسري لمختلف الطبقات الاجتماعية بالاقتصاد الصهيوني أو بلورة موديل اقتصادي هو "التبادل اللامتكافىء المسلح" أي علاقة اقتصادية خاضعة لقوة السلاح الصهيوني.

هذه الإشكالية ترتبت عليها إشكالية محلية فلسطينية بمعنى أن الإلحاق الإقتصادي القسري أدى إلى تشوهات بنيوية فلسطينية[5] ومنها:

- التشوه الاجتماعي الطبقي مجسدا في شرائح طبقية تنفعت من الاحتلال فغدت وكيلة لتسويق منتجاته سواء على شكل كمبرادور او تعاقد من الباطن وبالتالي غدت لها مصلحة في عدم الفكاك أو التوجه للفكاك عن اقتصاد العدو.
- والتشوه الثقافي، وهو تواجد اقتصاديين ذوي نزعة استدخال الهزيمة بمعنى تبرير الارتباط باقتصاد العدو سواء لاعتقادهم بعدم قدرة الاقتصاد المحلي على أية درجة من الاعتماد على الذات، أو لأنها فئة لا تنتمي إلى الخط المقاوم للاستعمار الاستيطاني. فقد اعتبر هؤلاء ان الاحتلال واقع لا يُقاوّم. وهم بالطبع من الاتجاهات اللبرالية ولهم ارتباطات بالمؤسسات الغربية وخاصة الأميركية.

هؤلاء بالطبع ضد مختلف اشكال أو مستويات الاستقلال سواء سياسيا او اقتصاديا أو ثقافيا، والمهم هنا أنهم ضد فك الارتباط مع اقتصاد العدو.

تجدر الإشارة أن الحركة الوطنية الفلسطينية بعد احتلال 1967 حصرت نضالها في الكفاح المسلح. فلا م.ت.ف صاغت أو تبنت سياسة اقتصادية، ناهيك عن

3 ا أنظر عادل سمارة، اقتصاد المناطق المحتلة:التخلف يعمق الإلحاق، منشورات صلاح الدين القدس 1957.
4 أنظر ، عادل سمارة، الاستيطان من الطرد للإزاحة فالانزياح الذاتي، في كنعان، العدد 94 كانون ثاني، ص ص 100-87،
5 فيما يخص التشوهات، انظر عادل سمارة ، الحماية الشعبية ، منشورات مركز الزهراء- القدس 1990.

تنموية، ضد الاحتلال، ولا تمكنت النخبة الثقافية من تطوير برنامج اقتصادي يشكل بداية لفك الارتباط باقتصاد الكيان. بكلام آخر، كان النضال الوطني يسير على ساق واحدة هي الكفاح المسلح أو بالإجمال العمل السياسي بعيداً عن العملين الاجتماعي الاقتصادي.

ضمن ذلك المناخ، ونقداً للإلحاق الإقتصادي بما يتضمنه من سيطرة البنية الاقتصادية لاقتصاد العدو، طرحت شبه برنامج اسميته "سياسة السقوف الممكنة". أي تركيز النشاط الاقتصادي في الأرض المحتلة على المجالات والأنشطة الاقتصادية التي يمكن العمل فيها بعيدا، نسبياً، عن منافسة اقتصاد العدو لتشكل بداية بنية اقتصادية محلية. ومنها بشكل خاص، استغلال الأرض لإنتاج ما امكن من الغذاء كحاجات اساسية. فهي من جهة تحافظ على الارتباط بالأرض، وتوفر دخلاً للمزارعين، وتستوعب نسبة من قوة العمل من الجنسين، سواء في شواغر عمل دائمة أو جزئية.

من بين السقوف المقصودة، اتجهت إلى التنبيه لخطورة الاستيطان حيث ركزت على ضرورة إقامة تجمعات سكانية جيددة في المناطق التي من المحتمل ان يستوطن العدو فيها، وخاصة قمم الجبال، وذلك بديلا لقيام اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة التي كانت توفر القروض المسهلة وحتى غير المستردة والتي كانت تُعطى لمن يمكنه شراء قطعة أرض في ضواحي المدن. ومن يمكنه شرائ أرضا للبناء في ضواحي المدن هو ليس قطعا من الطبقات الشعبية. بينما إقامة التجمعات السكنية كقرى زراعية صغيرة بعيدا عن المدن يشكل حماية لتلك المناطق من الاستيطان. وقد أسميت ذلك: "إعادة التوطين العربي مقابل الاسيتطان العبري[6]".

لكن، لا أحداً في م.ت.ف كان على رغبة أو قناعة لتبني هذه الأطروحات.

أنتقل بعد هذا التلخيص المكثف جدا ، إلى صلب موضوع نقاشنا اليوم. والذي أقسمه إلى ثلاثة ابواب:

6 أنظر كتاب عادل سمارة، اقتصيات الجوع في الضفة والقطاع، منشورات مفتاح ، 1979.

الباب الأول

ملاحظة في اللحظة

نحن اليوم في خضم الهبة /الانتفاضة الثالثة التي تكمن أهميتها في أمرين اساسيين اثنين:

الأول: ان المهم هو حصول الحدث وليس حتى اتساعه أو فعاليته واستمراره لأنه تأكيد بأن النضال الفلسطيني مستمر حتى في ظروف الانحطاط محليا وعربيا ودوليا، وربما هو حدث يرد طبيعيا على الانحطاط، وهذه أهمية أن ندرك ديالكتيكياً أن الحدث ليس شرطا ان تخطط له أنت كإنسان، بل المهم كيف تلتقطه وترفعه إلى أعلى فعالية ممكنة. ولنتذكر فقط أن الانتفاضة الأولى كانت قد تفجرت في مناخ مشابه، لأن القوة الكامنة مجتمعيا وإنسانياً هي طاقة لا تموت.

والثاني: أن هذا الحدث نفسه، بغض النظر استطال وامتد أم تباطىء أو توقف لفترة، يؤكد للكيان الصهيوني الإشكنازي بأن وجوده طارىء هنا، وبانه بعد أن كان يخرج "لتأديب والعنترة" على دول الطوق، فإن المقاومة تخرج له من داخله من باطن الأرض. ولا شك أن كثيرا من استراتيجييه من السياسيين والعسكر سوف يدرسون هذا المتغير، وربما قلة نادرة منهم ستقول: إذا أردنا لاحقا العيش، فيجب ان نُقرَّ لهم أن يعودوا سلميا كي لا يعودوا بالتحرير[7]. وهذا مرتبط بالطبع بمدى السماح الراسمالي الغربي لهم بمجرد الهدس الداخلي بهذا. وهو أمر يرتبط بطبيعة الحال بامور ثلاثة:

- تغير ثوري عروبي
- وصول خدمات الكيان للمركز الراسمالي الغربي إلى نهايتها.
- و/أو وصول السيطرة الراسمالية الغربية على العالم إلى نهايتها.

المهم الآن ونحن في حمأة الاشتباك أن نفهم ما هو موقع التنمية بالحماية الشعبية؟ اي مستوى منها الذي يمكن تفعيله؟

7 لا تزال القيادة الصهيونية متمسكة بعقلية مواجهة الفلسطينيين بالبندقية وسرقة الأرض وصولا إلى الطرد. في مقابلة مع اسحق رابين عام 1988 أي خلال الانتفاضة الأولى حينما كان وزير حربية الكيان (كما اذكر ملحق جريدة جيروزالم بوست، في 25 آذار 1988)، سُئل عن ما الذي يمكن ان تفعله إسرائيل لإيقاف الانتفاضة؟ قال طرد 600 الف من الضفة الغربية إلى الأردن. وحينما قال له الصحفي لكن هذا يجدد الصراع لخمسين سنة مقبلة، قال رابين، حينها على القيادة الإسرائيلية أن تحل المشاكل التي تواجهها.

لا يمكن تطبيق تنفيذي لبرنامج التنمية بالحماية الشعبية في زمن محدود بالأيام والأسابيع بل وحتى بالأشهر. وهذا يفتح على توضيح أهمية الدمج بين:

النضال المشتد: أي النضال المباشر ضد الاحتلال من قبل نخب محدودة من المناضلين بمختلف اشكال الكفاح بالحجارة بالدهس بالسلاح...الخ .

والنضال الممتد: أي انخراط كل مواطن من أية فئة عمرية في مقاطعة منتجات الكيان ومعسكر الثورة المضادة، ورفض التطبيع، وهذا أمر يمكن تطبيقه كل يوم وعلى دوام الزمن. هو تشغيل كل الناس دون أن يتكلفوا شيئا، بل هم يحافظوا على أكبر مقدار ممكن من الثروة الوطنية كي لا تنزف إلى اسواق الاحتلال فتمول كلفة الرصاص الذي يقتلنا. وهذا ما كشف عن الدور الأساس للمرأة في الانتفاضة الأولى في ضبط النزعة الاستهلاكية بغض النظر عن موقفنا الرافض لمحاصرة المرأة في المطبخ.

هذا يفترض الوعي بالاستهلاك أو الاستهلاك الواعي. إنه قرار واعي عقليا ونفسياً بأن نتخلص من النزعة أو المرض الاستهلاكي الذي لا نحاول مجرد التوقف للحظة والتفكير في خطورته بل أضراره الواقعة منذ عقود وليس فقط خطورته المحتملة.

في حمأة الوطيس لا يمكن الارتياح الزمني في تعليم مساقات أكاديمية تمتد لأشهر أو ابعد، بل المطلوب قرارات من كل شخص بأن يتوقف عن التبرع بالمال لجيشي العدو (الجيش العسكري وجيش المستوطنين) وهو التبرع عبر استهلاك منتجات العدو.

إنه العمل المباشر والذي بوسع كل شخص القيام به إذا كان وطنياً. ومعروف بالطبع ان الأساس في المواطنة الحقيقية أن "تبدأ وطنيا".

جميعنا يدرك أن آفة الاستهلاكية قد نخرت العديد من مجتمعات العالم، فلسنا نحن استثناءً بكوننا قد أُختُرقنا بالاستهلاكية الراسمالية وخاصة النمط الأمريكي. ففي النظام الراسمالي، نظام السوق، كمااشرنا آنفاً يُنظر إلى الاستهلاك بقداسة وهو ليس سوى تحويل الطبقات الشعبية خاصة والوسطى إلى قطيع يستهلك كي تربح الراسمالية اكثر، فتشغل العمال باقل الأجور

لينتجوا أكثر إنتاج ممكن، ليتدفق إلى السوق فيتم استهلاكه بأعلى درجة ممكنة ليتكدس لدى را س المال أعلى ربح ممكن، فيعود للاستثمار بتشغيل اشد للعمال وبأجرة اقل ما أمكن وهكذا...الخ. تبين ذلك المقولة الأمريكية التالية: Shop till you drop أي تسوَّق-إشتري- حتى لا يبقى في جيبك مليماً. أَخرج لي أنا الراسمالي كل ما لديك.

حينما حصل اغتيال البرجين في نيويورك 11 أيلول عام 2001، ظهر نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني، وهو من عُلاة المحافظين الجدد[8]، وقال إن وطنية كل امريكي معتمدة على مقدار قيامه بالشراء والاستهلاك. إنه استهلاك منتجات ينتجها العمال ويملكها الراسماليون ويجنون الأرباح!

وبالطبع تتم تغطية هذا الاستغلال بل النهب بتسميات من طراز الاقتصاد الوطني، خدمات من السلطة للجمهور في المرافق العامة...الخ ولكن كل هذا ليس سوى آليات لتسهيل القبول الطبقي بالاستغلال.

لكن الاستهلاك في الحالة الفلسطينية يجب ان لا يكون فقط بناء على الرغبة أو حتى الجودة لأننا نستهلك منتجات عدو يقتلنا على الرصيف وعلانية ! وبالتالي، إذا كانت النزعة الاستهلاكية في البلدان ذات الوضع الطبيعي هي استغلال طبقي وتهميش لوعي الطبقات الشعبية وإغوائها بشعارات قومية لصالح البرجوازية، فإن استهلاك منتجات العدو طوعاً مع وجود بديل ربما اقل جودة هو إما إيغال في الجهل أو وقوفا على حافة الخيانة.

للمقاطعة بين طرف وآخر تاريخ سابق على الحالة الفلسطينية. ولكن في حالتنا نفسها، فقد مارس الصهاينة مقاطعة المنتجات الفلسطينية باكراً. فمنذ عام 1918 كانت مجموعات من حزب الماباي تقوم بملاحقة السيدات اليهوديات اللائي كن اشترين خضاراً او فواكه عربية ويتلفونها. وكانوا يصبون الكاز على البنادورة العربية ويمنعون العمال العرب من العمل في بيارات البرتقال.[9] لا ترتبط المقاطعة بقرار سياسي رسمي فقط، بل يمكن ويجب ان يقوم كل فرد بذلك وبوسعه فعل ذلك إذا كان من القوة والإخلاص بمكان بحيث يراقب نفسه ويضبط رغباتها لا سيما

8 انظر عادل سمارة، ظلال يهو-صهيو تروتسكية في المحافظشية الجديدة، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية رام الله 2015

9 The Other Israel: A Radical Case Against Zionism, edited by Arie Bober, Anchor Books, 1972. P. 12.

حين يضع بالاعتبار أنه إذا ضحى بسلعة معينة أو لذة معينة إنما يخدم قضيته من جهة، وخدمته هذه ضئيلة إذا ما قورنت بتضحيات المقاتلين والشهداء. إن قرار المقاطعة هو مساهمة وإن محدودة في مشروع التنمية بالحماية الشعبية، لأن المقاطعة تفترض العمل لإنتاج بديل. ففي المدى المباشر، بوسعنا مقاطعة الكثير من المواد الغذائية والملابس والسجائر والحلويات...الخ وهذه غالبا لها بدائل محلية[10].

الباب الثاني

البرديم في طور الفكرة

بدأ برديم التنمية بالحماية الشعبية من حيث هو فكرة بتحدي الحالة الاستعمارية الاستيطانية الصهيونية من جهة وبخلفية الثقافة الفكرية النظرية الماركسية عامة وأطروحة ماوتسي تونغ في حرب الشعب بالمعنى الواسع لهذا النمط من الحرب وليس بالمعنى القتالي فقط اي إشراك الشعب في حرب الغوار من جهة ثانية.

بتفاعل التحدي والخلفية الفكرية أقمت أطروحتي للدكتوراة ((التي أنجزت 1987 وطبعت لاحقا) على تطوير الفكرة إلى برديم. كان ذلك في منتصف ثمانينات القرن الماضي في محاولة لإضافة بعد تنموي للمقاومة الفلسطينية ضد المستعر الاستيطاني كي لا تظل المقاومة في المستوى المسلح وغالبا خارج الأرض المحتلة نفسها.

بهذا المعنى، كان لا بد لهذا البرديم أن يبدأ بَرِّيّاً أي بعيداً عن الاقتصاد الرسمي القائم بما هو اقتصاد الاستعمار الاستيطاني حيث الاحتلال هو العامل الحاسم أو المقرر في الأراضي المحتلة. وهو الأمر الذي اوصلني للاستنتاج بوجوب أن لا يكون هذا البرديم مرتبط باقتصاد السلطة اية سلطة طالما هي تعتمد اقتصاد أو نظام السوق الاقتصادي. ذلك إلى أن توصلت بأن السلطة(سلطة الدولة) بما هي طبقية في التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية الراسمالية، وتتدهور إلى سلطة بروقراطية كما حصل في التجارب الاشتراكية المحققة، ليست الحامل الطبيعي لهذا البرديم.

10 من المهم التركيز على التثقيف ضد الاستهلاكية بما هي تقوم إلى حد كبير على عامل التقليد كمااسماه الاقتصادي نيركسة.

ما أقصده هنا، أن التنمية الدولانية يمكن جداً أن تتحول إلى أداة لطبقة وليس للأكثرية الشعبية وهذه الطبقة هي بالضرورة طبقة مسيطرة واستغلالية سواء بحكم الملكية أو بحكم الإمساك بالسلطة السياسية مما يجعل التنمية بالحماية الشعبية برداىم يقوم على الديمقراطيتين السياسية والاقتصادية.

تطورت فكرة التنمية بالحماية الشعبية على أساس تدريجي:

بدأ بوجوب رفض التطبيع مع الكيان الصهيوني في كل مجال ممكن. ورفض التطبيع كان، وربما لا يزال دعوة واجهت الكثير من المعارضة والرفض وحتى الاستهزاء. فهي نقيض استدخال الهزيمة التي تغلغلت في الكثيرين بدءا من الأنظمة وصولا إلى قوى سياسية وقطاعات جماهيرية استنامت للهزيمة والتعاطي مع الاحتلال كما لو كان أمرا طبيعيا أو قوة لا رادَّ لها. كما انها وباء اصاب الوطن العربي كذلك وليس محصورا في الأرض المحتلة.

لكن رفض التطبيع يبقى شعار سياسي وطني. وهذا ما أوجب اقرانه بالمقاطعة كي يأخذان معا مرتكزا اساسيا في برداىم تنموي أو برداىم يحاول التنمية كي لا نبالغ. وعن هذا تولد المكون الثاني لهذا البرداىم وهو الانسحاب إلى الداخل . فالانسحاب الى الداخل هو تطبيق تنفيذي للمقاطعة بمعنى إعادة الاصطفاف الوطني والطبقي في مواجهة المستعمِر. وفي هذا السياق المواجهة الاقتصادية طبعاً.

يتكون الانسحاب إلى الداخل من قرارين:

- وقف العمل في قطاعات اقتصاد الكيان
- ووقف استهلاك منتجات الكيان.

ولا يحصل هذا طبعا إلا في شروط المقاومة وتوفر مناخا وطنيا عاليا وجدته لاحقا في لحظة تفجر الانتفاضة الأولى. ولهذا ثلاثة شروط أساسية:

- الانسحاب إلى الداخل كقوة عمل هو بالطبع موقف طبقي من الطبقة العاملة التي كان حينها قرابة 150 ألف عامل منها يعملون في اقتصاد الكيان باجور اقل من أجور العمال اليهود. وبحقوق شكلية مما يحقق

لاقتصاده قيمة زائدة عالية ويعطيه فرصة تجنيد عماله عسكريا في حروبه العدوانية.

- أما الانسحاب إلى الداخل استهلاكياً، فهو موقف وطني عام لا ينحصر في طبقة واحدة، ولكن تطبيقه لا بد ان يتفاوت بين طبقة وأخرى طبقا للنزعة الاستهلاكية ومدى الإصابة بها.
- والانسحاب إلى الداخل بالمعنيين أعلاه، يعني التوجه للإنتاج، وهذا مفتاح التنمية بالحماية الشعبية أو مآلها الحقيقي.

تجدر الإشارة إلى أن الاحتلال كان قد فرض أحكاما عسكرية منذ الأيام الأولى لاحتلال 7691 أدت إلى وضعية الارتباط الاضطراري ، بدرجات مختلفة، لمختلف الطبقات الاجتماعية باقتصاد هذا العدو[11].كانت البداية بقطع كافة وسائل ومعابر الاتصال مع الخارج وخاصة الاستيراد والتصدير. وعليه، فخلال الشهور الأولى للاحتلال فرغت أسواق المناطق المحتلة من كثير من المواد الاستهلاكية المستوردة من الخارج مما ربط التاجر بالسوق الصهيوني.

كما أن الحاجة للمواد الخام أرغم الصناعي على التعامل مع المحتل لاستيراد ما يحتاجه سواء من المواد الخام، قطع الغيار والآلات.

نتج عن إخصاع المناطق المحتلة لبنية السوق الراسمالي الصهيوني، ارتفاع في كلفة المعيشة مما اضطر فائض قوة العمل للتوجه للعمل داخل الكيان الصهيوني نفسه، بغض النظر عن كون مجالات العمل عملا أسوداً.

قاد ارتفاع كلفة المعيشة من جهة وإغراق السوق المحلي بالمنتجات الصهيونية ذات القدرة التنافسية إلى خروج كثير من الفلاحين من السوق والتحول للعمل داخل الكيان نفسه، وهذا إضافة إلى العمال من المدن والمخيمات الذين لم يستوعبهم الاقتصاد المحلي .

11 أنظر،
The Political Economy of the West Bank: From Peripheralization to Development .Adel Samara Khamisn Publications .London 1988

لم يُواجه هذا التشويه للبنية المجتمعية من جهة بمشروع مقاومة اقتصادية وتثقيف تنموي وطني من قبل القيادة الفلسطينية في م.ت.ف والتي كانت تفتقر لرؤية تنموية حاصرة نفسها في مستوى الكفاح المسلح، ومحتفظة برؤية اقتصادية راسمالية كلاسيكية في حالة دخولها إلى الأرض المحتلة وهو ما عبرت عنه بأنها ستحول الضفة والقطاع إلى سنغافورة أو تايوان! وهما نموذجا على الاقتصادات المتخارجة الموجهة للتصدير وهو النموذج الأكثر تبعية بنيوية لاقتصاد المركز الإمبريالي.

وحتى المزارعين الذين واظبوا على العمل الزراعي في ارضهم، فقد عمل الاحتلال على إغرائهم بان ينتجوا ما يحتاج سواء للسوق الصهيوني أو لمتطلبات تعاقداته الاقتصادية التصديرية مع دول في الخارج[12].

يمكننا فهم تأثيرالانسحاب إلى الداخل استهلاكياً إذا عرفنا أن المصانع والمزارع الصهيونية التي تنتج للسوق الفلسطيني تشغل قرابة 57 [13]ألف عامل صهيوني مما يعني أن توقف الاستهلاك من منتجات العدو يخلق ضغطا اقتصاديا كبيرا على قطاعات اقتصادية اجتماعية هناك يضاف إلى خسارة الاقتصاد الصهيوني للقيمة الزائدة التي يحصل عليها من تشغيل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الصهيوني.

يتلو الانسحاب إلى الداخل بالضرورة ما نسميه:

إعادة تركيب البنية الانتاجية: لاقتصاد المناطق المحتلة وذلك من خلال إعادة استغلال الأرض التي تم إهمالها بسبب العوامل المدرجة أعلاه. وهذه العودة للأرض لإنتاج ما تتطلبه الحاجات الغذائية الأساسية للناس. ويتم ذلك على مستويات عدة من الأبسط إلى الأكثر تعقيدا:

12 لتسهيل قبول العمال للعمل في اقتصاد الكيان قامت سلطات الحكم العسكري بحملة توسيع الطرق في الضفة الغربية وشق طرق جديدة حيث شغلت عمالا محليين بوتوسط سماسرة عمل محليين لتكون هذه خطوة اولى لتطبيع العمال للعمل داخل الكيان نفسه، هذا مع العلم أن توسيع الطرق وشق الطرق يُسهل على جيش الاحتلال وصول مختلف المناطق لمطاردة الفدائيين. كما انالتشغيل نفسه كان ضروريا للاحتلال كي لا تقود البطالة إلى انخراط أكثر للشباب في المقاومة.من جهة ثانية، قام الكيان بعرض سياسة اسماها "المشاهدة: وهي الاتفاق مع مزارعين بزرع محاصيل يحتاجها الاحتلال ولذا يتعهد بشرائها بسعر مغرٍ مما سهل ربط المزارعين بسياسته ومن ثم إهمال الانتاج الطبيعي الموجه للسوق المحلي.

13 أنظر عادل سمارة وعودة شحادة، التنمية بالحماية الشعبية، منشورات دار كنعان، دمشق ؟؟؟؟؟؟؟؟

- إنشاء تعاونيات الأحياء لتصنيع بسيط للمنتجات الزراعية المحلية، أي التصنيع المنزلي
- وإنشاء تعاونيات زراعية واستهلاكية ولاحقا إنتاجية سواء للإنتاج والتعليب والتبريد او التفريز للفوائض من المنتجات الزراعية.
- وإنشاء مؤسسات تصنيعية للمنتجات الزراعية المحلية.
- واستكمال هذه البنية الإنتاجية بشكل جديد للتوزيع هو تشكيل شبكات توزيع تتجاوز التاجر وخاصة وكلاء الشركات الصهيونية.

أما الضمان الأساسي لمختلف المكونات لهذا البرداىم، فهي الاستهلاك الواعي أو الوعي بالاستهلاك بحيث يتم التوجه لاستهلاك المنتجات المحلية مما يقود إلى الاحتفاظ الوطني بالفائض ليتم استثماره مجددا في مواقع الإنتاج المحلي.

هذا الاستثمار يقود إلى المساهمة في إعادة تركيب افضل للمعادلة الاقتصادية المكسورة من قبل الاحتلال وذلك في مستويين:

الأول: علاقة عمل راسمال بمعنى أن المألوف هو أن يتمكن را س المال في بلد ما من تشغيل قوة العمل المحلية. في حالة برداىم الحماية الشعبية، فإن إعادة تركيب البنية الإنتاجية كما اشرنا تساهم في ترميم هذه المعادلة المكسورة، ولكنها لا يمكنها إنجاز المطلوب كاملاً. أي أنها تُرسي بداية لإنجاز هذه المهمة.

والثاني: استعادة قلب اقتصادي للاقتصاد المحلي. فخلال فترة الاحتلال المديد فقدت الضفة الغربية مثلا وجود مدينة كقلب اقتصادي او حتى تجاري لها، بمعنى أن كل منطقة منها غدت مرتبطة مباشرة باقتصاد الاحتلال. لذا، فإن مقاطعة منتجات الاحتلال، وإعادة تشكيل البنية الإنتاجية يمكن ان يعيد ترابط مناطق الضفة الغربية أو غزة ببعضها مما يخلق سلسلة تمفصلات اقتصادية محلية:

- تمقصلات المناطق جغرافيا
- تمفصلات القطاعات الاقتصادية

حتى الآن، يتكون برداىم التنمية بالحماية الشعبية بالاعتماد على الذات بمعنى توفر التمويل لهذه المشروعات والتعاونيات الصغيرة من المواطنين سواء أسرة أو

شركة تعاونية أو مؤسسة حزبية. وهذا ما يمكن تسميته الاعتماد على الذات شعبيا.

إن نموذج السلسلة هام هنا بمعنى، ربط قطاع مع آخر من حيث التأسيس والعمل والإنتاج والاستهلاك. فإقامة تعاونية من فلاحين يمكن أن تبدأ بتربية مزرعة/مزارع حيوانية يساهم مزارعون من دخلهم وجهدهم ويقومون باستخدام السماد لأراضيهم واستهلاك ما يحتاجونه من نفس هذه التعانيات بحيث يشكلون مساهمين وعاملين ومستهلكين منها حصرا، وهو ما نسميه السوق الاستهلاكي الانحصاري لصالح أو من مواقع الإنتاج هذه. كما تترابط التعاونيات نفسها مع بعضها البعض على شكل شبكة تعاونيات متعاقدة. وبالطبع يمكن إنشاء شبكات سلسلة أخرى مشابهة. وفي مختلف هذه الحالات يستفيد المساهم من اسهمه ومن أجرته ومن تعامله باستهلاكه من هذه السلسلة أو تلك.

حتى هنا، يمكننا القول بان التنمية بالحماية الشعبية قادرة على العمل وحماية الاقتصاد المحلي كجزء من الحياة مقاومة. وهذه اعلى درجة ممكنة من الفكاك عن الاقتصاد الصهيوني. وبقول واضح، هذه لا تعني القدرة على الفكاك التام طالما الاحتلال العسكري موجودا.

الانتقال إلى البنية الصناعية الكلاسيكية:

أي إلى مستوى الصناعات المحلية وهذا يتطلب التركيز على الصناعات المحلية التي تتطلب موادا خام متوفرة محليا، وتعتمد إلى حد كبير على التكنولوجيا الوسيطة التي تستخدم عددا أكبر من العمال لامتصاص ما امكن من البطالة، وبالطبع تنتج الحاجات الأساسية. ويمكن تمويلها إما بمساهمات المواطنين أو بقروض مسهلة من م.ت.ف (وهذا قبل اتفاق اوسلو).

قانون قيمة وطني: إن علاقات العمل وتوفير المواد الخام والمستلزمات وخاصة الزراعية والتبادل في هذه المشاريع والتعاون بين المنتج الصغير والمستقل وبين التعاونيات وضمن ابعد درجة ممكنة عن السوق الصهيوني او سوق الواردات من

الخارج يمكنه إرساء اساس قانون قيمة وطني غير ملحق بقانون القيمة الراسمالي الدولي . فهذه البنية توفر منتجات محلية باسعار تناسب الدخل المحلي وتوفر أجرة تسمح باستهلاك المنتجات المحلية ضمن ما يتم إنتاجه محليا.

وبالطبع، فإن هذا لا يلغي قانون القيمة الرأسمالي الدولي لسببين:

- الأول: أن الاقتصاد المحلي لا ينتج كل ما يحتاجه المستهلك المحلي
- والثاني: لأن الاحتلال هو الذي يفرض مصدر المنتجات التي لا يتم إنتاجها محلياً، بمعنى أن توفر فرصة حرية الاستيراد والتصدير تسمح بالتبادل مع بلدان أسعار منتجات معينة منها أقل من سعر السوق الدولي او قد توفر للأراضي المحتلة سلعا بسعر تفضيلي لأسباب قومية سياسية.

وعليه، لا بد ان نواجه قانونين للقيمة متوازيين متناقضين. وهذا يعني اننا ننتقل إلى لحظة اختبار العلاقة بين الاقتصادين الشعبي (الحماية الشعبية) والرسمي دور منظمة التحرير ولاحقا، دور سلطة الحكم الذاتي، اياً من الاقتصادين يلحق الآخر.

لكن التجربة الميداينة كشفت قبل اتفاق اوسلو وبعده أنه لا قيادة م.ت.ف ولا سلطة الحكم الذاتي معنية بالتنمية مما قطع إمكانية الاستمرار في توسيع نطاق برداىم التنمية بالحماية الشعبية.

في ختام هذا التشخيص النظري، يمكن القول بأن هذا البردايم هو شكل من اشكال المقاومة الاقتصادية/الاجتماعية بحيث يخلق بنية اقتصادية ذاتية قادرة على تقليص التبعية لاقتصاد الاحتلال دون ان يتمكن من تصفيتها كليا.

الباب الثالث

درس الانتفاضة

عدت إلى الوطن يوم 4 أكتوبر 7891[14] والبردايم مسألة فكرية نظرية توقعية لا اكثر اي مجرد أطروحة أكاديمية. وفي ديسمير من نفس العام تفجرت الانتفاضة. فأخذت أقرأ الوضع على ضوء النظرية. وكان المدهش بدء مقاطعة العمل والإنتاج الصهيوني، وهو الذي اسميته سابقا الانسحاب إلى الداخل. وحينها بدأت أُطابق المخطط النظري على واقع يحصل كحدث عياني مستقل عن البردايم طبعاً.

كان طبيعياً، أن أقرأ مسألة هامة في اهلية الشعوب للمقاومة من مداخل عدة منها:

- هل الاستعمار هو الذي يخلق حركات المقاومة؟ على أرضية خلق الشيء لنقيضة؟
- أم أن الشيء يكشف عن نقيضه أو يستدعيه؟ أي ان التحدي الاستعماري يستفز القوة الكامنة للشعوب فتقاومه؟ وهذا اوصلني إلى أن وجود المقاومة هو حالة بنيوية في الإنسان لا يولجها المستعمِر في المستعمَر، وإنما حصول التحدي يشترط المواجهة من قِبَل المستعمَر.

وهذا ما تبدى من تفجر الانتفاضة الأولى ديسمبر 7891.

ما من أحد كان يعرف حدود المشاركةالشعبية فيها حين البداية بمعنى الطبقات عموما ونسبة المشارك من الطبقة الواحدة، والجنسين ونسبة المشاركة والأجيال ونسبة المشاركة...الخ. ولا كان أحد يعرف قدرتها على الاستمرار المديد الذي اتضح فيما بعد.

لم أكن متحمسا قط لما بدأت القيادة السياسية في تونس الترويج له بانها انتفاضة الاستقلال وبالتالي أخذت تستثمرها سياسيا على هذا الأساس وهو ما انتهى إلى اتفاق أوسلو باسم سلام الشجعان وهو سلام راس المال. لذا كتبت

14 حين حصلت على القبول من كلية بيربك من جامعة لندن، رفضت سلطات الاحتلال السماح لي بالسفر إلى ان حصل لي المحامي محمد نعامنة على إذن بالسفر لمدة ثلاث سنوات ممنوع من العودة خلالها، وفي حال عدت قبل بيوم أُسجن يوما او بعام أسجن عاماً...الخ لذا سافرت يوم 4 اكتوبر 1984 وعدنت يوم 4 اكتوبر 1987.

باكرا بان الانتفاضة لن تقود إلى دولة[15]، ولن تتمكن من طرد الاحتلال، وبالتالي كيف يمكن أن ننتج انتفاضة تنموية وثقافية إلى جانب الانتفاضة الاجتماعية السياسية كخطوة من خطى النضال الوطني والتحرير والعودة في المدى الطويل.

وهنا وجدت أن البرديم النظري يمكنه أن يتطور مع الحدث.

طبعا هناك في المجتمعات العادية علاقة عكسية تناقضية بين التنمية والبطالة. أما في الأرض المحتلة، فالتنمية هي ايضا واساسا علاقة مقاومة وبالتالي ليس شرطا أن تقود التنمية بالحمايةالشعبية إلى استقلال اقتصادي تام/ ولكنها مقاومة اقتصادية تحاول الحيلولة دون بقاء الأرض المحتلة مزرعة اقتصادية مربحة للاحتلال.

هنا يقع موضعا جيدا لنظرية أنطونيو غرامشي في "حرب الموقع والحرب الجبهية الشاملة" بمعنى أن علينا تحرير اوسع وأكثر مواقع اقتصادية من سيطرة الاحتلال إلى أن نتمكن من الحرب الجبهية الشاملة وهو أمر عروبي أكثر مما هو فلسطيني.

هنا تكون التنمية بالحماية الشعبية دفاع جماعي عن الوجود بل هي هكذا كانت ولا تزال. التنمية بالحماية الشعبية هي المستوى الاقتصادي العملي لما توصلت إلية ضمن الفهم الأوسع للصراع بأن: الحياة مقاومة وبأن التنمية بالحماية الشعبية هي البعد الإنتاجي الإقتصادي وفي النهاية الاجتماعي للحياة مقاومة وهذا المدخل هو نقيض الحياة مفاوضات الذي هو موقف سياسي مستقره استدخال الهزيمة.

بقدر ما وجد برديم التنمية بالحماية الشعبية لنفسه موقعا في الانتفاضة، بقدر ما كان ذلك تناقضاً مع النظرة الاقتصادية لاقتصاديي م.ت.ف الذين حقنوا المستوى السياسي باقتصاد السوق الراسمالي أو نظام السوق وحتى بأسوأ طبعاته وأكثرها تبعيةً، أي نموذج الاقتصاد الموجه للتصدير متمثلين ب تايوان وسنغافورة.

15 انظر عادل سمارة، من احتجاز التطور غلى الحماية الشعبية، منشورات الأسوار، عكا، 1988.

وقد كتبت بأنه إضافة إلى هشاشة وتبعية الاقتصاد الموجه للتصدير كاقتصاد تخارجي، فإن الإمبريالية لن تسمح بغير تايوان واحدة في المنطقة هي الكيان الصهيوني. ولا حاجة هنا للتفصيل، بأن النموذج الذي حصل هو المصيدة الريعية، اي أقل بكثير من تايوان .

كانت حادثة مخيم جباليا للاجئين بقطاع غزة هي شرارة انطلاقة انتفاضة ملخصها صدمة القمع تفجر صدمة الوعي، حدث كشف الطاقة الشعبية الكامنة.

وعليه تدفقت الناس إلى الشوراع اشتباكا جماعيا مع العدو في المدن والمخيمات والقرى وهو الاشتباك الذي أفرز فورا الانسحاب إلى الداخل عماليا واستهلاكيا.

وكما اشرنا أعلاه، لم يكن لدى م.ت.ف مشروعا اقتصاديا، سياسة اقتصادية للبدء بتطبيقها في الأرض المحتلة مع اشتعال الانتفاضة والبدء العفوي ب الانسحاب إلى الداخل، بل كان هدف القيادة الفلسطينية في تونس وحتى القيادة الوطنية الموحدة داخل الأرض المحتلة هو استثمار الاتنتفاضة سياسياً للوصول إلى دولة. وهذا يعني التباعد الواسع بين رؤية القيادتين وبين برنامج التنمية بالحماية اشلعبية الذي بدأتُ حينها بنشره وتطويره.

لن أكرر هنا بنية البرنامج حيث اوردتها في صفحات سابقة، ولكنني سوف أحصر ما يلي في ذكر ما حصل ميدانيا فيما يتطابق مع البرنامج:

كان الانسحاب إلى الداخل قرارا شعبيا ميدانيا ضد الاستهلاكية تحول إلى صدمة وعي تمظهرت في التوجه لاستهلاك المنتجات المحلية، الأمر الذي حفز المنتجين المحليين على تسريع تلبية متطلبات السوق المحلي وهي السوق التي توسعت بالطبع نظرا لتزايد الطلب على المنتجات المحلية.

ومن جهة ثانية بدأت العودة لاستصلاح الأرض وزراعتها مما أدى إلى:

- توسع التشغيل الذاتي والمأجور معا
- توفر إنتاج الخضار والفواكه لسد حاجة السوق المحلية

- البدء بالعمل لإنشاء تعاونيات الأحياء لتصنيع منزلي للمنتجات الفائضة من الخضار والفواكه
- زيادة الطلب المحلي على المنتجات الزراعيةالريفية سواء من سوق المدينة أو من تعاونيات الأحياء
- البدء بإنشاء تعاونيات زراعية في الريف وهو ما وسع استغلال الأرض بعد فترة من الإهمال.
- البدء بتصنيع منتجات زراعية فائضة أو من الضروري توفرها في غير موسمها وهي طازجة.
- تشكيل لجان تسويق المنتج المحلي من المنتجين إلى المستهلكين دون المرور بالتاجر كوسيط لا يضيف دوره قيمة للمنتجات، بل يحصل على ربح يزيد من كلفة وليس من قيمة البضاعة. وامتدت تلك اللجان إلى التسوويق في المناطق المحتلة 1948.
- كان التوسع في الإنتاج المحلي واختصار التاجر بداية التحول إلى قانون قيمة محلي قوامه: إنتاج محلي باجور محلية واستهلاك محلي ما جعل الأسعار ميسرة للمواطن.

هنا دخلت المناطق المحتلة حالة من المناخ الديمقراطي الداخلي للمجتمع حيث كانت القرارات الإنتاجية والاستهلاكية والسياسية ذاتية. فقد انشغل العدو في المواجهات مع الانتفاضة على اتساعها مما أعطى فرصة للعمل التنموي الإنتاجي.

وعليه، رد العدو لاحقاً، بمطاردة التعاونيات وفرض ضرائب عالية عليها لتقويض قدرتها على الاستمرار. أما على المجتمع ككل، فقد أدت ضربة تخفيض سعر صرف الدينار الأردني إلى الشيكل الإسرائيلي إلى تخفيض هائل في القدرة الشرائية للمدخرات بالدينار الأردني حيث اعتادت أكثرية المواطنين الادخار بالدينار الأردني[16].

وهنا تقاطعت سياسة الاحتلال مع استمرار الكمبرادور بتسويق منتجات العدو بطرق سرية مثل: شراء منتجات الاحتلال ووضع اسماء شركات محلية على

16 أنظر عادل سمارة، التنمية بالحمايةالشعبية في مجلة كنعان العدد 129 نيسان 2007، ص ص 35-3

أغلفتها وبالتالي، فإن الكمبرادور[17] قد لعب دورا في تقويض الانتفاضة.

إنكسار بنية الاقتصاد المحلي

يمكننا القول بأنه في ظروف استعمار استيطاني، فإن برنامج التنمية بالحماية الشعبية لا يستطيع سوى تحقيق او إنجاز قطيعة نسبية مع اقتصاد العدو كبديل أولي للالحاق الشامل باقتصاد الاحتلال. ذلك أن إنجاز مقاطعة السوق الصهيوني بمستويي العمل والاستهلاك ما أمكن، وبدء العودة للأرض والتعاونيات منزلية وسوقية، وتصنيع زراعي...الخ تشكل حالة مقاومة لديها قدرة حماية عالية لنفسها كبرنامج محلي ذاتي رغم وجود الاحتلال. صحيح انها لا تشكل استقلالا اقتصاديا كاملا ولكنها تشكل حماية لقطاعات ومستوى من الاقتصاد من جهة وحالة مقاومة من جهة ثانية هي في أقل أدوارها تخفظا جزء كبير من الفائض المحلي لا يتدفق لاقتصاد الاحتلال، وتشكل تعبئة نفسية للمقاومة، ولا تُبقي على البلد مزرعة للعدو. .

وكما أشرنا كان المفترض أن تقوم قيادة م.ت.ف في الخارج بإنشاء نافذة تنموية تقدم قروضا مسهلة أو هبات للمستوى الأوسع من الاستثمارات، كمشاريع استصلاح الأرض والتصنيع الزراعي والمشاريع الصناعية الأكبر. وهنا كانت اللحظة الصعبة حيث لا تجاوب من قيادة م.ت.ف، إضافة إلى عسف المستعمِر، وعدم قدرة الاقتصاد المحلي على عرض فرص عمل كافية.

بل إن عدم تبني القيادة لبرنامج التنمية بالحماية الشعبية قد دفع الكثير من الصناعيين للتردد في توسيع طاقتهم الانتاجية أو أضافة خطوطا جديدة لأنهم لم يكونوا واثقين من تفاعل القيادة. كانوا واثقين من توجه المستهلك للانتاج المحلي كعامل تشجيع ولم يكونوا واثقين من موقف داعم من القيادة كعامل مشكوك فيه وهذا بالطبع قلق رأس المال الخاص على مصالحه حيث يتردد عن الاستثمار في مناطق الخطر. .كانت هذه اللحظة هامة لأنها لحظة الارتباط بين الاقتصاد الشعبي والرسمي، او العلاقة إما بالتفارق وإما بالتكامل. ايهما يلحق

17 شريحة الكمبرادور في الأرض المحتلة تتألف من ثلاثة أجيال متتالية متناقضة معا. كانت الشريحة الأولى منذ فترة الحكم الأردني كوكيلة لاستيراد وتسويق المنتجات الأجنبية التي تلعب دائما دور تقويض المنتجات المحلية الصناعية والزراعية. ويدوره فإن الاحتلال قد استخدم هذه الشريحة واضاف عليها المتعاملين معه كجيل آخر، إلى أن جاءت سلطة الحكم الذاتي وأدخلت مجموعة جديدة من الكمبرادور من بنيتها أو مسحوية عليها. لذا يشكل الكمبرادور عدو حقيق للتنمية في البلدان المستقلة، فما بالك للبلد حت الاحتلال؟

الآخر!!

ذلك إلى أن دخل الصراع مرحلة المفاوضات بين قيادة المنظمة والكيان الصهيوني بتخطيط وقيادة الولايات المتحدة أُم الأعداء، وخضوع الأنظمة العربية لذلك بدءا من تدمير القوة العراقية 1991 والانتقال إلى مؤتمر مدريد ولاحقا اتفاق اوسلو وبروتوكول باريس.

هذه السلسلة كانت طعنات متتالية لاستمرار برنامج التنمية بالحماية الشعبية وخاصة حين وصل لحظة وجوب التفاعل بين الشعبي والرسمي، هنا كان الانكسار. هذه الطعنات التي كان تمظهرها على درجات:

- عدم تبني قيادة المنظمة في الخارج للمقاطعة
- عدم توفير قروض انتاجية مسهلة أو هبات
- لجوء قيادة المنظمة قبل أوسلو، ولاحقا بعد أوسلو إلى التطبيع
- إعلان السلطة الفلسطينية بعد أوسلو عن إنتهاء الانتفاضة وبان المرحلة هي مرحلة "السلام" وبالتالي مرحلة تطبيع ووقف المقاطعة وتبني سياسة السوق المفتوحة واللبرالية ولاحقا اللبرالية الجديدة.

ولكن، ما الذي كان يمكن ان يتم لو تم الاقتراب من برنامج التنمية بالحماية الشعبية أو اي برنامج يقوم على فك الارتباط باقتصاد المستعمر؟كان يمكن ويجب الانتقال إلى مكملات هذا البرنامج:

- إلى كل من تداخل التعاون بين برنامج الحماية الشعبية والقطاع الخاص للتركيز على الإنتاج للسوق المحلي
- قيام السلطة بإنشاء قطاع عام وليس قطاع حكومي
- دعم الدور المحوري للمرأة في العمل والإنتاج والمقاطعة لمنتجات العدو بما هي حاملة محفظة الاستهلاك والمربية الحقيقية للآطفال.
- الحفاظ على الأرض عبر:

* الاستغلال المدعوم بنافذة تنموية لإنتاج الأساسيات

* تنظيم العلاقة بين الزراعة والإسكان بمعنى منع إقامة المساكن على الأراضي الزراعية الجيدة والضغط على الإسكان العامودي لا الأفقي الباذخ، أو الأفقي الإضطراري من قبل اصحاب القطع الزراعية الصغيرة.

- توسيع استخدام التكنولوجيا الوسيطة من أجل التشغيل الموسع لقوة العمل، ونظراً لإمكانية إتقان استخدامها وإنتاج قطع غيار لها.
- إعادة توزيع الفائض من الأراضي وخاصة تلك المهملة والتي لا يرغب ملاكها في استغلالها أو نظراً لعدم إقامتهم في المناطق المحتلة.
- الوصول إلى فك الارتباط باقتصاد الاحتلال وذلك عبر:

* النضال من أجل حق الاستيراد والتصدير الحر

* التبادل مع الاقتصادات العربية واقتصادات الدول الصديقة

* مواجهة المستعمِر دوليا من أجل حق التبادل الحر كحق اقتصادي لأن حقوق الإنسان لا تقتصر على السياسي و/ أو الثقافي,,,الخ

المراجع:

العربية:

- - سمارة عادل، **اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق الإلحاق**، منشورات صلاح الدين، القدس 1975.
- - سمارة عادل، **من احتجاز التطور إلى الحماية الشعبية**، منشورات الأسوار، عكا 1988 . أعيد نشره من : دار كنعان للدراسات والنشر ، دمشق.
- - سمارة عادل، التنمية بالحماية الشعبية، في مجلة كنعان، العدد 129 نيسان 2007، ص ص 3-35
- - سمارة عادل، **الحماية الشعبية**، منشورات مركز الزهراء، للدراسات

والأبحاث القدس، 1990

- سمارة عادل، **المحافظية الجديدة :ظلال يهو-صهيو تروتسكية**. منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية رام الله 2015

English References

- ***- Samara Adel The Political Economy of the West Bank 196787- : From Peripheralization to Development, Khamsin Publications, London and Al-Mashriq Publications for Economic and Development Studies, Jerusalem, 1988.***
- ***- Samara Adel Industrialization in the West Bank: A Marxist Socio-Economic Analysis, Al-Mashriq Publications for Economic and Development Studies, Jerusalem, 1992***
- ***- Samara Adel, Beyond De-Linking: Development by Popular Protection vs Development by State, 2005. Palestine Research and Publishing Foundation, P.O.Box 5025, Glendale, CA 91221, USA. 2005*** ومركز المشرق/العامل رام الله

ملحق 6

مقارنة حالتين في مواجهة أزمتين كوبا والأرض المحتلة 1967

الانتفاضة بالحماية الشعبية في مواجهة الاستهلاكية

عادل سمارة

(قُدمت كمداخلة في ندوة من أجل انتفاضة مستمرة والوعي بالاستهلاك بدعوة من منتدى نبض الشبابي برام الله يوم الثلاثاء 27 تشرين ثانٍ 2015)

مقدمة:

تفاعلا مع الانتفاضة الجارية في الأرض المحتلة، ومحاولة تجديد مناهضة التطبيع ومقاطعة منتجات العدو ابتداء بالوعي بالاستهلاك كآلية لإعادة الحضور الشعبي كفرض عين إلى ساحة المقاومة بالحماية الشعبية بحيث يكون كل مواطن مقاوم وبحيث يلمس هو نفسه أهمية وطعم دوره في حياته اليومية عبر مقاطعة منتجات العدو والمعترفين به عربا ومسلمين وداعميه من العرب والمسلمين وبلدان وأنظمة وخاصة شركات المركز الراسمالي الغربي وغير الغربي...الخ. هذا ما اسميته ب :النضال الممتد'' متقاطعا مع ''النضال المشتد'' سواء العمليات المسلحة النوعية، دون أن تكون حربا جبهية مع العدو كي لا يتمكن من إنهاك المجتمع، أو الدهس والسكين والحجر، هما نضالين معاً، لا يتوقفان أو ينحصران في قدرة الفهد على إرهاق الفيل، بل كذلك يقومان ب كَيْ الوعي الجمعي عالمياً بما

يكشف له ومن ثم يجند منه عدداً متزايداً للتضامن أمياً مع نضال شعبنا العربي الفلسطيني. يأخذ هذا التأثير وقته الطويل، لا باس، ولكن الصراع أطول.

مساهمة في هذا النضال (طُبعت ووُزعت كراسة صغيرة ل عادل سمارة و صبيح صبيح بعنوان: البسيط في لجان واقتصاد الحماية الشعبية). لكنني وجدت من المفيد للتعميق الثقافي تكثيف مقارنة بين كوبا والأرض المحتلة في ازمة كلتيهما إثر كل من تفكك الاتحاد السوفييتي في حالة كوبا وحصول اتفاق أوسلو في الحالة الفلسطينية، على ان يتضمن هذا الحديث مناقشة ومقارنة مدى تقاطع الشعبي والرسمي في كوبا و الأرض المحتلة، والموقف من الإمبريالية. والنقطة المركزية في المقارنة هي الموقف من الاستهلاكية و القدرة على توليد برادايم/نموذج تنموي وقراءة عوامل النجاح والفشل في الحالتين.

وقبل تناول موضوع المقارنة أود التعريج على جوانب او سمات في الهبة/الانتفاضة الجارية وخاصة مساهمتها في تثبيت مسائل محورية في الصراع العربي الصهيوني منها:

- لقد نقلت الانتفاضة الأولى النضال الوطني الفلسطيني من نضال النخبة المسلحة (حرب العصابات) إلى النضال الجماهيري منطلقة بشكل جماهيري عفوي إلى أن التقطت قيادة م.ت.ف في الخارج الأمر وبلورت للانتفاضة قيادة وطنية موحدة.
- حصلت الانتفاضة إثر التراجع الملموس للكفاح المسلح (الذي تم اعتماده وحده تقريباً مما أعاق إبداع التنويع النضالي لشعبنا) بعد تشتيت المقاومة الفلسطينية من لبنان إلى تونس وسوريا واليمن وبالتالي كانت الانتفاضة ترميما، بمبادرة شعبية، لخراب الوضع الفلسطيني واستمرت هذه الانتفاضة لسنوات إلى ان قامت قيادة م.ت.ف باستثمارها في مشروع أوسلو-ستان/سلام راس المال، وللأسف كان استثمارا تدميرياً.
- ثم كانت الانتفاضة الثانية لعام 2000 التي حصلت بوجود سلطة الحكم الذاتي (أوسلو-ستان) ومزجت بين الانتفاضة الشعبية والعمل المسلح، وتم استثمارها كذلك ب "المبادرة الاستسلامية الرسمية الجماعية العربية"

وجوهرها أن "السلام خيار استراتيجي"! مع عدو لا يعرف سوى الحرب والعدوان.

- أما الانتفاضة الجارية /الثالثة (سواء هي انتفاضة موقعية او هبة) قد اتت ارتكازا على تراث النضال الوطني الفلسطيني الممتد على مدار القرن الماضي وبدايات القرن الحالي وإن كان مفجرها المباشر العسف الصهيوني المزدوج من المستوطنين وجيش الاحتلال والاعتداء المتواصل على الأقصى.

توجب الانتفاضة هذه شيئا من تشخيص النضال الوطني الفلسطيني لما ينطوي عليه من ابتكارات في المقاومة، طبقا لوضعيتي الصعود والهبوط: في فترة الصعود اتخذ النضال فعالية:

- الكفاح المسلح
- النضال الجماهيري بالحجر وبالإضرابات والمظاهرات...الخ.

وفي فترة الأزمة أي بعد اوسلو اتخذ اشكالا جديدة مختلفة:

- عمليات مسلحة محدودة ونوعية
- العمليات الاستشهادية وهي حالات فردية غير جماعية
- استمرار استخدام الحجارة ، وهي حالة جماعية
- الاشتباك بالسكين، وهي حالات فردية
- الإضرابات الفردية عن الطعام طويلة الأمد، وهي حالات فردية أيضا.
- أما في غزة طبعا بعد 2005 فاتخذ الصراع وضعية العدوان الصهيوني الحربي المباشر والرد الفلسطيني بالسلاح ذلك رغم فارق بل فجوة مستوى التسليح. لكن الحرب المسلحة المفتوحة من جانب العدو قد أثبتت ان قدرته النارية الهائلة فشلت في اجتثاث المقاومة المتجذرة شعبيا، وهو درس العدوان على جنوب لبنان 2006 وعلى قطاع غزة 2008 و 2012 و 2014. كما يتم إثبات القدرة على شل حركة الفيل العسكري الصهيوني على يد لياقة ومرونة ولباقة الفهد بالحجر والسكين.

شكل اشتراك جماهير المحتل 1948 في هذه الهبة/الانتفاضة الحالية، رداً وتخطٍّ لخطيئة النفي القسري لفلسطينيتها إثر اتفاق أوسلو وهذا متغير هام في النضال الفلسطيني حيث قلب المعادلة أو قواعد الاشتباك الكلاسيكية التي تمظهرت في خروج العدو خارج حدود المحتل 1948 للضرب في المحيط العربي. لكن الهبة في المحتل 1948 ومدينة القدس قلبت قواعد اللعبة حيث المقاومة تواجهه في داخل بنيته.

لقد حصلت هذه الانتفاضة في فترة من الزمن العربي تشي باستدخال الهزيمة، وهذا يعطيها ميزة خاصة بمعنى أنها الرد العملي على ثلاثية الثورة المضادة (الإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية/وخاصة انظمة وقوى الدين السياسي).

أكدت الهبة/الانتفاضة للكيان الصهيوني أن النضال الفلسطيني شامل ومتجدد ومتسع مما يدفع للاستنتاج بأن مهمة بقاء هذا الكيان قد فشلت، وأن على قياداته السياسية ونخبه الثقافية الفكرية أن تفكر في أحد خيارين:

- إما مواجهة نضال متواصل فلسطيني وعربي حتى التحرير والعودة.
- أو الخضوع لحق العودة بلا مواربة.

كوبا والأرض المحتلة في أزمتيهما

هذه المداخلة أو المحاضرة، هي في الاقتصاد السياسي أو فلسفة الاقتصاد السياسي ومحصورة في نفس الفترة الزمنية للبلدين أي نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين وكيف تعاطى كل طرف مع أزمته:

- كوبا بعد تفكك الكتلة الشرقية
- والأرض المحتلة بعد اتفاق أوسلو. وطبعا تأثرت الانتفاضة الأولى سلبا بتفكك الاتحاد السوفييتي بمعنى أنها وُلدت في لحظة موت حليفها الطبيعي على المستوى الدولي، ولا أود التوسع للمستوى القومي.

هذه محاولة لقراءة مقطع/حدث زمانيا ومكانيا للحالتين الفلسطينية والكوبية من حيث التشابه والاختلاف وأخذ العبرة عبر القرار السلطوي والموقف الشعبي التباعد والتلاقي على صعيدي:

- البديل "التنموي" الفلسطيني في مواجهة الاستعمار الاستيطاني الصهيوني
- البديل التنموي الكوبي حيث أُضيف إلى استمرار الحصار الإمبريالي الأمريكي تفكك الاتحاد السوفييتي الذي كان أساسيا للاقتصاد الكوبي.

بل ايهما الذي يمكن وصف سياساته الاجتماعية الاقتصادية بانها تنموية؟

وضع كوبا عشية ازمة تفكك الاتحاد السوفييتي:

كانت مزارع الدولة تشغل80 بالمئة من الزراعة الكوبية أي زراعة على اساس موسع. وبالتالي كانت قوة العمل العاملة في الزراعة محدودة وهو ما ترتب عليه تركز 80 بالمئة من السكان في المدن.

قبل تفكك الاتحاد السوفييتي كانت كوبا قد قطعت شوطا في التحديث والرفاه الاجتماعي والمساواة. وكانت كوبا تستورد الكثير من الميكانيكيات وخاصة الزراعية من الاتحاد السوفييتي وبالطبع كانت تغطي هذه الواردات التفضيلية من تصدير السكر الذي كان المحصول الأوحد لديها والذي ايضا كان يستورده الاتحادالسوفييتي باسعار تفضيلية، حيث كان يدفع ثمن الطن من السكر ب 5.4 اضعاف ثمنه في السوق الدولي.

كانت كوبا حالة تبعية غذائية عالية عبر الاستيراد من الخارج. مثلا، 57 بالمئة من الكالوريز/السعرات المستهلكة آتية من الخارج، 90 بالمئة من المخصبات والمبيدات مستوردة من الخارج. بالطبع وحينما انهارت المتاجرة مع الكتلة الإشتراكية اختفت هذه المواد نظرا لضآلة السيولة المالية اللازمة لمواصلة دفع ثمن الواردات.

التحديات في كوبا إثر تفكك الاتحاد السوفييتي:

تعطل كثير من التراكتورات بسبب قلة االقطع وندرة الوقود لتحريكها، وهذا أملى ضرورة الانتقال إلى الزراعة المعتمدة على العمل البشري واستخدام الحيوانات مجددا وعلى نطاق واسع. وتراجع استيراد الكيماويات الزراعية ب 80 بالمئة لنفس السبب. كما تراجع النفط المخصص للعمل الزراعي إلى النصف و هبطت القدرة على استيراد الغذاء إلى النصف. باختصار صار التحدي كيف تواجه الدولة تراجع نصف الغذاء والحفاظ على محصول التصدير. كما وجه مخططوا الدولة بضرورة خلق وحدات إدارية على نطاق صغير لأنها ضرورية للزراعة العضوية بما أنها الخيار الوحيد الممكن. وصار لا بد للدولة من تقديم حوافز للمزارعين لاستعمال الأرض بل العودة لاستعمال الأرض وفي ظروف قاسية.

وضع الأرض المحتلة قبل أوسلو:

خضعت الأرض المحتلة لعملية إلحاق اقتصادي بالكيان الصهيوني بحيث لا تستورد ولا تصدر إلا معه او من خلاله. وبالطبع رجح التبادل المفتوح بين الطرفين بشكل هائل لصالح الكيان. واقترن ذلك بامتصاص قوة العمل المحلية لاستغلالها ولإبعادها عن العمل في:

- الأرض لفك المزارع عن أرضه
- وعن الانخراط في المقاومة.

وحيث قطع الكيان علاقات المناطق المحتلة بالخارج فقد حُصر تبادلها معه حصراً، مما ألحق مختلف الطبقات الاجتماعية باقتصاد الاحتلال قسرا حيث لا خيار بمعنى:.

- فائض قوة العمل من الريف والمدينة ومخيمات اللاجئين مضطر للعمل في الكيان. وعليه، توزعت قوة العمل المحلية على أساس الثلث يعمل في اقتصاد الكيان، والثلث غادر إلى الخارج بحثا عن عمل والثلث بقي في الأرض المحتلة ولم يجد حتى العمل والأجرة المناسبين.
- التاجر مضطر لتسويق منتجات الكيان في السوق المحلية.
- الصناعي معتمد على الكيان في شراء المواد الخام والماكينات وقطع الغيار،

- الفلاح مضطر لإنتاج من يتطلبه سوق الاحتلال الخاص أو ارتباطاته التصديرية.
- أي وصل الوضع إلى إلحاق الطبقات الإجتماعية بالكيان مصلحيا وحياتيا.

في هذه العلاقة من التبادل اللامتكافىء المفروض بقوة السلاح "تبادل لا متكافىء مسلح" كانت هذه المناطق تسد عجز ميزانها التجاري مع العدو بتحويلات عمالها داخل قطاعات الاقتصاد الصهيوني (وهي غالبا في العمل الأسود).

هذه العلاقة خلقت شرائح اجتماعية مرتبطة مصلحيا بالاحتلال، سواء شريحة الكمبرادور او التعاقد من الباطن أو حتى قوة العمل المستخدمة في اقتصاد الكيان. وهذه ولدت بدورها او عمقت ظاهرة الاستهلاكية التي لم تنحصر في تسويق الضروري بل والترفي أيضا، وخاصة على ضوء غياب ثقافة المقاطعة ومناهضة التطبيع.

وترتب عليها تعميق ثقافة الاستهلاك حيث وفر العمل في الكيان مداخيلا أعلى للعمال، مما ترتب عليه مغادرة أوسع للعمل في الأرض وتقلص الرقعة الزراعية تدريجيا وهذا سهل على الاحتلال مصادرة الأرض. وزاد أن أرفق بذلك تقليص شبه تام لرخص الصناعة. وهذا بدوره وسع ظاهرة التعاقد من الباطن.

أما على المستوى السياسي فقد ساعد على هذ االضياع غياب نظرية وسياسة تنموية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي اعتمدت على التمويل الريعي من **الأنظمة العربية وهو المرض الذي واكب إعادتها إلى الأرض المحتلة.**

وعلى هامش كل هذا تبلور وجود اقتصاديون يبررون الارتباط باقتصاد الاحتلال ويرفضون فك الارتباط باقتصاده بعكس توجهات الخبراء الكوبيين. بعض هؤلاء الفلسطينيين دعى إلى:

- اقتصاد رباعي موحد يضم الكيان وفلسطينيي 1948 والضفة الغربية وقطاع غزة,
- وأحدهم دعى لوحدة اقتصادية لما أسماه بر الشام أي سوريا ولبنان والأردن وكل فلسطين المحتلة 1967 و 1948!

تتوج كل هذا بوعود قيادة م.ت.ف بأنها بمجيئها ستحول البلد إلى سنغافورة أو تايوان. وهذا طبعا حتى لو حصل فهو مثابة خلق كيان يعيش على مبدأ السوق المفتوح والتبعية الشاملة للإمبريالية[1].

بداية برداىم/نموذج الحماية الشعبية

تبين المقارنة، أن التحدي ضد الفلسطينيين أشد وأخطر من كوبا. وهو ما يتطلب اقتراح برداىم يشكل خيارا اقتصاديا يتناسب مع التحدي وشدة الصراع.

توصلتُ عام 1975 إلى نقد سياسات الكيان في كتابي البسيط: **"إقتصاد المناطق المحتلة:التخلف يعمّق الإلحاق"**. وأتبعته بمقترحات لمداخل اقتصادية لفك التبعية للكيان الصهيوني والتركيز على مجالات اقتصادية تتجنب الصراع الاقتصادي مع القطاعات القوية لاقتصاد الاحتلال اسميتها: "سياسة السقوف الممكنة" لمواجهة سياسات الكيان الاقتصادية التي تفتح على المسألة السياسية عبر القمع ومصادرة الأراضي وإغلاقها وصولا إلى تنفيذ سياسته الديمغرافية التي انتقلت من الطرد عام 1948 إلى الإزاحة 1967 لتصل الإنزياح الذاتي اي قرار الفلسطيني بالرحيل.

بنية برداىم الحماية الشعبية

لا يرتبط هذا البرداىم بوجود السلطة فقد بدأ قبلها وأتت الانتفاضة لتؤكده، كما انه يسير في مسار مخالف للسياسة الاقتصادية لسلطة الحكم الذاتي، سياسة سيطرة السوق التي أتت لاحقاً، والتي ارتكزت على إيديولوجيا السوق المفتوح واللبرالية الاقتصادية ولاحقا اللبرالية الجديدة. وكل هذا في غياب السيادة على الأرض.

هذا البرداىم والذي توصلت إليه في أطروحتي للدكتوراة في جامعتي لندن وإكزتر، قبل عودتي في اكتوبر 1987، هو عمل شعبي للدفاع عن الاقتصاد دون وجود سلطة طالما هي ليست سلطة الشعب ومرتكزاته، وهو ما وجد تطبيقه العملي

1 أنظر كتاب الحماية الشعبية مصدر سبق ذكره

باشتعال الانتفاضة في نهاية عام 1987. ومرتكزات هذا البرنامج هي:

- الانسحاب الى الداخل استهلاكيا بمقاطعة المنتجات الصهيونية
- الانسحاب الى الداخل شغلا بمقاطعة العمل في الكيان.
- ومقاطعة العمل وسلع الاحتلال هي مثابة ضواغط ومحفزات لبلورة مشروع تنموي.
- إعادة تركيب القطاعات الإنتاجية بدءا من الزراعة لإنتاج الأساسيات، واعتماد المواد الخام المحلية للتصنيع المنزلي والتصنيع الزراعي والصناعة.
- وهذا يقتضي العودة لاستغلال الأرض وخاصة القطع الصغيرة.
- وإقامة التعاونيات الزراعية واستغلال الأرض المتروكة.
- خلق شبكات تسويق شعبية محلية لتحل محل التاجر كوسيط طفيلي.
- تعميق الوعي بالاستهلاك أو الاستهلاك الواعي.
- تشكيل قلب اقتصادي للبلد
- ترميم معادلة عمل/ رأسمال بحيث يتم توسيع طاقة التشغيل المحلي لقوة العمل المحلية.
- إعادة توزيع الفائض بدءاً من أجور مناسبة ومتصاعدة وصولا إلى تأميم الأرض المهملة بمنح استغلالها وليس امتلاكها لفرق من الشباب فرديا وتعاونيا.باستغلالها. وهذا تحديداً يهدف الاشتباك مع السياسة الاقتصادية للسلطة وقوانين الملكية...الخ
- مقاطعة منتجات الدول المعادية والمعترفة بالكيان
- فك الارتباط والضغط باتجاه تبادل عربي

ولكن، حينما تم الإتيان بسلطة الحكم الذاتي إلى الأرض المحتلة بموجب اتفاق أوسلو 1993 ولاحقا بروتوكول باريس 1995، التي عملت على تقويض التطبيقات الشعبية لهذا البرنامج حيث أعلنت وقف الانتفاضة ووقف المقاطعة والاعتماد على التمويل الأجنبي مما قاد إلى الفساد والاعتماد على الريع. ورافق ذلك إهمال

قطاعات الإنتاج. وتعميق الاستهلاك وخاصة الترفي وتقوية تيار مثقفي اللبرالية وصولا إلى اللبرالية الجديدة وخاصة التورط في القروض والخضوع لضرائب فرضها رئيس الوزراء وحامل إيديولوجيا البنك والصندوق الدوليين د. سلام فياض. وتوجت أو بررت السلطة ذلك بأننا دخلنا مرحلة السلام. وهذا بعكس السياسة التي تبنتها السلطات الكوبية في مواجهة الحصار وفقدان الظهير السوفييتي.

مقارنة بردايم الحالتين

كوبا: قبل تفكك السوفييت وبالدعم السوفييتي كان يباع سكر كوبا للسوفييت ب 5.4 اضعاف السوق الدولي، وبهذا تستورد الوقود والجرارات والأغذية.

مع تفكك السوفييت ومواصلة الحصار فإن درجة اعتماد كوبا زراعيا على محصول واحد قد كشف عن ضعف كبير في الثورة. لكن الجانب الإيجابي أن البلد منتجا، ولذا، يحتاج إلى تغيير في البنية الإنتاجية. أي تم فقدان الريع، ولكن عن مجتمع يُنتج.

كما أن ندرة السيولة المالية وتفكك السوفييت: حرم كوبا من القدرة على الاستيراد من السلع الأجنبية.

" ... ومن خلال بحثنا عن حلول من كافة الأنواع فإننا ننتج ثلاثة اضعاف ما كنا ننتجه بالرغم من ان عددا من المصانع قد توقف عن العمل. ..اليوم نُسيِّر ستة آلاف رحلة باص بعد ان كنا نسير ثلاثين الف رحلة...كانت تقارير المندوبين من المناطق دقيقة جدا، وتخلو من الخطابية. فقد وصف الشاب اماندو من جوانتانامو كيف تمكن من انتاج الحليب للأطفال في منطقتة من خلال بناء سياج من الشبك كزريبة للأبقارالبرية حيث يجمع بعد ذلك عددا من الشبان الصغار ويقوم رجل عجوز بتعليمهم كف يحلبون الأبقار... لم يجر اتخاذ اي قرار دون استشارة الشعب كله" (كريس لي بوجس في كنعان العدد 86).

الأرض المحتلة: في حالة سلطة الحكم الذاتي لم تتم استشارة الشعب لا في اتفاق اوسلو ولا بروتوكول باريس ولا سياسة السوق المفتوح. بل تعايشت سياسة السلطة مع نفس سياسات الاحتلال ما قبل اوسلو ووصفات المصرف الدولي.

وترافقت مع ذلك حالة من تراجع الإنتاج وتدفق الريع الذي رُشي به الفلسطينيين وحولهم إلى مستهلكين شرهين كل حسب ما يحصل عليه من مال. مع انه طبقا للحالة الفلسطينية من المفترض اتباع سياسة التقشف.

كوبا:لكن العلماء هناك تمكنوا من تطوير طرق وافكار لحل الأزمة(كوبا 2 بالمئة من امريكا الجنوبية بها 11 بالمئة من العلماء ص 140. انخرط المخططون في الدولة في تشكيل وحدات إدارية صغيرة ضرورية للزراعة العضوية وقدمت حوافز ملكية للمزارعين. واشترت كوبا 2 مليون دراجة هوائية من الصين ثم اقامت مصنعا لصنع الدراجات الهوائية.

الأرض المحتلة: بموجب سياسة السوق المفتوحة وتدفق الريع المالي الذي هدفه تثبيت التنازل السياسي المجسد في اتفاق أوسلو وبروتوكول باريس. اي مال كثمن لتنازلات سياسية في الجغرافيا وطبعا الاقتصاد. تم شراء أعداداً هائلة من السيارات الفارهة. أما ''العلماء'' أي الاقتصاديين فكان قسم منهم قد شارك باكرا عام 1991 في ورشة هارفرد بإشراف ستانلي فيشر الذي اصبح لاحقا حاكم المصرف المركزي الصهيوني. وهدف الورشة تثبيت التبعية بعد أوسلو. ومن ثم طوروا:

- آليات تطبيق برنامج الاقتصاد السياسي للفساد.
- آليات الارتزاق المباشر من ما يسمى المانحين للسلطة والمانحين لمنظمات الأجزة من الأنظمة الغربية أو أنظمة الخليج الريعي.
- وهذا برر مناخ قيام قطاع من البرجوازية (راس المال الخاص) بالانخراط في التعاقد من الباطن ولعب دور الكمبرادور وحتى الاستثمار في الكيان.

كوبا:عام 1993 ووجهت الدولة بواقع معقد. فالمدخلات المستوردة لم تعد متوفرة. لكنها ركزت على قطاع صغار المزارعين حيث تكيف بشكل فعال مع الانتاج الذي يحتاج لمدخلات اقل ادنى (ومع ذلك فإن مشكلة اضافية طرأت وهي كانت حادة في ذلك القطاع بتحويل الانتاج للسوق السوداء). وهنا لم تقم الدولة بطلب رسوم استعمال الأرض من المزارعين.

الأرض المحتلة: لم توضع خطة زراعية. ذهب الجيل الشاب من المزارعين إلى وظائف

السلطة. وإلى وظائف الأنجزة وبقيت الزراعة بأيدي كبار السن من الرجال والنساء متوسطات العمر والمسنات. وصار إنتاج هؤلاء المزارعين مطاردا كأنه مادة سوق سوداء.

كوبا: تم تقليص ميزانية الدولة من 30 بالمئة من الانتاج الأهلي الإجمالي الى 5 بالمئة.

الأرض المحتلة: رغم التبعية للريع المالي الأجنبي، فهناك ميزانيتين واحدة للبلد وأخرى للرئيس. كما ان حصة الأمن لوحده حوالي 30 بالمئة من الميزانية، ناهيك عن العديد من الأجهزة والموظفين غير الضروريين.

كوبا: عام 1993، حولت الدولة مزارعها حسب قانون يلغي مزارع الدولة وحولها الى الوحدات الأساسية للانتاج التعاوني. وهو شكل من ملكية العمال للمشروع او التعاونية.

الأرض المحتلة: تمت خصخصة كل ما يمكن خصخصته من الشركات والخدمات العامة. ولم تهتم السلطة بتشغيل الأرض المتروكة مع مساعدة المزارعين الشباب بنافذة تنموية. كما لم تهتم بالتعاونيات مع أن فكرتها بدأت مع الانتفاضة الأولى. بل إن السلطة ألغت مقاطعة منتجات العدو مما خنق الإنتاج المحلي.

كوبا: لم تعد الدولة للقطاع الخاص بل اعتمدت التعاونيات وصغار المزارعين والحدائقيين. وتحويل الجزء غير المجدي من القطاع الحكومي إلى تعاونيات. وأعطت الدولة ارضاً لجُماعيات المزارعين دون ريع بشكل دائم، طبعا لا يملكون الارض بل الانتاج.

الأرض المحتلة: قامت السلطة بتوجيه الريع للقطاع الخاص والوظائف الفائضة عن الحاجة في الخدمات وبعض التصنيع وليس للزراعة. وذلك بموجب إملاءات المصرف الدولي إضافة لقيامها بخصخصة ما يمكن خصخصته.

كوبا: التجربة الكوبية قلبت الحكمة المبتذلة الشائعة رأسا على عقب: أي الحكمة التي اخبرتنا ان البلدان الصغيرة لا تستطيع إطعام نفسها وبانها تحتاج للاستيراد كي تغطي عجز زراعتها.

يقول الكوبيون: كنا نسمع ان البلد لا يمكنها اطعام نفسها دون زراعة تعتمد على تصنيع كيماوي. لكن كوبا فعلت ذلك. وقد أُخبرنا اننا نحتاج الى فعاليات شركات كبرى او حكومية حتى ننتج الغذاء الكافي. لكننا وجدنا ان المزارعين الصغار واصحاب الحدائق في طليعة انقاذ كوبا من ازمة زراعية.

الأرض المحتلة: فاضت علينا كتابات "علماء" محليين وأجانب بان البلد غير ممكنة اقتصادياً مما دفع لإهمال حتى ما كان مستغلا. فقتلت المحاصيل التقليدية واصبحنا نستهلكها نفسها من منتجات العدو. هذا مع أن الحيازات الصغيرة والحدائقية مجدية دون التفرغ لها.

كوبا: في الحقيقة فإنه رغم غياب الماكينات المدعومة والكيماويات المستوردة. ولكن تم تبني بديل بالمزارع الصغيرة التي أثبتت أنها اكثر فعالية من الوحدات الانتاجية الكبيرة.

الأرض المحتلة: الحيازات غالبا صغيرة لكن لا يوجد قرار سياسي بالدعم ولا ثقافة مجتمعية للعمل في الأرض ولا نافذة تنموية.

كوبا: تم استخدام التكنولوجيا الزراعية البيئية بدل الكيماوية. حيث لجأت كوبا الى تعدد المحاصيل فقد انتجت محليا مبيدات حيوية وسماد من ورق الشجر وروث الحيوانات، وبدائل تركيبية اخرى من المبيدات والمخصبات.

الأرض المحتلة: تضيق القرى بالسماد الطبيعي فيُلقى في المهملات ويُحرق. ولا يستفيد من جزء منه سوى كبار المزارعين وخاصة الذين يزرعون للتصدير. كما لم تتم ابحاثاً جادة ودائمة للتطوير الزراعي طبقا للإمكانات.

كوبا: وفرت الدولة اسعاراً حسنة للمزارعين: زاد المزارعون الكوبيون الانتاج كتجاوب مع الأسعار الأعلى للمحاصيل. ان المزارعين في كل مكان يفتقرون الى الحوافز لزيادة الانتاج حينما تكون الأسعار متدنية قصدا او اصطناعيا. كما هي غالبا هكذا. وحين يحصلون على حوافز ينتجون بغض النظر عن الظروف التي يتم في ظلها هذا الانتاج.

الأرض المحتلة: عدم المقاطعة والتطبيع أدت إلى تدني الأسعار وطبعا دخل المزارع

مما قاد إلى الإفلاس وانسحاب المنتج الصغير من السوق لصالح الإنتاج الصهيوني. ليس الأمر هنا أن الأسعار حسنة أم لا بل المشكلة في غياب الحماية الحكومية من جهة والتخلي عن الحماية الشعبية من جهة ثانية. لذا، فإن منتجات العدو تقوم هنا بالمطاردة الساخنة للمنتجات المحلية، وهذا واجب الجمهور التصدي له بالوعي بالاستهلاك كحماية شعبية.

كوبا: إعادة توزيع الأرض: ان المزارعين الصغار والحدائقيون هم الأكثر انتاجية من بين المنتجين الكوبيين في ظل ظروف مدخلات متدنية.وفي الحقيقة فإن أصحاب المزارع الصغيرة على طول العالم ينتجون اكثر حسب الوحدة من المزارع الكبيرة. كانت اعادة التوزيع سهلة نسبيا في كوبا لأنه يحصل استكمالا لوضع لم يعد فيه كبار ملاك للأرض كي يقاوموا.

الأرض المحتلة: طبقا لعقيدة السوق لدى السلطة، لا يمكنها الإقدام على تقديم الأرض المهملة للاستغلال. كما أنها لا تسمح بأن لا يدفع المزارع مالاً للمالك الكسول أو للسلطة لقاء استغلال الأرض وطبعاً دون أن يملكها. هذا رغم أن ملاك الأرض المهملة غائبون عنها بالإهمال.. اسميت هذا عام 1991 ب: إعادة توزيع الفائض".

كوبا: لا يعتمد الناس على تقلبات اسعار الاقتصاد العالمي، وعلى النقل بعيد المدى، "والنية الحسنة" للقوة العظمى، في وجبتهم القادمة. ان الانتاج المنتج محليا ومناطقيا هو اكثر امانا. الى جانب التعاون والترابط في حفز التطور الاقتصادي المحلي.

الأرض المحتلة: اتخذت السلطة منهجا عكسيا للتنمية والاعتماد على الذات بتشجيع المحاصيل الموجهة للتصدير سواء الزهور في غزة أو الخضار في الأغوار مخدوعة بالتصدير للاتحاد الأوروبي، اي ارتباط متعمق أكثر بالسوق العالمي وتقلباته مع إهمال للسوق المحلي وكفايته محلياً.

كوبا: يقول الكوبيون، وابعد من هذا، ان هذا الانتاج ذي معنى بيئي جيد، بينما الطاقة المبذولة في النقل العالمي هي تبذير واتلاف وغير مستدامة بيئيا. ويرون أن هذا ممكن كذلك في البلدان التي تعتمد الزراعة الصغيرة وخاصة اذا ترافقت

مع دعم فني. كما ان من المستحيل تقريبا ان تجد صداقة بين الزراعة الموسعة والبيئة.

الأرض المحتلة: لا توجد سياسة للبحث عن أسمدة ومبيدات صديقة للبيئة بل هي سوق لهذه المنتجات الصهيونية غير المراقبة. ولا يوجد حذر من السوق العالمي وكلفة النقل من مناطق بعيدة، بل تورط في الاستيراد بشكل مذهل. رأيت على رفوف سوبر ماركت مربى نبتة العليق مستورد من المجر!إن هذا تعبير نارد عن الشره الاستهلاكي الأعمى. وبدل دراسة تجربة كوبا حتى خلال الانتفاضة الحالية يتم التتلمذ على النمط الزراعي الرأسمالي الصهيوني بتمويل دنمركي . فخلال هذه الهبة/الانتفاضة شاركت وزارة الزراعة في ورشة لإعداد البروتوكولات الزراعية والحيوانية مع وفي الكيان الصهيوني بتمويل دنمركي.

كوبا: وبواسطة حفز الزراعة المدينية، تجعل المدن والمناطق المحيطة بها عمليا مكتفية ذاتيا من حيث حاجتها للغذاء الهالك/ القابل للفساد واكثر جمالا وتوفر فرص عمل اوسع. ان كوبا قد اعطتنا مثالا على زراعة مدينية تحتمل عدم الاستغلال.

الأرض المحتلة: المدن ومحيطها أرض جرداء، وكل مدينة مرتبطة اقتصاديا مع قلب الكيان الصهيوني، اي ان اقتصادنا بلا قلب. وفوق هذا تُعتبر بسطات النساء لبيع المنتجات الريفية تقبيحا لمنظر المدينة.

كوبا: مع ندرة الوقود، فقد وضعت كوبا في موضع عدم القدرة على استخدام القوة الآلية في الحقول فلجأت مضطرة الى البحث عن بدائل بالجر الحيواني.

الأرض المحتلة: لا ندرة في الوقود لكنه متوفر بنفس سعره لدى الكيان مع فارق هائل بين دخل الفرد في الكيان وفي الأرض المحتلة. توجد ماكينات زراعية لكنها كملكية خاصة أو فئوية أو لقوى الأجزة، فهي تخضع لقوانين السوق وتفرض سعر استخدام مشابه للسعر في الكيان. وبالمقابل، كان هجران الأرض بدل استخدام التشغيل الحيواني.

كوبا: لا بد لأي بلد يريد التطور الصناعي من زراعة توفر معظم غذائه. وبالطبع

تظل بعض المكننة الزراعية هنا لازمة. فهو امر حاسم ان نتبين - ومثال كوبا يفيدنا هنا- بأن مزارع اسرية صغيرة وتعاونيات تستخدم ادوات ذات حجم معقول يمكن ان تكون ممارسة صديقة للبيئة، وتزيد انتاجية العمل.

الأرض المحتلة: هناك إهمال للأرض والزراعة وعدم حماية للأرض الزراعيية من زحف البناء الأفقي وخاصة الترفي بدل البناء العامودي ومنع البناء على الأرض الجيدة للزراعة. هنا يتحول البناء إلى عدو للزراعة.

كوبا: تفيد التجربة الكوبية ان بالامكان تغذية السكان بموديل المزارع الصغيرة والمتوسطة القائمة على تكنولوجيا مناسبة للبيئة وبهذا يرون أن بوسعهم وصول الاعتماد على الذات في انتاج الغذاء. وكل هذا يشجع الانتاج.

الأرض المحتلة: لا أود القطع بقدرة الأرض المحتلة على كفاية نفسها غذائيا ، ولكن على الأقل ضرورة وجود سياسة زراعية لاستغلال الأرض كما يجب. وبعدها نحكم. ناهيك عن أن القاعدة الأساس بخصوص الأرض في المناطق المحتلة أن الصراع مع الكيان هو على الأرض مما يوجب حتى استغلال القطع التي تقدم ريعا متدنياً.

كوبا: توصلت كوبا إلى أن كثافة راس المال والمدخلات الكيماوية –ومعظمها غير ضرورية- يمكن التخلي عنها بشكل واسع. وهذا يمكن تطبيقه عالميا.

الأرض المحتلة: كما أشرنا يتم هنا استخدام المدخلات الكيماوية والمبيدات المحرمة دوليا. أما راس المال، ففي غياب خطة اقتصادية وطنية جدية لا يعود لكثافته دوراً. بل كثافة رأس المال مستخدمة في البنية البيروقراطية غير المنتجة بل غير المشغَّلة.

الاستنتاجات:

- تلتقي الحالتان الكوبية والفلسطينية في عداء الإمبريالية للشعبين.
- تختلف الحالتان في موقف الإمبريالية من القيادتين. فالإمبريالية على عداء تام مع القياة الكوبية بعكس موقفها من قيادة السلطة الفلسطينية. وبالتالي، تختلف مواقف و/أو موقف القيادتين من الإمبريالية.
- يختلف موقف القيادتين من السوق بمعنى أن الكوبية ضد السوق والفلسطينينة مع السوق كلياً.
- في كوبا الإمبريالية تحاصر البلد جميعه، في الأرض المحتلة الإمبريالية والمؤسسات الدولية تحاصر تنمية البلد بإغراقه في الربع لتغذية الفساد كاقتصاد سياسي.
- في كوبا يتقاطع الموقف الشعبي مع الرسمي إلى درجة عالية
- في الأرض المحتلة، يتفارق الموقف الشعبي عن الرسمي إلى درجة عالية
- في كوبا تشترك الدولة والشعب في الحماية الشعبية وتشتركان ضد الاستهلاكية
- في الأرض المحتلة، تتفارق بل تختلف السلطة وقطاعات من الشعب تجاه الحماية الشعبية والوعي بالاستهلاك .
- في الانتفاضة الأولى، الحماية الشعبية تجاوزت السوق وسهل ذلك ابتعاد/ غياب السلطة. وفي الهبة/الانتفاضة الحالية يجدر الشغل للوصول إلى انتفاضة بالحماية الشعبية بدءاً باجتثاث الاستهلاكية؟
- كوبا تجاوزت النظرية الشائعة بان الدولة الصغير تابع بالضرورة.
- في الأرض المحتلة تكرست النظرية الشائعة
- في كوبا تم التغلب على خلل المحصول الواحد. في الأرض المحتلة هناك تعدد محاصيل ولكن أُخضع كل شيء للسوق.

وأخيراً: فإن تجربة البرداىم الكوبي والحماية الشعبية في الأرض المحتلة عبر تطبيقهما، على ابتعاد واتساع المسافة الجغرافية واختلاف الحالة بين البلدين تؤكدان إمكانية الأخذ بهما في غير مكان في العالم دون تجاهل خصوصية كل بلد على حدة.

المراجع بالعربية:

- سمارة عادل، من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية، منشورات دار الأسوار –عكا الأرض المحتلة 1948 صدر 1988 وعن دار كنعان –دمشق 1992.
- التنمية بالحماية الشعبية. عادل سمارة، منشورات مركز الزهراء، القدس، 1990
- سمارة عادل، البنك الدولي والحكم الذاتي : المانحون والمادحون. مركز المشرق/ العامل رام الله 1997
- مجلة كنعان العدد 129، نيسان 2007 ص ص 3-35.
- دولة فلسطين، وزارة الزراعة رسالة رقم 2015/549، ورشة عمل حول إعداد البروتوكولات الزراعية النباتية والحيوانية-المشروع الإقليمي الزراعي الدنماركي –مجال الإرشاد.

English References:

- *Grace Le Boggs, Monthly Review , December 1996. Translated into Arabic in Kanaan Review, no 86, July 1997, p.p. 9498-.*
- *Peter Rosset Alternative Agriculture Works: The Case of Cuba. Monthly Review, July/August, 1998, 137146-*
- *Roger Burbach Cuba Undertakes Reforms in Midst of Economic Crisis. In Kana'an – The e-Bulletin، Volume IX – Issue 2028, 26 September 2009*
- *Samara Adel, Beyond De-Linking: Development by Popular*

Protection vs Development by State, 2005. Palestine Research and Publishing Foundation, P.O.Box 5025, Glendale, CA 91221, USA. **رام الله. ومركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية** ***2005.***

- ***Samara Adel, Industrialization in the West Bank. (PhD thesis 1987) Adel Samara, published by Al-Mashriq Publications 1992.***

Abstract

Cooperatives are an old form of human work, habit and necessity. While this book deals with historical development of cooperation movements, it is not a survey of human beings cooperation. It is mainly an educational work based on theoretical contributions and debates on the subject taking into consideration the fact that theoretical debate is a form of class struggle. Those contributions are included in the chapters of the book and its' appendices.

I found it necessary to emphasize that cooperatives did not historically start in the West as the western discourse and media attribute every aspect of modernity to the west.

While I can't judge that cooperation or even semi-socialist system al-Qaramitah movement was established by an Arab pioneer Hamdan Qurmut more than a millennium ago was the first in history, but at least it is more than seven centuries before the development of western cooperation activities.

The book concentrates on the contradiction between capitalism and cooperative movements despite the fact that capitalist regimes pretend that they are not against cooperatives while, in fact, their goal is to maintain the cooperative movement subjugated to the market. This means that cooperation is some form of class struggle.

The book concentrates on the necessity of cooperatives in the 1967-occupied parts of Palestine before and after the Oslo Accords which did not change the situation there as in the case of White capitalist settler colonialism which enabled the Zionist Ashkenazi Regime (ZAR) to be the decisive factor in all aspects of life in those areas.

The ZAR policy in those areas is the Law of Motion.

My argument is that the only possible form of development under this settler colonialism is Development by Popular Protection DbPP whose first step and condition is the formation of cooperatives.

However, Palestinians must fight by adopting cooperation and Development by Popular Protection DbPP to change and even restore the initiative and impose their socio-economic Law of Motion vs that of the enemy on the one hand, and to transcend the application of ZAR domination over the West Bank and Gaza Strip which protected by armed unequal Exchange, on the other.

This form of struggle does not replace other forms of struggle for the liberation of all of Palestine but it strengthens those forms of struggles.

The appendices contain some pages on the collusion of US regime and law for the sake of food monopolies which is marketing contaminated food.

Another appendix discusses the current discussion in Cuba regarding the role of state and the possible of decreasing its role for that of cooperatives, and a critical paper on the agricultural termination of communes in China.

I also added a brief distribution for DbPP paradigm to support my previous analysis in the book.

The last appendix was a comparison between development policies in two relatively similar cases: Cuba and Palestinian Authorities.